



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ودورها في تفعيل مبادئ

الحوكمة نحو الأداء المالي (دراسة استطلاعية على المصارف التجارية الليبية)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة

إعداد الطالب:

إبراهيم منصور إبراهيم الطويل

المشرف الرئيسي: أ. د. زعبيط نورالدين المشرف المساعد: د. إبراهيم ابوشيبه

أعضاء اللجنة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الوحيد صرارمة	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	رئيسا
نور الدين زعبيط	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	مشرفا
ابراهيم علي أبوشيبه	أستاذ مشارك	الأكاديمية الليبية/ مصراتة	مشرفا مساعدا
محمد الشريف بن زواي	أستاذ التعليم العالي	أم البواقي	عضوا
عيسى بن ناصر	أستاذ التعليم العالي	قسنطينة 2	عضوا
نور الدين مزياني	أستاذ التعليم العالي	سكيكدة	عضوا
عبد السلام فنغور	أستاذ محاضر - أ	باتنة 1	عضوا

السنة الجامعية 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ اِلَى
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة التوبة- الآية (105)

الإهداء

إلى أستاذي في الحياة الى الكرم والعطاء والى الخير والسخاء والى من كان عرقه
مدادا لعلمي لأكتب حرف من حروف الهجاء إلى من كان وراء كل نجاح حقيقته.

أبى

إلى الينبوع الذى لا يمل العطاء الى من رضاؤها زادنا لى فى الحياة ودعاؤها نورنا لى فى
الطريق إلى من انتظرت هذه اللحظة بفارغ الصبر.

أمي

إلى من جعل ربي بيني وبينها مودة ورحمه ورفيقة دربي والتي ساندتني ووقفت بجانبى .
زوجتي

إلى الزهور التى تملا طريقي بالأمل والسعادة والى من سطرت معهم على جدار الزمن
أجمل الذكريات .

إخواني وأخواتي

إلى كل الذين أسعدهم أن اصل إلى ما وصلت إليه .

إلى كل أصحاب العقول النيرة والهمم العالية التى تبني هذا المجتمع ذره بذره .

إلى كل الأساتذة الذين يعطون من منهل فكرهم دون توقف أو ملل .

إلى كل زملائي وأصدقائي .

إلى كل من شجعنا ولو بكلمة طيبه .

إليهم جميعا أهدى ثمرة جهدي هذا.

الشكر والتقدير

﴿ وَقَالَ رَبُّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

سورة النمل الآية رقم (19)

الحمد لله من قبل ومن بعد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملء السموات وملء الأرض وملء ما شاء من شئ بعد، حمداً يوافي نعمه التي أنعم بها عليّ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد بن عبد الله أشرف الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه والتابعين وسلّم تسليماً كثيراً.

فلا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص شكري وعرفاني وتقديري لكل من الدكتور زعبيط نور الدين، والدكتور ابراهيم ابوشيبه، لقبولهما الإشراف على هذه الأطروحة وعلى ما قدماه لي من وافر علمهما، ووقتتهما، وإرشاداتهما القيمة التي ساعدت كثيراً في إنجاز هذه الأطروحة بصورتها الحالية، ولا أملك إلا أن أدعوا لهما بموفور الصحة والعافية، فجزاهم الله عني خير ما جزاى به معلماً عن تلميذه.

ولا أنسى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة وتقييم هذا العمل.

وأخيراً..... اللهم إني أشهدك أنني قد بذلت ما يسرت لي من جهد، فإن كنت قد وفقت فمن عندك، وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن نفسي، اللهم اجعل عملي هذا مقبولاً وسعيي فيه مرضياً مشكوراً مبتغياً به وجهك الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المخلص:

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف، تمثلت في قياس مدى التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية، ثم اختبار مدى تطبيق و تفعيل مبادي حوكمة الشركات، بالإضافة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي في المصارف عينة الدراسة، أيضا هدفت الدراسة إلى معرفة و تحديد العلاقة بين تكامل المراجعة الداخلية والخارجية ، تفعيل مبادئ حوكمة الشركات و الأداء المالي.

حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على الدراسات النظرية والتطبيقية العربية والأجنبية المتعلقة بموضوعها. والمنهج الاستنباطي وذلك من خلال إجراء دراسة استطلاعية. وتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء الأقسام ومدراء المصارف العاملة بليبيا. فتم اختيار عينة الدراسة بدقة وموضوعية، وتم تجميع البيانات من عينة الدراسة بواسطة استمارة استبيان، التي تم إعدادها لغرض هذه الدراسة. بعد ذلك تم تحليل البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS) والبرنامج الإحصائي (Smart - PLS 3)، كما تم استخدام اسلوب المقابلات الشخصية لتدعيم نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك تكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية بشكل معقول، وان مبادئ حوكمة الشركات مفعلة بشكل متوسط، أما فيما يخص الأداء المالي فهو متوسط ويحتاج إلى المزيد من التحسين. فيما يخص العلاقات بين متغيرات الدراسة. فتم رفض العلاقة المباشرة بين تكامل المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي، فيما تم قبول باقي العلاقات بين متغيرات الدراسة، وهي العلاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، و العلاقة بين تفعيل مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي، و العلاقة غير المباشرة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي عن طريق تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، حوكمة الشركات ، الأداء المالي، ليبيا.

Abstract:

This study aimed to achieve a set of goals, represented in measuring the extent of integration between internal and external auditing, then testing the extent of application and activation of the principles of corporate governance, in addition to identifying the level of financial performance in the banks of the study sample, the study also aimed to know and determine the relationship between Integration of internal and external auditing, activating the principles of corporate governance and financial performance.

Where the study relied on the inductive approach by reviewing Arab and foreign theoretical and applied studies related to its subject. And the deductive approach, through an exploratory study. The study population was represented by members of the board of directors, heads of departments and managers of banks operating in Libya. The study sample was selected accurately and objectively, and data was collected from the study sample by means of a questionnaire form, which was prepared for the purpose of this study. After that, the data were analyzed using the statistical program (SPSS) and the statistical program (Smart - PLS 3), and the method of personal interviews was used to support the results of the study.

The study reached a set of results, the most important of which is that there is a reasonable integration between the internal and external audit, and that the principles of corporate governance are moderately activated, but with regard to financial performance, it is average and needs further improvement. With regard to the relationships between the variables of the study, the direct relationship between the integration of internal audit, external audit and financial performance was rejected, while the rest of the relationships between the variables of the study were accepted, which is the relationship between integration between internal audit and external audit and the activation of corporate governance principles, and the relationship between the activation of corporate governance principles and performance Financial, and the indirect relationship between the integration between internal audit and external audit and financial performance by activating the principles of corporate governance.

Keywords: internal audit, external audit, integration between internal audit and external audit, corporate governance, financial performance, Libya.

Résumé:

Cette étude visait à atteindre un ensemble d'objectifs, à savoir la mesure du degré d'intégration entre l'audit interne et externe, de déceler le stade d'application et de mise en œuvre des principes de gouvernance d'entreprise, et d'identifier le niveau de la performance financière des banques de l'échantillon d'étude. L'étude visait également à connaître et à déterminer la relation entre l'intégration de l'audit interne et externe, la mise en œuvre des principes de gouvernance d'entreprise et la performance financière.

L'étude s'est appuyée sur l'approche inductive, elle passe en revue les études théoriques et empiriques arabes et autres qui ont traité au sujet. L'approche déductive, a été utilisée à travers une étude exploratoire. La population étudiée était représentée par des membres du conseil d'administration, des chefs de départements et des directeurs de banques exerçant en Libye. L'échantillon de l'étude a été sélectionné avec précision et objectivité, et les données ont été recueillies à partir de l'échantillon de l'étude au moyen d'un formulaire de questionnaire, qui a été préparé aux fins de cette étude. Après cela, les données ont été analysées à l'aide du programme statistique (SPSS) et du programme statistique (Smart - PLS 3), et la méthode des entretiens personnels a été utilisée pour étayer les résultats de l'étude.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont les plus importants sont: 'il existe une intégration raisonnable entre l'audit interne et externe, par contre les principes de gouvernance d'entreprise sont modérément mis en œuvre. En ce qui concerne la performance financière elle est moyenne et nécessite des efforts en vue de son amélioration. En ce qui concerne les relations entre les variables de l'étude; la relation directe entre l'intégration de l'audit interne, de l'audit externe et de la performance financière a été rejetée, alors que le reste des relations entre les variables de l'étude ont été acceptées, à savoir la relation entre l'intégration entre l'audit interne et l'audit externe et l'activation des principes de gouvernance d'entreprise, et la relation entre la mise en œuvre des principes de gouvernance d'entreprise et la performance financière, et la relation indirecte entre l'intégration entre l'audit interne et l'audit externe et la performance financière en activant les principes de gouvernance d'entreprise.

Mots clefs: Audit interne, Audit externe, Complémentarité entre audit interne et audit externe, Gouvernance des entreprises, performance financière, libye.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
ب	الآية
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	ملخص البحث
ح	فهرس المحتويات
ك	قائمة الجداول
م	قائمة الأشكال
14-1	المقدمة عامة
178-15	الباب الاول: الإطار النظري للبحث
16	مقدمة الباب
89-17	الفصل الاول: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية
18	مقدمة الفصل
29-19	المبحث الأول: المراجعة الداخلية
22-19	المطلب الاول: تطور مهنة المراجعة الداخلية
25-22	المطلب الثاني: ماهية المراجعة الداخلية
26-25	المطلب الثالث: الموقع التنظيمي للمراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي
29-26	المطلب الرابع: تأهيل وحقوق واجبات المراجع الداخلي
73-30	المبحث الثاني: المراجعة الخارجية
31-30	المطلب الاول: تطور مهنة المراجعة الخارجية
36-32	المطلب الثاني: ماهية المراجعة الخارجية
54-36	المطلب الثالث: الأمور الأساسية في أعمال المراجعة الخارجية
73-55	المطلب الرابع: المجالات الحديثة للمراجعة
89-74	المبحث الثالث: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية
76-74	المطلب الاول: المقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية
82-77	المطلب الثاني: ماهية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية
86-82	المطلب الثالث: مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

89-87	المطلب الرابع: وسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية
176-90	الفصل الثاني: حوكمة الشركات والأداء المالي
91	مقدمة الفصل
155-92	المبحث الأول: حوكمة الشركات
107-92	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات
130-107	المطلب الثاني: الأطراف التي تتأثر بحوكمة الشركات
149-130	المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات
155-150	المطلب الرابع: حوكمة الشركات والازمات المالية
173-156	المبحث الثاني: الأداء المالي
160-156	المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي
168-160	المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في قياس الأداء المالي
169-168	المطلب الثالث: مستويات قياس الأداء المالي
173-169	المطلب الرابع: مؤشرات القياس المحاسبي
176-174	المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية و تفعيل مبادئ الحوكمة و الأداء المالي.
174	المطلب الاول: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي
174	المطلب الثاني: العلاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ الحوكمة الشركات
175	المطلب الثالث: العلاقة بين تفعيل مبادئ الحوكمة الشركات والأداء المالي
176	المطلب الرابع: العلاقة غير المباشرة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي عن طريق تفعيل مبادئ الحوكمة الشركات
239-177	الباب الثاني : الدراسة العملية
178	مقدمة الباب
192-179	الفصل الاول: حوكمة المصارف في ليبيا
180	مقدمة الفصل
185-181	المبحث الاول: المصارف في ليبيا

182-181	المطلب الاول: نشأة المصرف المركزي الليبي
185-182	المطلب الثاني: المصارف التجارية العاملة في ليبيا
191-186	المبحث الثاني: الحوكمة في ليبيا
188-186	المطلب الاول: واقع الحوكمة في ليبيا
191-189	المطلب الثاني: حوكمة المصارف في ليبيا
207-192	الفصل الثاني: الإطار العام لمنهجية المتبعة في الدراسة الاستطلاعية
193	مقدمة الفصل
203-194	المبحث الاول: جمع البيانات
198-194	المطلب الاول: مصادر و وسائل جمع البيانات
203-199	المطلب الثاني: المراحل المتبعة لإجراء البحوث التطبيقية
207-204	المبحث الثاني: تحليل البيانات
205-202	المطلب الاول: تحليل البيانات بواسطة طريقة المربعات الجزئية الصغرى (PLS)
207-205	المطلب الثاني: مراحل إجراء الدراسة في طريقة ال (PLS-SEM)
240-208	الفصل الثالث: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة
209	مقدمة الفصل
219-210	المبحث الأول: أدوات جمع البيانات
212-210	المطلب الأول: نوع البيانات
214-212	المطلب الثاني: تصميم استمارة الاستبيان
219-215	المطلب الثالث: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة
240-220	المبحث الثاني: التحليل الوصفي واختبار الفرضيات
229-220	المطلب الاول: التحليل الوصفي
239-230	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات
245-240	الخاتمة
269-246	قائمة المراجع
316-270	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.1.1	الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	76
2.2.1	مداخل مفهوم القياس المحاسبي	158
1.1.2	المصارف التجارية العاملة في ليبيا وتاريخ التأسيس	184
1.2.2	الاختلافات الرئيسية بين المنهجية الكمية والنوعية	195
2.2.2	الاختلاف بين البحوث الاستكشافية والنهائية	200
1.3.2	معدل الردود	212
2.3.2	مقياس ليكرت الخماسي	213
3.3.2	معامل الفا لمتغيرات الدراسة	214
4.3.2	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المبحوث	215
5.3.2	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر	216
6.3.2	المستوى الدراسي للمشاركين	216
7.3.2	الخبرة العملية للمشاركين	217
8.3.2	المسمى الوظيفي للمشاركين	218
9.3.2	نوع المصرف	218
10.3.2	وصف متغيرات الدراسة	220
11.3.2	طول الخلايا حسب مقياس ليكرت الخماسي	221
12.3.2	آراء عينة الدراسة بشأن بعد التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية	222
13.3.2	آراء عينة الدراسة بشأن بعد تفعيل مبادئ حوكمة الشركات	224
14.3.2	آراء عينة الدراسة بشأن بعد الأداء المالي	228
15.3.2	الموثوقية وصحة التبيان	232
16.3.2	الارتباط وصحة التمايز	235
17.3.2	طريقة (Bootstrapping) لاختبار العلاقات المباشرة بين متغيرات الدراسة	236

238	طريقة (Bootstrapping) لاختبار العلاقات الغير المباشرة بين متغيرات الدراسة	18.3.2
239	قيمة Q2	19.3.2

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
8	نموذج الدراسة	1.1.1
100	المزايا التي تقدمها حوكمة الشركات للأطراف المختلفة	1.2.1
107	أهمية حوكمة الشركات	2.2.1
108	الأطراف التي تتأثر بحوكمة الشركات	3.2.1
141	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات	4.2.1
198	أنواع الاستبيانات	2.1.2
199	منهج البحوث التطبيقية	2.2.2
202	أنواع العينات	3.2.2
231	النموذج القياسي والهيكل للدراسة	1.3.2
234	النموذج القياسي بعد إجراء التحليل العملي وحذف بعض البنود	2.3.2
237	النموذج الهيكلي	3.3.2

المقدمة عامة:

المقدمة عامة:

في معظم المنشآت التي تهدف إلى الربح يعتبر الأداء المالي الركيزة الأساسية التي يقاس بها مدى نجاح هذه المنشآت أو فشلها، وبالتالي يعتبر الأداء المالي الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها تقييم أداء المنظمات الهادفة إلى الربح. من خلال الاطلاع الأدب المحاسبي نجد أن الأداء المالي يتم قياسه بعدة طرق ومؤشرات، ولقد تم قياسه في بعض الدراسات عن طريق إدراك المدراء من خلال الاستبيان. والأداء المالي للمنظمات يتأثر بعدة عوامل اختلفت الدراسات من حيث تحديد هذه العوامل، حيث يعتمد على الهدف من قياسه أو الهدف من التقييم.

على الرغم من وجود اختلافات بين الكُتّاب والباحثين حول توقيت ظهور مفهوم حوكمة الشركات، إلا أنه يوجد اتفاق فيما بينهما على أنّ مفهوم حوكمة الشركات لم يحظَ بالاهتمام المطلوب إلا خلال العقدين الماضيين، وخلال هذين العَقدَين شهدت العديد من دول العالم أزمات مالية كبيرة أدت إلى انهيار العديد من الشركات الكبرى في هذه الدول، وبطبيعة الحال نتج عن هذه الانهيارات زعزعة ثقة المستثمرين في أسواق المال بهذه الدول مما أثر عليها بالسلب. وبهدف إحكام السيطرة على هذه الانهيارات، وتحسين أداء تلك الشركات مُحاولَة لمنع حدوثها مستقبلاً ومن ثم إعادة ثقة المستثمرين في أسواق المال، وزاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير عن الماضي.

ويُعد من مظاهر زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات سعى العديد من الكُتّاب والباحثين والعديد من المنظمات المهنية للتوصل لإطار نظري لحوكمة الشركات يعكس تعريف واضح لمفهوم الحوكمة وأهدافها وأهميتها، والأهم من ذلك التوصل إلى مبادئ عامة لحوكمة الشركات مُستَمدَة من تجارب الدول السابقة بحيث يمكن لأي دول تشكيلها بالتوافق مع ظروفها، وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المنظمة المهنية الدولية الرائدة في هذا المجال وبطبيعة الحال فزيادة الاهتمام بحوكمة الشركات يتطلب بشكل مباشر زيادة الاهتمام بالأركان الأساسية للحوكمة وهي المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، لجنة المراجعة، والإدارة العليا التنفيذية.

نظرًا للدور الهام الذي تلعبه للمراجعة الداخلية في الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصادقية خدمة الأصحاب المصالح من مساهمين وأصحاب

السندات والمقرضين من خلال منظومة من أداء الإدارات واللجان والمجالس التي تقوم بوضع أسس الأداء الإداري والفني والمهني لأعمال المراجعة.

كما تعتبر المراجعة الخارجية من أهم الآليات المهمة في تفعيل حوكمة الشركات حيث تقدم معلومات ملائمة تفيى باحتياجات المستفيدين وإضفاء الثقة على المعلومات التي تحتوي عليها التقارير المالية والتي تعبر عن حقيقة الشركة وتسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة من التأكد إن حقوقهم محترمة وأصواتهم مسموعة فيما يخص تسيير الشركة وضمان الاستغلال الامثل لطاقتها ومواردها. وتتبع أهمية تفعيل وتعزيز دور الحوكمة بصفة خاصة في الجهاز المصرفي باعتبار أن هذا الجهاز هو المصدر الأساسي لتلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية العامة والتي يتم من خلالها ضمان وتحقيق أهدافها الربحية والنمو الإداري والفني والمهني لأعمال المراجعة.

إن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يعتبر أحد العوامل التي من شأنها تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، وذلك أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات من شأنه أن يساعد على تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

في ظل التطورات الحديثة على مستوي العالم وما يشهده من تحرير لاقتصاديات السوق وما تترتب عليها من نتائج اقتصادية لها تأثير بالغ على الاقتصاديات القومية أدى ذلك إلى زيادة حدة المنافسة بين تلك المنظمات، وحيث ان المصارف تعتبر حجر الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الوطني في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، كما أنها جهة مؤثرة في خلق التوازن الاقتصادي وهذا يستدعي على المصارف ضرورة إحداث التطور في الأساليب التي تتبعها والمحافظة على استمراريته.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نجد أن المصارف العاملة في البيئة الليبية تعاني من انخفاض في أدائها المالي. ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة قد تبين أن المصارف العاملة في البيئة الليبية أدائها المالي يعتبر منخفض وكذلك جودة الخدمات المقدمة بواسطتها منخفضة، على سبيل المثال،

اظهرت نتائج دراسة سعيد و بامتون¹ أن مخرجات المصارف الليبية منخفضة وتوجد مشكلة في النظام المصرفي وأوصت هذه الدراسة المسؤولين في الحكومة الليبية بالبحث في العوامل التي من شأنها رفع مستوى أداء المصارف الليبية. كما أوضحت دراسة الرفادي و يوسف² أن الأداء المالي للمصارف الليبية الذي تم قياسه بنسبة العائد على الاستثمار انه غير ثابت وإلى حد ما فهو منخفض.

وقد أرجعت الدراسات السابقة إلى أن القصور في الأداء المالي راجع لعدة أسباب تختلف بحسب اختلاف هدف هذه الدراسات. أما هذه الدراسة فسوف تركز على العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة نحو الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا.

وبناء على ذلك تحاول الدراسة الإجابة التساؤلات التالية:

1- هل هناك علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بالمصارف

التجارية الليبية؟

2- هل يتم تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية؟

3- هل مستوى الأداء المالي مرتفع بالمصارف التجارية الليبية؟

4- هل توجد علاقة بين التكامل وبين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء

المالي بالمصارف التجارية الليبية؟

5- هل توجد علاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ

الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية؟

6- هل توجد علاقة بين تفعيل مبادئ الحوكمة والأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية؟

¹ Saeed,K.A.,& Bampton,R.**The Impact of Information and Communication Technology on the Performance of Libyan Banks.** Journal of WEI Business and Economics,December,2(3),2013.

² Alrafadi, K. M., & Md-Yusuf, M. **Evaluating the performance of Libyan banks using return on investment.** American Journal of Economics and Business Administration, 5(2),2013.

7- هل تفعيل مبادئ الحوكمة تتوسط العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي (العلاقة غير المباشرة) بالمصارف التجارية الليبية؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية.
2. يتم تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية.
3. مستوى الأداء المالي مرتفع بالمصارف التجارية الليبية.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل وبين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكامل وبين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية.
6. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل مبادئ الحوكمة والأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية.
7. تفعيل مبادئ الحوكمة يتوسط العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي (العلاقة غير المباشرة) بالمصارف التجارية الليبية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- 1- التعرف على العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية.
- 2- دراسة مدى تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية.
- 3- دراسة مدى مستوى الأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية.

4- دراسة العلاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية.

5- دراسة العلاقة بين التكامل وبين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية.

6- دراسة العلاقة بين تفعيل مبادئ الحوكمة والأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية.

7- دراسة ما إذا كان تفعيل مبادئ الحوكمة تتوسط العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي (العلاقة غير المباشرة) بالمصارف التجارية الليبية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة نظراً لزيادة الاهتمام بالحوكمة وإبراز دور التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في تفعيل مبادئ الحوكمة نحو تحسين الأداء المالي، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، حيث أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية يؤدي إلى تدمير الاقتصاديات القومية حيث إن تفعيل مبادئ الحوكمة وتطبيق قواعدها يطور الأداء المالي في المصرف وينعكس إيجابياً على قرارات المستثمرين والقطاع المالي وحركة سوق الأوراق المالية وتنشيط الاقتصاد.

كما تتميز هذه الدراسة بأهميتها العلمية لكونها شملت محاور جديدة لم تتطرق إليها الدراسات السابقة، حيث تناولت دور التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية والتعرف على الجوانب النظرية والعلمية والوقوف على الجوانب المرتبطة بمبادئ الحوكمة الرشيدة في المصارف التجارية الليبية.

خامساً: منهجية الدراسة:

أعتمد الباحث على مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة كما يتم استخدام المصادر الثانوية والتي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة، وفيما يتعلق الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة، وفيما يتعلق بالمصادر الأولية سيتم إعداد وتصميم استبانة لغرض الدراسة، و ثم توزيعها على العينة المدروسة وتجميعها وتحليلها عن طريق برنامج (SPSS) للتوصل إلى نتائج الدراسة من خلال اختبار الفرضية بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية لتأكيد نتائج الدراسة.

سادساً: متغيرات الدراسة:

المتغير المستقلة: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ويقصد به التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامها، بما يضمن تغطية اشمل لأعمال المراجعة وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعاً يحقق أهداف المراجعة بشكل عام ويعود بالفائدة على المنظمة.

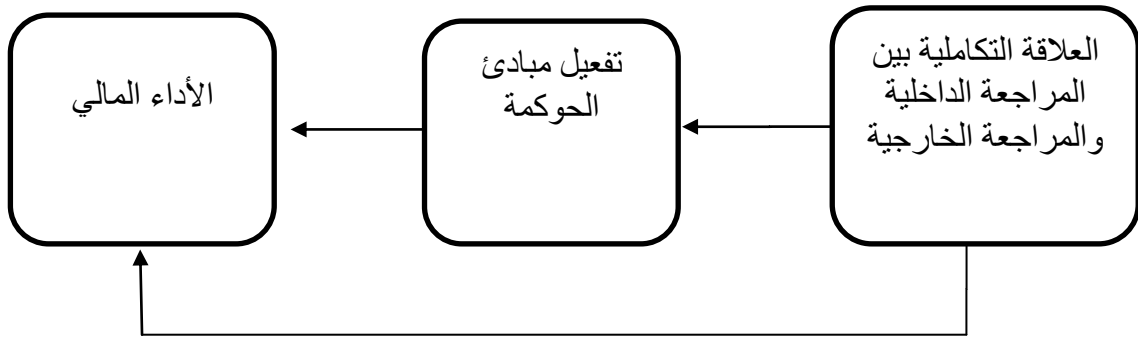
المتغير المتداخل: تفعيل مبادئ الحوكمة وهي عبارة عن مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تعظيم الثروة التي يتم الحصول عليها من العمليات الحقيقية للشركة، وتوزيعاً بشكل عادل بين المساهمين حسب فئاتهم، كما أن مبادئ الحوكمة تتميز بمستويات مختلفة ذات ارتباط بعوامل خارجية وداخلية.

المتغير التابع: الأداء المالي وهو مدي تحقيق المنظمة لهامش أمان من خلال قدرتها على تصدي المخاطر وتحدي الصعاب المالية، مما يزيل عنها حالة الإحساس المالي.

سابعاً: نموذج الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات ذات الصلة بالأداء المالي للمصارف اتضح الدور الجلي لكل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل تطبيق مبادئ حوكمة الشركة على الأداء المالي. حيث تناولت العديد من الدراسات العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ودورها في تحسين الأداء المالي. كذلك دراسات أخرى تناولت العلاقة بين التكامل المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وحوكمة الشركات. بناء على الدراسات السابقة تم

التوصل إلى نموذج الدراسة الذي يقضي أن العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية قد يكون لها دور فعال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، كذلك دراسة الدور الوسيط الذي يلعبه تفعيل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بين العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي للمصارف عينة الدراسة.



شكل رقم (1.1) يوضح نموذج الدراسة

ثامناً: الدراسات السابقة:

1- دراسة مشتهى (2013)¹: بعنوان العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين، دراسة حالة قطاع غزة. وهدفت هذه الدراسة إلي التعرف على طبيعة العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وذلك من منظور المدقق الخارجي في بيئة الأعمال الفلسطينية (حالة قطاع غزة)، وذلك من خلال تحديد العوامل المؤثرة على درجة اعتمادية المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي، وتحليل مستوي العلاقة التعاونية والاتصال والتواصل بينهم.

وتوصلت الدراسة إلي أن توافر معايير الاستقلالية والكفاءة وأداء العمل ومجال العمل للمدقق الداخلي تسهم إيجاباً في زيادة درجة اعتمادية المدقق الخارجي علي أعمال المدقق الداخلي مع اختلاف الأهمية النسبية لتأثير هذه المعايير على درجة الاعتمادية، كما

¹ صبري ماهر مشتهى، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين، دراسة حالة قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد، 15 العدد(2)، 2013، 409-438.

توصلت الدراسة إلى أن مستوى العلاقة التعاونية والاتصال والتواصل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي جيد، وبناءً على هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها، ضرورة تعزيز الاستقلال الظاهري والحقيقي لوظيفة التدقيق الداخلي، والعمل على تكوين جسم منبثق عن هيئة سوق الأوراق المالية على غرار مجلس الإشراف المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية، لمتابعة وتقييم أداء التدقيق الخارجي مع إلزامهم برفع تقارير حول شوائب العلاقة ومستويات التعاون والتنسيق مع التدقيق الداخلي.

2- دراسة **Avram, et, al (2008)**¹: بعنوان "The relation between internal and external audit"

وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، وإبراز الدور التكاملي للعلاقة بين المدقق الخارجي والداخلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، إن أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تتمثل في أن كليهما يخضع لنفس المعايير الدولية بما فيها معايير الأداء المهني وميثاق السلوك الأخلاقي، وأن استقلالية المدقق تعتبر عنصر مهم لكلا الطرفين، بالإضافة إلى أن كليهما يعتمدان على تقييم المخاطر في عمليات التخطيط للتدقيق، وعلى نظام الرقابة الداخلي بالمنشأة، وتوصلت أيضاً إلى العديد من أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، كما توصلت أيضاً إلى وجود علاقة تكاملية بين الطرفين حيث يعتبر عمل المدقق الداخلي مكملاً لعمل المدقق الخارجي ويعتمد عليه في التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق.

وأوصت الدراسة بضرورة عقد اجتماعات دورية يحضرها كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لمناقشة مصالحهم المشتركة، وتبادل المهارات ووجهات النظر والخبرات، وفهم لنطاق وأساليب العمل لتقليل التكرار والازدواجية في العمل، كما أوصت الدراسة بتعزيز التعاون وإتاحة الفرصة للمدققين الخارجيين للوصول إلى أوراق عمل المدققين الداخليين لتحديد المخاطر، ولزيادة الفعالية والكفاءة وتقليل التكاليف في جميع مراحل التدقيق.

¹ Pop, A., Avram, C., and Avram, F ,**The relation between internal and external audit**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, Vol(1), No (10),2008.

3- دراسة صديقي، وبراقي (2005)¹: بعنوان انعكاس تكامل المراجعة الخارجية والداخلية على الأداء الرقابي. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الى أي حد يمكن أن يتم تفعيل الأداء الرقابي في ظل التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية، كما تم التطرق إلى أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، وهي أن تكامل المراجعة الخارجية والداخلية أصبح يشكل دعماً لتأهيل الأداء الرقابي سواء في المؤسسة او من قبل الاطراف الخارجية ، وانه لا ينبغي أن ينظر إلى المراجع الداخلي على أنه متواطئاً مع الإدارة بل ينبغي ان توطر هذه الوظيفة بالمعايير الكفيلة بترقيتها لخدمة الإدارة و لتوجيه المراجع الخارجي لخدمة الاطراف التي تهتمها آراءه بغية الاستفادة من تفعيل كل جوانب الإطار الرقابي.

4- دراسة Stanciu (2008)²: بعنوان Internal Audit Approach in Banks ، هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الجديد للتدقيق الداخلي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وبازل II، ومدى أهمية المراجعة الداخلي لتطبيق المتطلبات الدولية المتعلقة بهما في ظل البيئة التنظيمية الجديدة. وشملت دراسة المصارف التجارية الرومانية في مدينة بوخارست، حيث استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وبيّنت الدراسة أن إدارة البنك مسؤولة عن متابعة ومراقبة تطبيق متطلبات بازل II تبعا لجميع أنواع المخاطر، ولذلك فإن مهمة المراجعة الداخلية تتضمن تقييم مستوى المخاطر ومراقبة كيفية تطبيق تلك المتطلبات بما فيها الحد الأدنى لرأس المال، وكذلك تقييم مدى مطابقة التنظيم الداخلي مع متطلبات اتفاقية بازل. وكانت نتيجة الدراسة أن جودة واحترافية وشمولية ومهارة المراجعة الداخلية يُعتبر هاما لتحقيق استجابة الإدارة لمبادئ الحوكمة.

5- دراسة الحيزان (2008)³: بعنوان تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة ، وهدفت إلى إلقاء الضوء على نطاق وتأهيل واستقلال أقسام المراجعة الداخلية

¹ محمد صديقي، مسعود وبراقي، انعكاس تكامل المراجعة الخارجية والداخلية على الأداء الرقابي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

² Stanciu, Victoria. Internal Audit Approach in Banks, Faculty of Accounting and Management Information Systems, Bucharest-Romania, 2008.

³ أسامة بن فهد الحيزان، تطوير أداء وظيفة التدقيق الداخلي لتفعيل متطلبات الحوكمة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الجزء الأول، 2008.

في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية لمواجهة متطلبات الحوكمة، ولقد اعتمد هذا البحث في تحقيق هذا الهدف على عرض وتحليل بعض وجهات النظر الواردة في المراجع المتخصصة، هذا بالإضافة إلى جمع وتحليل وعرض آراء بعض المدراء والمحاسبين والمدققين العاملين في بعض الشركات المساهمة في مدينة الرياض، وذلك بالاعتماد على قوائم استبيان وجهت إليهم. وقد توصل هذا البحث إلى أنّ نطاق عمل المدققين الداخليين، وتأهيلهم العلمي والعملية، والاستقلال المهني المتاح لهم في عينة البحث تتفق، إلى حد كبير، ومتطلبات الحوكمة، إلا أنّ الأمر يتطلب المزيد من التأهيل والاستقلال وتوسيع نطاق العمل بما يتفق مع تحقيق أهداف الحوكمة، لذا يوصي البحث بتفعيل كافة الجهود والإمكانيات مهنيًا وأكاديميًا في المملكة العربية السعودية بشكل أكبر، وتوحيد هذه الجهود بهدف تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، وذلك بما يتفق وتطبيق الحوكمة.

6-دراسة (زويد و عبلة ، 2018)¹: بعنوان دور التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات دراسة

حالة مؤسسة مطاحن بني هارون- القرارم فوقة، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات، وذلك من خلال المساهمة في تقييم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، وتقديم تأكيد بأن مخاطر المنظمة تدار بفعالية، من أجل حماية حقوق المساهمين، المستثمرين، ومختلف أصحاب المصالح. كما تهدف الدراسة إلى إبراز علاقة المراجعة الداخلية بكل من لجنة المراجعة، مجلس الإدارة والإدارة العليا بهدف تحسين الأداء العام لمشاركة، ضمان الالتزام بالإفصاح والشفافية، دعم المساءلة وإدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية لتحقيق قواعد ممارسة الإدارة الرشيدة. لقد دعمت الدراسة النظرية بحالة تطبيقية لمؤسسة مطاحن بني هارون وذلك من أجل التعرف على ما إذا كانت هذه المنظمة تلتزم بمبادئ حوكمة الشركات ومدى مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية في ذلك. من بين النتائج المتوصل إليها أن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر آلية جوهرية لدعم حوكمة الشركات، إذا أحسن استخدامها ودعمت بآليات أخرى مثل المراجعة الخارجي، مجلس الإدارة وغيرها. وقد تبين من الدراسة الميدانية بأن ضعف المراجعة الداخلية بمؤسسة مطاحن

¹ بشرى زويد وزاوي عبلة، دور التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون- القرارم فوقة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبدالحفيظ بالصوف ميله، 2018.

بني بارون في بعض المجالات من بينها إدارة المخاطر واستخدام المعايير المهنية الدولية لممارسة مينة المراجعة الداخلية، إضافة إلى غياب لجنة المراجعة تعتبر من بين المعوقات أمام نجاحها في دعم حوكمة بمطاحن بني هارون.

7- دراسة (لعروس، 2017)¹: بعنوان دور اليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتحقيق ذلك حاولت الدراسة تسليط الضوء على مختلف صور وأشكال الغش المنتشرة وتقنياته أساليبه، وتحليل علاقة دور آليات حوكمة الشركات بمكافحة الغش، وتحديد العوامل التي تسهم في تفعيل دور الآليات، وتوصلنا إلى النتائج التالية: تنتشر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مظاهر الغش المالي والمحاسبي وبدرجات متفاوتة، ويعد غش تضخيم الفواتير واستخدام وسائل المنظمة لأغراض خاصة من الأساليب الأكثر انتشاراً، وأما غش التحويلات الإلكترونية (غش الجريمة الإلكترونية) من الأساليب الأقل انتشاراً، عكس شيوع هذا الأسلوب من الغش ، في الدول المتطورة، ويعتبر انتشار الغش الممارس من طرف العاملين أكبر من ذلك المرتكب من قبل الإدارة. أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين دور آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية)، ومكافحة الغش المالي والمحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من جهة أخرى، وتفسير هذه العلاقة بأنه إذا زادت فعالية دور الآليات تزيد عملية مكافحة والعكس صحيح إذا قلت فعالية دور آليات حوكمة الشركات سيؤدي إلى انتشار مظاهر الغش وتوسعها. العوامل التي يمكنها تفعيل دور آلية مجلس الإدارة تتمثل في تحديد مهام ومسؤوليات أعضائه، وتعدد اجتماعاته، وأن لا يكون المدير العام مهام رئيس المجلس، وضرورة وجود لجنة للتدقيق بأعضاء مستقلين ضمن لجان المجلس، وأما المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية فيمكن تفعيل دورهما من خلال ضمان توفرهما على الاستقلالية والكفاءة، كما تم استخلاص بأن الرقابة الداخلية تعد أهم إليه بإمكانها المساهمة في مكافحة الغش، ومن عوامل تفعيل دورها،

¹ لخضر لعروس، دور اليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، 2017.

وجود إدارة لمخاطر الاحتيال، الفصل بين الوظائف المتداخلة، وضوح التعليمات ودلائل المهام وتحديد المسؤوليات.

8- دراسة (يعقوب والاسمري، 2020)¹: بعنوان التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، دراسة ميدانية على عدد من مكاتب المراجعة والشركات المساهمة والاكاديميين في مدينة جدة، وهدفت الدراسة إلى إبراز الدور التكاملي بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس والمراجعين الداخليين في عدد من الشركات المساهمة وكذلك المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة الكبرى لاستطلاع آراءهم والوصول إلى استنتاجات تساهم في حل مشكلة الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إن التكامل بين نظام المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يفيد في فهم نظام الرقابة الداخلية وتقليل التكاليف والازدواجية في الجهود و تعزيز التواصل الفعال والمنتظم لتنفيذ عملية المراجعة، كما أن لهذا التكامل دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ومن ثم يساعد في تحقيق مصداقيتها، ومن أهم ما أوصت به الدراسة أن على شركات العمل على تعزيز تكامل أنظمة المراجعة الداخلية والخارجية لأن ذلك يفيد في تنفيذ عملية المراجعة في جميع مراحلها وتحقيق أهدافها، وكذلك على الشركات الاهتمام بتطبيق إجراءات رقابية فعالة تساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ومن ثم تحقيق مصداقيتها.

¹ منى عبدالرحمن يعقوب، والأسمري أشواق، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، دراسة ميدانية على عدد من مكاتب المراجعة والشركات المساهمة والاكاديميين في مدينة جدة، المجلة العالمية والأعمال، جامعة الملك خالد ، 8(3)، 2020، ص438-453 .

تاسعاً: حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع والمحاور المرتبطة أساساً بموضوع التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة نحو الأداء المالي للمصارف التجارية.

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في البيئة الليبية وذلك لمعرفة التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات نحو الأداء المالي للمصارف التجارية.

الحدود الزمنية: تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة خلال شهر يناير وفبراير ومارس سنة 2021.

الحدود البشرية: تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة من عينة الدراسة المتمثلة في رؤساء الأقسام ومدراء فروع المصارف التجارية وأعضاء مجالس الإدارة العاملة في ليبيا.

الباب الأول

الإطار النظري للبحث

الفصل الأول: التكامل بين المراجعة الداخلية

والمراجعة الخارجية.

الفصل الثاني: حوكمة الشركات والأداء المالي.

مقدمة الباب:

تعد كلا من المراجعة الداخلية والخارجية من الركائز الهامة لنجاح أي منظمة. حيث يعد التكامل بينهما من الأمور الهامة لنجاح عملية المراجعة. حيث يتم التنسيق والتعاون بينهما لغرض منع هدر الجهود المبذولة وتوفير الوقت. وسيتم التطرق في هذا الباب إلى الإطار النظري للمراجعة الداخلية والإطار النظري للمراجعة الخارجية ثم بعد ذلك توضيح التكامل بينهما. كذلك سوف يتم توضيح في هذا الباب مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها، حيث أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يعتبر أحد أطراف الحوكمة التي من شأنها تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، وبالتالي فإن هذا الباب يهتم بدراسة العلاقة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية مع تفعيل مبادئ حوكمة الشركات والذي من المتوقع أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية. كما سيتطرق أيضا إلى حوكمة الشركات والأداء المالي.

الفصل الأول: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المبحث الأول: المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: المراجعة الخارجية.

المبحث الثالث: التكامل بين المراجعة الداخلية
والمراجعة الخارجية.

مقدمة الفصل:

المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية قد ظهرت منذ زمن، نتيجة تولد حاجة المجتمع إليهما، وقد ظهرت المراجعة الداخلية بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل. وقد تطورتا تبعاً لتطور حياة المجتمع وتطور احتياجاته من البيانات والمعلومات، نتيجة لتوسع الأنشطة الاقتصادية، وكبر المنظمات والمؤسسات وتوسع مهامها وزيادة فروعها، ما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وقيام الملاك بتعيين إدارة وكيالة عنهم تتولى إدارة عمليات منظماتهم. ومن هنا ظهرت الأهمية والحاجة الماسة إلى وجود المراجعتين وكما يلي:

حيث ظهرت الحاجة لوجود المراجعة الداخلية لمساعدة إدارة المنظمة، على حسن تسييرها وأداء المنظمة، ومن خلال قيام المراجع الداخلي بالفحص والتقييم المستمر للأنشطة الداخلية للمنظمة، وتحديد مدى كفاءة الأنظمة وكفاءة أداء العاملين فيها، ومدى تنفيذهم لسياسات وتوجيهات الإدارة، ومن ثم التقرير عن ذلك وإبلاغه للإدارة، لتتخذ على ضوءه القرارات المناسبة.

كذلك ظهرت الحاجة الماسة لوجود المراجعة الخارجية، لضمانة الملاك على حسن وسلامة تسيير منظماتهم من قبل الإدارة المعنية، ومدى صدق المعلومات المالية المقدمة من قبلهم. وكذلك لضمانة الأطراف الخارجية المستخدمة لتلك المعلومات مثل الدائنون، المستثمرون، وغيرهم على صدق وعدالة وشمولية تلك المعلومات.

ولأهمية ما سبق وأهمية الدور الذي تلعبه المراجعتين، هذا الفصل يتناول المراجعة الداخلية، و المراجعة الخارجية، والتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المبحث الأول: المراجعة الداخلية:

في ظل التطورات الاقتصادية في العقود الأخيرة بدأت المؤسسات الاقتصادية تعمل على تحقيق أهداف معينة، ويتطور هذا أدى إلى تطور المؤسسات وتعدد أصنافها وانفصال ملكيتها، وبغية الحفاظ على أموال الملاك من التلاعب والسرقة والإسراف والوقوف على صحة السجلات والمستندات ومصادقية المعلومات المقدمة، استوجب اللجوء إلى مهنة المراجعة الداخلية.

وعليه، سوف يتناول في هذا المبحث دراسة المراجعة الداخلية من خلال التقسيمات التالية: المطلب الأول تطور مهنة المراجعة الداخلية، والمطلب الثاني ماهية المراجعة الداخلية، والمطلب الثالث الموقع التنظيمي للمراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي، والمطلب الرابع تأهيل وحقوق وواجبات المراجع الداخلي.

المطلب الأول: تطور مهنة المراجعة الداخلية:

لقد ازداد الاهتمام في العالم بالمراجعة الداخلية كوظيفة وأداة فعالة تساهم في ترشيد الأداء الفعال للوحدات الاقتصادية، ويرجع بداية هذا الاهتمام إلى إنشاء مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي في نيويورك سنة 1941 الذي كان له الدور الرئيسي في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، وقبل ذلك التاريخ 1941 لم يكن هناك تحديداً نظرياً متكاملاً وواضحاً لمفهوم وأهداف ومجال عمل المراجعة الداخلية، حيث كان الأمر مقتصرًا على اجتهادات إدارات بعض الشركات لتكوين أقسام المراجعة الداخلية بها، وتحديد وظائفها ونطاق سلطاتها واختصاصاتها بشكل ضيق، ويختلف من شركة لأخرى حسب رؤية وتصور كل إدارة أو اجتهادات المراجعين بهذه الأقسام، إن إنشاء معهد المراجعين الداخليين كان الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية وفي ظهورها كمصطلح أكاديمي¹. وذلك لأنه حتى ذلك التاريخ لم يتبلور بشكل ملحوظ مفهوم المراجعة الداخلية، وقد قامت لجنة البحوث بمجمع المراجعين الداخليين (The Institute of Internal Auditors IIA) في عام 1947 بعملية

¹ مصطفى العبادي، تطور المراجعة الداخلية والممارسة العملية في ضوء التحديات الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية، المجلة العلمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1991، ص 640.

مسح ميداني للممارسة الجارية للمراجعة الداخلية وخلصت إلى نتيجة فحواها أن هناك حاجة ملحة للتعريف بدور المراجع الداخلي على نحو دقيق وكذلك مسؤولياته، ولذلك فقد أصدر المجمع في ذلك العام أول قائمة لمسئوليات المراجع الداخلي حيث عرفت المراجعة الداخلية في هذه القائمة بأنها: نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المنظمة بهدف فحص العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات كأساس لتقديم خدمات وقائية وبناءة للإدارة، وهي نوع من الرقابة تعمل على قياس وتقييم غيرها من أنواع الرقابة، كما أنها تهتم أساساً بالمسائل المحاسبية والمالية، ولكن قد يكون من الملائم أيضاً أن تهتم بمسائل طبيعية تشغيلية¹.

وطبقاً لهذا التعريف فإن المراجعة الداخلية اعتبرت نوعاً من أنواع الرقابة تهدف إلى تقديم خدمات وقائية وبناءة للإدارة عن طريق فحص العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات بالإضافة إلى قياس وتقييم الأنواع الأخرى من الرقابة.

ثم قام IIA في عام 1957 وفي ضوء تغير الظروف الاقتصادية وتطور المفاهيم الإدارية ورغبة إدارات الشركات في الاستفادة من عمل المراجعين الداخليين والرفع من مستوى المراجعة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي، بتقديم تعريف أشمل للمراجعة الداخلية ليحل محل التعريف السابق، بأنها هي: نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة يهدف إلى مراجعة العمليات الرسمية والمالية والعمليات الأخرى، كأداة لخدمة الإدارة فهي رقابة إدارية تعمل لقياس وتقييم فعالية أدوات الرقابة الأخرى، ثم قام المعهد بتعريف للمراجعة الداخلية عدة مرات في السنوات 1971، 1981 ولم تحدث اختلافات كثيرة بين التعريف 1957 والتعريفين المتتاليين 1971، 1981، حيث أصبحت المراجعة الداخلية أداة لفحص جميع العمليات دون التمييز ما إذا كانت هذه العمليات محاسبية أو مالية، كما يتضح من خلال تعريف عام 1971، هدف المراجعة الداخلية يتمثل في فحص العمليات بمختلف أنواعها، أما في تعريف 1981 يوصف نشاط المراجعة الداخلية بأنه نشاط تقييمي مستقل، وكما أن التعريف يعكس أحدث التطورات في مجال المراجعة الداخلية حيث تحولت من أداة لخدمة الإدارة إلى خدمة كافة أعضاء الشركة².

¹ صالح خلاط، استقراء وتقييم مجالات التطور المهني في مفهوم وأهداف ومجال عمل المراجعة الداخلية، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، العدد السادس عشر، 2005، ص122.

² صالح خلاط، مرجع سابق، ص123.

وفي التسعينات من القرن الماضي ظهرت عوامل جديدة أثرت في مفهوم المراجعة الداخلية والأسباب التي تقوم عليها نبعث من بيئة عمل الشركات التي تتسم بالتغير السريع والمنافسة ووجود المخاطر المحيطة بالشركة، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

1. عدم توفر استقلالية المراجع الداخلي وفقاً لمفهوم الاستقلالية المرتبط بعملية المراجعة الخارجية.

2. تطور وتوسيع مفهوم الرقابة الداخلية بحيث أصبح يشمل التقييم المستمر والمنظم لطبيعة ومدى المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

3. ظهور مفهوم حوكمة الشركة.

4. التوسع في احتياجات الإدارة، واتساع نطاق العمليات والرقعة الجغرافية للشركات المتعددة الجنسية التي فروعها في مناطق متعددة من العالم بعيداً عن المركز الرئيسي.

5. نقص عدد وخبرة المراجعين الداخليين في مواجهة زيادة الطلب على خدمات المراجعة الداخلية التقليدية والحديثة.

هذه الأسباب مجتمعة أدت بمعهد المراجعين الداخليين إلى إعادة النظر في مفهوم المراجعة الداخلية مرة أخرى، ولذا قام عام 1999 بإصدار أحدث تعريف للمراجعة الداخلية حيث عرّفها بأنها نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي يهدف إلى زيادة عائد (إضافة قيمة) وتحسين عمليات الشركة، وأنها تساعد الشركة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية إجراءات إدارة الرقابة والتحكم¹.

كما عُرفت على أنّها: مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل الشركة، تنشئها الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر. ولضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، أو التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول الشركة، وفي التحقق من

¹ صالح خلاط، مرجع سابق، ص 130.

اتباع موظفي الشركة للسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء غرضها، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها، وذلك حتى تصل الشركة إلى درجة الكفاية الإنتاجية¹.

وتم تعريفها بأنها: مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية المرسومة².

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن المراجعة الداخلية قد تطورت واتسع نطاق عملها إلى ما هو أبعد من المراجعة المالية ليمتد إلى تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر في الشركة، بالإضافة إلى تحسين الأداء ومراجعة النواحي الإدارية والتشغيلية بالشركة، وتسعى إلى تنظيم العائد (إضافة قيمة) وخفض التكلفة.

المطلب الثاني: ماهية المراجعة الداخلية:

أولاً: أهمية المراجعة الداخلية:

إن الغرض الرئيسي من المراجعة الداخلية في أي شركة هو ضبط أعمالها الجارية وإحكام مسارها حتى تصل إلى الأهداف المخطط لها، ولذلك فالمراجعة الداخلية من الأمور المهمة لكل من الإدارة والمراجع الخارجي، طالما أن الطرفين يهتمها التأكد من دقة الأعمال وسيرها في الطريق السليم الذي يحقق أهداف الشركة، ولقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة لدى كل من الإدارة والمراجع الخارجي وذلك لزيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية.

1: أهمية المراجعة الداخلية للإدارة:

تعمل المراجعة الداخلية داخل الشركة لضمان حسن سير العمل، وللتأكد من سلامة الأصول والمعلومات والبيانات المحاسبية والمالية، كما أنها تسعى لرفع الكفاءة الإنتاجية في جميع المجالات، وتبرز أهمية المراجعة الداخلية للإدارة من الآتي³:

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص181.

² إدريس عبدالسلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص50.

³ مسعود البدر، المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية، مؤتمر الرقابة الداخلية، الواقع والآفاق، طرابلس، 2005، ص531.

1. كبر حجم الشركات وتعدد عملياتها وتعقيدها أدى إلى فقدان الصلة المباشرة بين الإدارة والعاملين في مختلف المواقع والأقسام، ولهذا كان لابد من وجود نظام للاتصال داخل الشركة ليتمكن الإدارة من متابعة الأحداث بصورة منتظمة، وكانت المراجعة الداخلية خير وسيلة للقيام بهذه المهمة، وكنتيجة لهذا الاتصال ظهرت الحاجة للبيانات والمعلومات وكان لابد من التأكد من دقة هذه المعلومات والبيانات، وهذا ما تقوم به المراجعة الداخلية.

2. لما كانت الإدارة مسؤولة عن حماية أصول الشركة وممتلكاتها، ونظراً لزيادة حجم المشروعات وازدياد المسؤوليات والاختصاصات الملقاة على عاتق الإدارة، الأمر الذي اضطر الإدارة إلى الاطمئنان إلى من فوضت إليهم سلطاتها، وأن أصول الشركة في أيدي أمينة، ورغبة الإدارة في التخفيف من مسؤولياتها التي أصبحت جسيمة.

3. إشراف الدولة المتزايد على الشركات والمنشآت، جعل من الضروري التأكد من صحة ودقة البيانات والمعلومات، وحتى تخلي الإدارة مسؤوليتها عن هذه البيانات كان لابد من الاهتمام بالمراجعة الداخلية.

2: أهمية المراجعة الداخلية للمراجع الخارجي:

إن نظام المراجعة الداخلية من الأمور الهامة بالنسبة للمراجع الخارجي والذي يقدم تقريره الفني المستقل عن القوائم المالية للشركة، وذلك لأن المراجعة الداخلية تعتبر من العناصر الهامة لنظام الرقابة الداخلية، ومن المعروف أن المراجعة الخارجية قد تحولت في العصر الحديث من مراجعة تفصيلية كاملة إلى مراجعة اختبارية تعتمد على العينات. وذلك بسبب كبر حجم الشركات وتعدد عملياتها وتعقدها، سعياً إلى تخفيض التكلفة لعملية المراجعة، إن وجود المراجع الداخلي كأحد العاملين في الشركة طوال الفترة الزمنية وعلى مدار العام يعطيه الفرصة للقيام بالفحوص التحليلية والتفصيلية، بينما المراجع الخارجي عادة ما يقوم بالمراجعة الاختبارية وليست الشاملة والتي يمكن خلالها الاعتماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الداخلي على مدار العام مما يجعله يقلل من اختباره فيؤدي إلى توفير في تكلفة المراجعة ، وهناك فوائد عديدة أخرى يمكن أن يجنيها المراجع الخارجي من المراجعة الداخلية أهمها¹،²:

¹ إدريس عبدالسلام اشتيوي، مرجع سابق، ص54.

² عبدالفتاح الصحن، فتحي السوافيري، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص211.

1. يستطيع المراجعون الخارجيون الحصول على نفاذ بصيرة أفضل على عمليات العميل في المجالات المتخصصة مثل المجالات القانونية والهندسية والطبية وغيرها من خلال خبرة ومعرفة المراجعين الداخليين.

2. إمكانية إنجاز مختلف أعمال المراجعة في وقت قصير وذلك لأن وجود المراجعة الداخلية الجيدة يسهل أعمال المراجعة ويوفر وقتاً وجهداً كبيرين.

3. يُسمح للمراجعين الخارجيين بالتركيز على أكثر المجالات أهمية، أي الاستفادة من مبدأ الأهمية النسبية وذلك بالاطمئنان على المجالات التي تم التركيز عليها من قبل المراجع الداخلي والاهتمام بغيرها.

ثانياً: أهداف المراجعة الداخلية:

إن الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية كما عرّفه مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي، هو مساعدة جميع العاملين بالشركة في أداء واجباتهم بصورة فعّالة بإمدادهم بالتحليل والتقييم المناسب عن الأنشطة التي يتم مراجعتها، كما أن المراجعة الداخلية تمثل أحد حلقات الرقابة الداخلية وأداة في يد الإدارة تعمل على مدّها بالمعلومات المستمرة فيما يتعلق بالأهداف التالية^{1،2}:

1. فحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة وجودة الأداء للمسئوليات المحددة، ويعتبر هذا الهدف من الأهداف الحديثة للمراجعة الداخلية وذلك حتى تتمكن الشركة من استغلال مواردها المتاحة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

2. التأكد من تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة والإجراءات التنفيذية الموضوعية لها وتحديد أية انحرافات عن هذه الخطط والسياسات.

¹ محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص30.

² محمد مسعود، دراسة العوامل المؤثرة على مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبل الغربي، كلية غريان، 2008، ص87.

3. من أهم أهداف المراجعة الداخلية التأكد من حماية أصول الشركة من الضياع والسرقة والاختلاس أو سوء الاستعمال، وهذا يتطلب ضرورة إحكام الرقابة على العمليات التنفيذية وعمليات المخازن.

4. التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها، وذلك عن طريق تحديد مدى صلاحية النظام المحاسبي ونظام التقارير بالشركة، وتأتي أهمية هذا الهدف من أن دقة البيانات والمعلومات المحاسبية أمر ضروري للاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: الموقع التنظيمي للمراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي:

يجب أن يكون موقع المراجعة الداخلية الموضوع في المنظمة واضح يسمح لها بالقيام بواجباتها وإنجاز أعمالها المكلفة بها، وهذا يتطلب أن يتمتع المراجع الداخلي بثقة ودعم الإدارة العليا ومجلس الإدارة حتى يتمكن من كسب تعاون الأفراد محل المراجعة وبدون تدخل من الغير، ويكون ذلك من خلال مركز تنظيمي يسمح له بأداء عمله بطريقة سليمة وفي سبيل ذلك يتطلب الآتي¹:

1. يجب أن يكون مدير المراجعة مسئولاً أمام شخص في المنظمة له من السلطة ما يكفل لدعم استقلاله، وكذلك يجب أن تكون توصيات المراجعة محل اهتمام حتى يمكن مراعاتها ووضعها موضع التنفيذ.

2. يجب أن يكون مدير قسم المراجعة الداخلية مسئولاً أمام جهة محددة في التنظيم، تتمتع بقدر من السلطة الكافية تسمح بتدعيم استقلال المراجع وتتيح له مجالاً واسعاً لتأدية أعماله، وتعطي اهتماماً لتقرير المراجعة الداخلية وتكون قادرة على متابعة توصيات المراجع بالإجراءات السليمة التي تكفل تنفيذها والتزام الإدارات الأخرى بها.

¹ محمد مسعود، دراسة العوامل المؤثرة على مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبل الغربي، كلية غريان، 2008، ص 87.

3. يجب ألا يتم تعيين أو عزل رئيس قسم المراجعة الداخلية إلا عن طريق الإدارة العليا بالمنظمة أو بعد موافقتها.

4. يجب وضع لائحة داخلية لقسم المراجعة الداخلية، تتضمن وصفاً واضحاً لأهداف القسم وسلطاته ومسئوليته.

5. يجب أن يقوم رئيس أو مدير إدارة المراجعة الداخلية بإعداد مخطط شامل للعمل بالقسم متضمناً برامج العمل التي سيقوم بها القسم السنة القادمة ومشتماً على تقديرات بالأرقام بالاحتياجات البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ تلك البرامج.

6. يجب أن يقدم مدير القسم تقريراً سنوياً عن أنشطة القسم، بحيث يركز ذلك التقرير على النتائج والتوصيات المهمة التي توصل إليها القسم خلال السنة.

المطلب الرابع: تأهيل وحقوق وواجبات المراجع الداخلي:

أولاً: تأهيل المراجع الداخلي:

يتعين على المراجع الداخلي أن يكون ملماً إماماً كبيراً بالنواحي العلمية والعملية، ومن ثم فإنه يشترط فيه أن يكون حاصلاً على الأقل على بكالوريوس محاسبة بالإضافة إلى خبرة في المجال الذي يعمل به، إذ أنه يراجع ويفحص النواحي المالية من جهة ومن جهة أخرى يقوم بفحص النواحي الفنية وتقييم أداء الإدارات المختلفة، ولقد اهتم معهد المراجعين الداخليين الأمريكي بتأهيل المراجع الداخلي فنص على ما يلي¹:

1. يتعين على المراجع الداخلي أن يحوز التعلم والمهارات والتدريب اللازم لإنجاز أعمال المراجعة الداخلية.

2. يجب أن يكون المراجع الداخلي ماهراً في التعامل مع المستويات الإدارية المختلفة وأن يحافظ على مستواه الفني من خلال التعليم والتدريب المستمر.

¹ محمود بادي، الرقابة بين النظرية والتطبيق، ندوة المحاسبة في التنمية الاقتصادية والرقابة المالية، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي، 1990، ص 130.

3. يجب على المراجع أن يستجيب لمعايير العمل الميداني.

4. يجب على مدير قسم المراجعة الداخلية أن يدير أعمال القسم ويطور البرامج اللازمة لقياس أداء عمليات المراجعة.

ثانياً: حقوق المراجع الداخلي:

بعد صدور معايير المراجعة الداخلية الدولية عام 2003، بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغيير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية، بحيث تصبح أنشطتها ذات قيمة اقتصادية وفي نفس الوقت تضاف مهارات جديدة للمراجع الداخلي تؤدي إلى تحسين أدائه في مجال التأكيد وبناء على ذلك تتأكد حقوق المراجع الداخلي في الآتي¹:

1. التأكيد بصورة واضحة على اعتبار عناصر نظام الرقابة الداخلية هي المدخل اللازم لمساعدة المراجع الداخلي على مباشرة مهام ومسئوليات جديدة في مجالات إدارة المخاطر والرقابة.

2. فصل الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي المبينة على المعرفة والمهارة عن عنايته المهنية المبينة على قدرته في التركيز على أهداف العمل، وتبني استراتيجيات معلنة.

3. تأكيد جودة تقرير المراجع الداخلي من خلال الإشارة إلى أن أنشطة المراجع الداخلي قد تمت وفقاً لمعايير الممارسة المهنية الدولية.

4. تطبيق دليل أخلاقيات المراجعة على كل الأطراف والوحدات التي تزود بخدمات المراجعة الداخلية وذلك لدعم الثقافة الأخلاقية لمهنة المراجعة الداخلية.

¹ جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي ومراعاة عمل المراجعة الداخلية، الأردن، عمان، 2004، ص 357-359.

5. المطالبة الدولية بقيام المراجع الداخلي بمراجعة العمليات ونظم الرقابة والأداء المستهدف والمعلومات المالية وغير المالية والتقارير الاجتماعية والبيئية والجودة والهيكل وكل ما يرتبط بالمنظمة.

6. التأكيد على ضرورة توفير مجموعة من السمات والصفات والمهارات والقدرات التالية في المراجع الداخلي:

- التفكير الابتكاري والانتقادي.

- القدرة على الفهم والتوصيل.

- الاستدلال الكمي والإحصائي.

- المعرفة التامة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

- القدرة على الحكم وإبداء الرأي الفني المحايد.

ثالثاً: واجبات المراجع الداخلي¹:

استناداً إلى المفهوم الجديد للمراجعة الداخلية وأهدافها المرتبطة بتطوير واجبات المراجع الداخلي والمتمثلة في مجموعة من المبادئ والقواعد كما يلي:

- المبادئ المرتبطة بالمهنة وتطبيق معايير التوثيق الداخلي.

- قواعد السلوك والتي تصنف معيار السلوك المتوقع للمراجعين الداخليين وتساعد في تفسير المبادئ في التطبيق العملي والمعدة كدليل للسلوك الأخلاقي للمراجع الداخلي.

المبدأ الأول: النزاهة ويتضمن القواعد السلوكية التالية:

- يجب على المراجع الداخلي أداء عمله بأمانة ومسئولية.

1. IIA. IASB, **Standard For The Professional Practice of internal Auditing** [Exposure Draft] , The institute of internal Auditors , Jan . 2003.

- يجب على المراجع الداخلي أن يحافظ على القانون ويتوقع اكتشاف أية أفعال بواسطة القانون والمهنة.

- يجب على المراجع الداخلي ألا يشارك في أنشطة غير قانونية أو غير معروفة تكون معيبة لمهنة المراجعة الداخلية أو المنظمة التي يعمل بها.

- يجب على المراجع الداخلي أن يحترم ويساهم في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعمل بها.

المبدأ الثاني: الموضوعية وتتضمن القواعد السلوكية التالية:

- يجب على المراجع الداخلي ألا يشارك في أية أنشطة أو علاقات ربما تضعف تقييم غير متحيز.

- يجب على المراجع الداخلي ألا يقبل أي شيء ربما يضعف حكمه المهني.

- يجب على المراجع الداخلي الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي توصل إليها أثناء قيامه بواجباته والتي يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تسوية تقاريره عن الأنشطة التي يراجعها.

المبدأ الثالث: السرية وتتضمن القواعد السلوكية التالية:

- يجب على المراجع الداخلي أن يلتزم بحماية المعلومات المكتسبة أثناء القيام بواجباته.

- يجب على المراجع الداخلي ألا يستخدم المعلومات لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق مع القانون أو يضر بالأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون فيها.

المبدأ الرابع: الكفاءة المهنية وتتضمن القواعد السلوكية التالية:

- يجب على المراجع الداخلي أن يؤدي خدماته بالمهارة والخبرة.

- يجب على المراجع الداخلي أن يؤدي خدمات المراجعة الداخلية طبقاً لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

- يجب على المراجع الداخلي أن يحس باستمرار كفاءته وفعاليته وجودة خدماته.

المبحث الثاني: المراجعة الخارجية:

مقدمة:

تعد المراجعة الخارجية الركيزة الأساسية التي يتم الاستناد إليها في اتخاذ القرارات، وذلك باعتبار أن القوائم المالية التي يقوم المراجع بمراجعتها تمثل قاعدة يمكن الاعتماد عليها، مما يستلزم من المراجع الخارجي أن يبذل قصارى جهده للوصول إلى أعلى مستوى في الأداء، وفي هذا الشأن تواجه مهنة المراجعة ضغوطات متزايدة وانتقادات مستمرة في الوقت الراهن بسبب انخفاض الأداء المهني للمراجعين، وللتغلب على هذه الضغوطات يجب الاهتمام بالعوامل أو المتغيرات المؤثرة في الأداء المهني للمراجع الخارجي، والذي يمثل مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية المراجعة لغرض إتمام عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة لتعظيم ثقة المستفيدين من تقرير المراجعة وتوفير المعلومات الهامة الصادقة والموثوق بها.

وعليه سوف نتناول في هذا المبحث المطلب الأول تطور مهنة المراجعة الخارجية، والمطلب الثاني ماهية المراجعة الداخلية، والمطلب الثالث الأمور الأساسية في أعمال المراجعة الخارجية، والمطلب الرابع المجالات الحديثة للمراجعة الخارجية.

المطلب الأول: تطور مهنة المراجعة الخارجية:

تعد المراجعة من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المنظمة، فقد عرفت لها لجنة المحاسبة الأمريكية بأنها عملية منظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على أحداث اقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر مع المعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية¹، ويرى كثير من الباحثين أن المراجعة الخارجية عملية منظمة وهادفة يؤديها شخص ذو كفاءة مهنية محايد في رأيه مستقل، ومؤهل علمياً وفنياً لإعداد بيانات محاسبية ذات جودة عالية تتميز بالعدالة والنزاهة

¹ رعدة ابراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2014، ص37.

وتكشف الأخطاء والتلاعب والغش وبالتالي تقدم هذه البيانات للأطراف ذات العلاقة لإصدار الأحكام واتخاذ القرار.

تشق كلمة المراجعة أو التدقيق (Auditing) من التعبير اللاتيني (Audire) بمعنى الاستماع حيث كان المدقق يستمع في جلسة استماع عامة والتي يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الانتهاء يقدم المراجعين تقاريرهم مع ملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية وتحسنت بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المكتسبة¹.

وأدى ظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر إلى سهولة و تبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة والمراجعة، ولعبت كذلك السياسة المالية والضريبية دورا هاما وبارزا في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة حيث ظهرت أداة رقابة جديدة هي الرقابة والفحص الضريبي، ويبين التطور التاريخي لمهنة مراجعة الحسابات أن أول جمعية للمحاسبين أنشأت في فينيسيا (شمال إيطاليا) سنة 1581م وكان على من يرغب مزاول مهنة المحاسبة والمراجعة أن ينظم إلى عضوية هذه الجمعية وكانت تتطلب سنوات ليصبح الشخص خبير محاسبة، وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1969م شرطا من شروط مزاول مهنة المراجعة ثم اتجهت دول أخرى إلى تنظيم هذه المهنة².

وتعد إنجلترا الدولة الرائدة في ظهور مهنة المراجعة، لكونها من أوائل الدول التي تأثرت بالثورة الصناعية وتطورت بها الصناعة، وكان المراجعون الإنجليز من يقوم بمراجعة الحسابات في أمريكا في أوائل القرن العشرين، غير أنه لم تكن هناك ممارسات موحدة لتسجيل الأحداث المحاسبية، بسبب غياب المبادئ المحاسبية. فكانت الإدارة تختار الطرق التي تناسبها في الإعلان عن نتائج الشركة، فكان المحاسب الموظف من قبل الإدارة مضطراً لقبول السياسة الممالة عليه كما كان المراجع مضطراً للمصادقة على البيانات التي أعدها المحاسب طالما لا تنطوي على الإخلال بالتوازن المحاسبي، ولكونه لا يمتلك مجموعة من المبادئ المحاسبية التي يستند عليها.

¹ إبراهيم طه عبدالوهاب، المراجعة النظرية والممارسة المهنية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، الطبعة الأولى، 2004، ص11-12.

² أمين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص92.

المطلب الثاني: ماهية المراجعة الخارجية:

أولاً: أهداف المراجعة الخارجية:

يتوجب على المنظمات من أجل إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية تعيين مراجع خارجي يقوم بفحص القوائم المالية والدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، ومن ثم إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة وصدق تلك القوائم التزامه بالمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة المتعارف عليها

أهداف المراجعة وبينها كما يلي¹:

1. تحديد كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة.
2. تحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات، والتأكد من صحة دقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المنظمة.
3. حماية الأصول وتحقيق أكبر قدر من الإنتاجية، عن طريق محو التبذير في جميع نواحي أنشطة المشروع.
4. الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية، والخروج برأي فني محايد بمطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر.
5. الوصول إلى الأهداف والغايات، ومراقبة الخطط الموضوعية، من قبل أصحاب المشاريع ومتابعة تنفيذها.
6. تحديد مواطن الخطر.

ولقد رأى أبولاوي أهداف المراجعة فيما يلي²:

1. الحصول على رأي محايد، حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات
2. اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء وغش.

¹ جمعة، احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2005، ص6.

² أحمد إسماعيل أبولاوي، أهمية التدقيق في ضبط عمل المحاسبين في الشركات الفلسطينية ، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2004، ص3.

3. تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق الزيارات المفاجأة.
4. التأكد من دقة البيانات المحاسبية، وصحتها المثبتة بالدفاتر.
5. مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها.
6. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع.
7. تحقيق أقصى قدر ممكن من الإنتاج.
8. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة للأهداف المرسومة.

ومن خلال ما سبق ذكره فإن عملية المراجعة تكمن في فحص القوائم المالية، ومراقبة الخطط الموضوعية ومتابعتها واكتشاف الغش والتلاعب والأخطاء، وإبداء رأي فني محايد، حول مطابقة القوائم المالية لما هو مثبت في سجلات المنظمة.

ثانيا: أهمية المراجعة الخارجية:

تعد المراجعة الخارجية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية، وهي إحدى حلقات الرقابة التي تمد الإدارة بالمعلومات المستمرة وتكمن أهمية المراجعة لعدم وجود توافق بين الملاك والدائنين ومستخدمي القوائم المالية كالمستثمرين من جهة وإدارة المنظمة التي تتولى إعداد المعلومات من جهة أخرى ، فقد تكون هذه القوائم المالية متحيزة لجهة معينة، كما وأن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لها أهمية اقتصادية كبيرة لمستخدميها وذلك في اتخاذ قراراتهم، ولكن مستخدمي هذه القوائم المالية تنقصهم الخبرة في التعامل مع هذه المعلومات، ولذلك فإن هذه العوامل مجتمعة تبين لنا مدى الحاجة إلى مراجع مستقل أو مراجع خارجي¹.

¹ ابوبكر عميروش، دور المدقق في تقييم المخاطر وتحسين نظم الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص2.

ثالثاً: مزايا المراجعة الخارجية:

من أهم مزايا المراجعة الخارجية ما يلي¹:

- 1- المراجعة هي أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المنظمة، بالحفاظ على الدفاتر والسجلات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، والقوانين والتشريعات المعمول بها، في دولة المنظمة.
 - 2- تساعد الحسابات التي تم مراجعتها، في توضيح الحقائق في حال وجود خلاف بين المنظمة والعاملين حول الأجور والرواتب.
 - 3- تساعد المنظمة في الاستفادة من خبرات المراجع الذي يقوم بمراجعة الحسابات باستمرار وتقديم النصح والمشورة فيما يخص الخلل في النظام المحاسبي أو الإداري للمنظمة.
 - 4- في حال تعرض المنظمة للكوارث الطبيعية فإنه يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات في حال وجود حسابات للمنظمة تم مراجعتها.
 - 5- في حال بيع المنظمة فإنه من السهل تحديد ثمن شراؤها في حال وجود حسابات وسجلات تم مراجعتها.
 - 6- يمكن للمنظمة الحصول على السلف والقروض بسهولة إذا كانت حساباتها مراجعة.
 - 7- يمكن تحديد ضريبة الدخل على المنظمة بسهولة ووضوح عند قيامها بمراجعة حساباتها.
 - 8- تقوم المراجعة باكتشاف الأخطاء والتلاعب، الذي من الممكن إن حدث من موظفي المنظمة
- مما سبق يتضح لنا ضرورة وجود نظام مراجعة قوي يكفل للمنظمة متابعة وتقييم نظامها المحاسبي ومعرفة مدى فاعليته واتخاذ القرارات الدقيقة والحيوية في جميع أوجه العمل وحتى يتسنى ذلك لابد من وجود شخص مستقل يتمتع بمؤهلات مهنية تمكنه من القيام بمهامه. (المراجع الخارجي المستقل، هو ذلك الشخص المؤهل والمستقل، والمجاز له الاطلاع ومراجعة البيانات المالية للمنظمة، وتقديم تقريره حولها للجهات أو الجهة التي عينته).

¹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص22.

وأشار المطارنة¹، أن مفهوم الاستقلال المراجع ينقسم إلى قسمين:

1- **الاستقلال الذهني**، ويعني أن يتجرد المراجع من الدوافع والضغوط والمصالح الخاصة، عند إبداء الرأي الفني المحايد، فهي ترى أن الاستقلال حالة ذهنية لا يمكن وضع معايير واضحة لها، أو مقاييس محددة لأن هذه المقاييس قد تتغير، أما الاستقلال الذهني لا يتغير مفهومه لأنه يجب على المراجع أن يكون أميناً صادقاً ونزيهاً.

2- **الاستقلال الظاهري**، وفيه يجب أن يكون هناك قواعد مهنية تضمن عدم سيطرة الإدارة على المراجع، وعدم وجود أي ارتباط لمصلحة مع الإدارة، وهذا ما تنتظر إليه مسألة الموضوعية.

وعلى المراجع الابتعاد عن التصرفات التي قد تثير الشك حول استقلاليته، وبالتالي تفقد المجتمع المالي الثقة بمصداقية التقارير الصادرة عنه، ومن الأمور التي تضعف عمل المراجع واستقلاليته.

1- مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة.

2- احتمالية التوظيف لدى المنظمة محل المراجعة.

3- أن يكون للمراجع علاقة تعاقدية مع المنظمة التي يراجع حساباتها.

4- قيام المراجع بتقديم الخدمات الاستشارية للمنظمة محل المراجعة، وبالتالي مثل هذه الخدمات تجعل من المراجع محامياً عن المنظمة بدلاً من كونه قاضياً، فعلى المراجع مزاولة الأعمال التي لا تتعارض مع قواعد وسلوك المهنة وأدائها

أي أن تطبيق استقلالية المراجع في عملية المراجعة، تعني الثقة في القوائم المالية المعدة من قبله، إذ أن على المراجع أن يمارس استقلاليته بجميع أبعادها وجوانبها لكي يبتعد عن كل ما يهدد هذه الاستقلالية أو ينقص من شأنها.

¹ غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 86.

رابعاً: حقوق المراجع الخارجي:

تعود المراجعة على المجتمع بمنافع اقتصادية عديدة، وأن الدور الذي يلعبه المراجع للحسابات يجعل له حقوقاً يتمتع بها وفيما يلي بيان لهذه الحقوق¹.

1- حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات وفحص حسابات المنظمة.

2- الاستعانة بالخبراء عند الحاجة.

3- حق حضور الجمعية العمومية وأن يتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت في الدعوة إلى الاجتماع.

4- جرد خزائن المنظمة ليكشف على ما تحويه من أوراق مالية أو غيرها وأن يتحقق من جميع موجودات الشركة والتزاماتها.

5- له الحق في موافاته بصورة الأخطار أو البيانات التي يرسلها مجلس الإدارة للمساهمين لحضور الجمعية العامة.

ويرى الباحث أن المراجع من خلال ممارسته لحقوقه، يستطيع أن يطبق معايير المراجعة، بالإضافة إلى كفاءته ومهارته واستقلاليته وحياده، وبالتالي إبداء رأيه بكل نزاهة وموضوعية وعدالة في القوائم المالية، مما يعطي صورة واضحة عن سير أعمال المنظمة.

المطلب الثالث: الأمور الأساسية في أعمال المراجعة الخارجية:

تتلخص الأمور الأساسية في أعمال المراجعة في النقاط التالية:

1. **الاستقلالية:** يجب على المراجع أن يتوفر فيه معيار الاستقلالية، وألا يكون منحازاً

في رأيه وفي عملية المراجعة، سواء للإدارة أو لمستخدمي البيانات الحسابية الختامية

2. **المادية:** على مراجع الحسابات أن يهتم في البحث والكشف عن الأمور المادية،

التي تظهر على غير حقيقتها، أو أن تكون محذوفة كلياً.

¹ رغبة ابراهيم المدهون، مرجع سابق ، ص42.

3. أسلوب العينة: يبدي مراجعي الحسابات رأيهم في البيانات المالية، للحسابات الختامية، استناداً إلى القيام بالفحص عن طريق العينة، وهم نادراً ما يقومون بذلك استناداً لأعمال المراجعة التي تقوم على أساس الفحص الكامل.

4. الضمان الغير مطلق: استناداً إلى فحص المراجع، وفقاً لأسلوب العينة الإحصائية فإن احتمال وجود أمور أظهرت على غير حقيقتها يبقى وارد، وبالتالي فإن تقرير مراجع الحسابات بسلامة الحسابات الختامية ليس بالأمر المطلق.

5. وحدة الرأي: لا بد من أن يعطي مراجع الحسابات رأيه في البيانات المالية للحسابات الختامية كوحدة واحدة، ولا يتناول التقرير مفردات مكونات البيانات الحسابية الختامية كل على حدة.

أولاً: قيام المراجع بتقديم خدمات استشارية:

نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في شتى المجالات، فقد تطورت صور وأساليب العمل والحياة في المجتمع الحديث، وانعكست هذه الصور على المنظمات الحديثة، وأصبحت مركبة، مما يجعل الإحاطة بجوانب أعمال المنظمة أمراً بالغ الصعوبة، ويزيد من ذلك أن المنظمة ليست بالشيء المادي الملموس الذي يمكن قياس أبعاده، والاتفاق على تحديد أوضاعه، بل يتطلب الأمر التعرض لمجموعة ضخمة من العمليات والتفاعلات التي تحكم العلاقة داخل المنظمة، الأمر الذي يثقل كاهل المديرين بأعباء متزايدة في حل مشكلات متعددة تتطلب تخصصات مختلفة باللغة الدقيقة، وقد يساعد في توفيرها لهؤلاء المديرين الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجعون¹.

وفي هذه المرحلة قد يكون من المفيد عرض بعض التعريفات للخدمات الاستشارية كما هو موضح في الآتي:

عرّفت الخدمات الاستشارية المهنية بأنها عبارة: عن تلك الخدمات التي يؤديها شخص مؤهل أو (مجموعة أشخاص) بغرض مساعدة الإدارة على حل المشاكل التي تواجهها

¹ حامد طلبة محمد، إطار مسؤولية المحاسب القانوني عن تقديم الخدمات المهنية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1989، ص 113.

لتحسين قدرتها على القيام بوظائفها لتحقيق أهداف المشروع ، وذلك طبقاً لمستويات أداء وخطوات محددة دون أن يشارك في عملية اتخاذ القرارات¹.

كما عرفها البعض على أنها خدمات من شأنها أن تقدم المشورة لإرشاد العميل لكيفية تحديد وتحقيق الأهداف، وقياس وتقييم الأداء، وحسن استخدام المواد².

لقد ساءت المحاسبة ونظرياتها التطورات والظروف الاقتصادية على مر العصور، وظهرت التفسيرات الملائمة للأسس العلمية للمحاسبة في عدة مجالات مختلفة، فلقد كانت المشروعات التجارية في بدايتها مشروعات فردية، وقد أدت النهضة التجارية التي شملت أوروبا في القرن السابع عشر، وانتشار المشروعات الفردية، وشركات الأشخاص التي تقوم على الثقة بين أصحاب المشروع لظهور " نظرية الملكية المشتركة "، أو أصحاب المشروع وتقوم على فكرة الاهتمام بالوحدة المحاسبية من وجهة نظر ملاك المشروع، وبالتالي اهتمت المحاسبة في هذه الفترة على اظهار أي تغييرات تحدث على المركز المالي، مما يؤثر على الذمة المالية لملاك المنظمة، وبناء على ما تقدم فإن النظام المحاسبي طبقاً لهذه النظرية يجب أن يتضمن المستندات، والسجلات والدفاتر، والقوائم التي يمكن من خلالها توفير المعلومات، التي تعمل على قياس التغييرات في صافي القيمة³. وقد ترتب على الثورة الصناعية، أن زادت حاجة المشروعات إلى رؤوس أموال ضخمة وبالتالي ظهرت شركات الأموال، وخاصة الشركات المساهمة، لمواجهة متطلبات هذه الفترة وتميزت هذه الشركات بكبر حجم عملياتها، وتعقد العمليات الإدارية بها، مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وتكونت مجالس للإدارة من أعضاء متخصصين يختارهم أصحاب المشروع، وتطورت المحاسبة نتيجة لما سبق فظهرت نظرية الشخصية المعنوية المستقلة للمشروعات والتي تتناسب مع أشكال المشروعات القانونية الجديدة، وبالتالي أصبح النظام المحاسبي يعد القوائم المالية من وجهة نظر المنظمات،

¹ احمد محمد طالب، بحوث في المراجعة، دار الثقافة العربية، القاهرة ، 1992، ص214.

² احمد محمد كامل سالم، دراسة تحليلية لأثر العلاقات الوكالية على استقلال المراجع الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 1990، ص9.

³ حامد طلبة محمد، مرجع سابق ، ص115.

وبالشكل الذي يمكّن من تحديد أرباح وخسائر المنظمة وتقييم أداء الإدارة وكفاءة وفعالية الإدارة في إدارة الموارد المتاحة¹.

ونتيجة لهذه التطورات أصبحت عملية الإدارة أكثر تعقيداً وصعوبة من عدة نواحي، فالإدارة قد تحتاج إلى خبرات متخصصة لتأدية خدمات معينة مثل تصميم نظم المعلومات والنظم المحاسبية والتكاليفية مما لا تستطيع توفيره بنفسها لهذا تلجأ للحصول على تلك الخدمات من المراجع الخارجي للمنظمة، وكذلك فإن اتجاه المنظمات نحو خفض وترشيد التكلفة قد يؤدي بها إلى تأكيد الاعتماد على مصدر خارجي مثل المراجع الخارجي للمنظمة في تقديم هذه الخدمات بدلا من الاعتماد على المصادر الداخلية، لهذا يشهد العصر الحالي زيادة اتجاه المنظمات أو الشركات في الحصول على كثير من الخدمات من مصدر خارجي مثل المراجع الخارجي للحسابات².

ويمكن تمحور أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الخدمات الاستشارية في الآتي:

1: العائد المادي:

يعتبر المراجع بمثابة وكيل اقتصادي، يسعى إلي تعظيم منفعته الذاتية عند قيامه بأداء الخدمات الاستشارية، وكلما زادت هذه العوائد كلما أمكنه ذلك من تخفيض الأخطاء الناتجة عن قيامه بخدمات المراجعة إلى أدنى حد ممكن، ومن ثم تخفيض التكاليف الناتجة عن حدوث هذه الأخطاء، وقد تكون هذه التكاليف في شكل تعويضات أو خسائر محتملة ناتجة عن المسؤولية القانونية تجاه مستخدمي القوائم المالية³.

¹ عاصم محمد أحمد سرور، دور المنظمات المهنية والجهات التشريعية في تنظيم أداء المراجع الخارجي لخدمات الثقة بهدف الحفاظ على استقلالها إطار مقترح، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، 2004، ص 239.

² علي حافظ منصور، تقييم شركات قطاع الأعمال تفريط أم مغالاة، مجلة الأهرام الاقتصادي، مصر، العدد 1462، 2000، ص 30-35.

³ حسن علي محمد سويلم، مدى الحاجة لتفعيل إدراك الطرف الثالث لاستقلال مراجع الحسابات، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، العدد الثاني، 2003، ص 166.

2: مقابلة احتياجات العملاء:

ازداد الطلب على الخدمات الاستشارية التي يؤديها المراجع من قبل عملاء المراجعة وبالتالي على المراجع أن يكون قادرا على تلبية احتياجات عملائه من الخدمات الإضافية بالجودة المطلوبة، واشباع حاجاتهم المتزايدة من هذه الخدمات حتى يحافظ على سمعته في سوق المهنة، ويؤدي المراجع هذه الخدمات لأنه يتمتع بثقة كبيرة من جانب مستخدمي القوائم المالية، حيث إنه يتمتع بالحياد والأمانة المهنية مما يمكنه من تقييم المواقف بطريقة موضوعية ومحايدة، علاوة على أن قيام المراجع بأداء تلك الخدمات يؤدي إلى تخفيض تكاليف أداء المراجع للخدمات التي يقدمها، وبالتالي فإن هذا سيؤدي إلي زيادة مقدرة المراجع على تقديم خصم للأتعاب التي سيحصل عليها من عملائه¹.

3: تنوع المخاطر:

إن تقديم المراجع الخدمات الاستشارية لنفس عميل المراجعة يساعد على تعميق فهم المراجع لعمليات العميل، ويصبح أكثر قدرة على تحديد مخاطر عملية المراجعة، وإدراك المصاعب والمعاملات التجارية والمالية بشكل واضح، حيث إن التفهم الأكثر لنشاط العميل والذي يتأتى من تقديم خدمات أخرى غير عمليات المراجعة، قد تزيد من فعالية وشمولية عملية المراجعة، وأن هذه النظرة الواسعة لعملية المراجعة ظاهرة صحية ومرغوبة².

4: التأثير في جودة خدمات المراجعة:

يقوم المراجع بأداء الخدمات الاستشارية المتنوعة لعميل المراجعة، والتي منها قيامه بتصميم أو تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المنظمة، وبالتالي فإن قيامه بمراجعة نظم الرقابة التي قام بتصميمها تكون نتائجها أفضل من مراجعة النظم التي قام بتصميمها الآخرون، مما يساعده على تحديد عيوب وثغرات نظام الرقابة الداخلية المتبع، وبالتالي يستطيع وضع الاقتراحات الخاصة بالحلول اللازمة لتطوير نظام الرقابة الداخلية، بطريقة أفضل مما لو قام

¹ يوسف صلاح عبد الله، تحليل دالة منفعة مراقب الحسابات عند قيامه بتأدية الخدمات الإدارية والاستشارية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة طنطا، 1996، ص 8.

² علي حافظ منصور، مرجع سابق، ص 37.

بذلك مراجعون آخرون، مع مراعاة عامل التكلفة والجهد والوقت، وبالتالي فالجمع بين تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات المراجعة لنفس عميل المراجعة، يساعد على زيادة جودة خدمات المراجعة¹.

ويمكن بلورة ما سبق أن التطورات السريعة في بيئة الأعمال أدت إلى صعوبة وتعقيد البيئة التي تعمل بها الإدارة، وزيادة مخاطر الأعمال بدرجة كبيرة مما أوجد لدى الإدارة حاجة مستمرة لكفاءات وخبرات لمساعدتها في مهامها، وما يواجهها من أخطار ولذلك اتجهت الإدارة نحو مكاتب المراجعة للحصول منها على تلك الخبرات، وعلى مستوى المهنة فإن أداء هذه الخدمات يؤدي إلى زيادة إيرادات مكاتب المراجعة وتوزيع مصادر تلك الإيرادات، كما أنها فرصة لزيادة جودة عملية المراجعة، لأن أداء المراجع لهذه الخدمات الاستشارية يتيح له الفرصة للحصول على معلومات أكثر عن الشركة، ونظمها الإدارية، والمالية، مما يتيح له الفرصة لإجراء تقدير أفضل لمخاطر المراجعة مما يساعد في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

ثانيا: معايير أداء الخدمات الاستشارية:

أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مجموعة من المعايير لتقديم الخدمات الاستشارية الذي يقوم ادائها المراجع الخارجي واعتبارها جزء من ممارسته لمهنة المحاسبة والمراجعة، وبالرغم من المعايير المختلفة التي أصدرها المجمع للخدمات المختلفة التي يؤديها المحاسب القانوني فإن الإصدار رقم " 201 " التالي يطبق على كل الخدمات المهنية، وفيما يلي ما جاء بهذا الإصدار من معايير الخدمات الاستشارية².

1: مجموعة المعايير العامة التي تحكم أداء الخدمات الاستشارية:

أ- الكفاية المهنية.

ب- العناية المهنية المعقولة.

¹ عاصم محمد أحمد سرور، مرجع سابق ، ص240.

² إبراهيم شكري جريس، معايير المراجعة واستقلال المراجع الخارجي، دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 1994، ص1724-1732

ت- التخطيط والإشراف.

ث- كفاية البيانات الملائمة.

2: معايير الاعتماد على الخدمات الاستشارية من وجهة نظر عميل المراجعة:

أ- منفعة العميل.

ب- التفاهم مع العميل.

ت- تبليغ النتائج.

ثالثاً: قواعد السلوك المهني:

1: مفهوم قواعد السلوك المهني:

وجدت عدة تعريفات لقواعد السلوك المهني من خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ومن ضمن هذه التعريفات ما يلي عرفت قواعد السلوك المهني علي أنها مجموعة مبادئ تمثل القيم الأخلاقية التي تعتبر بمثابة مقاييس مثالية للسلوك المهني، ومجموعة قواعد تمثل الصفات السلوكية التي يتعين علي العضو التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم¹.

وقد عرفت أيضاً بأنها مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية التي تلزم جميع الفئات والأفراد الذين يتفاعلون في المجتمع خلال أدائهم لواجباتهم ومسئولياتهم المنوطة بهم ومختلف أعمالهم من أخذ وعطاء وبيع وشراء وغيرها².

¹ محمود بكر خليل عبدالعال، مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ، 2015، ص26.

² علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية- نظرية وتطبيق، ط 3 ،الأردن، 2010، ص109.

2: أهداف قواعد السلوك المهني:

تهدف قواعد السلوك المهني إلى تحقيق الأغراض الآتية¹:

- 1- رفع مستوى مهنة المراجعة والحفاظ على كرامتها وتدعيم التقدم الذي أحرزته بين غيرها من المهن الأخرى.
- 2- تنمية روح التعاون بين المراجعين ورعاية مصالحهم المادية والأدبية والمعنوية.
- 3- بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات المراجعة من الطوائف المستفيدة من هذه الخدمات.
- 4- تكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعها المشرع لتوفير مبدأ الكفاية في التأهيل وحياد المراجع في عمله.

3: مبادئ وآداب السلوك للمحاسب المهني:

تعمل المنظمات والجهات المعنية المشرفة علي مهنة المحاسبة القانونية علي رفع مستوى جودة الأداء المهني لممارسي هذه المهنة ، من خلال وضع مبادئ وآداب السلوك لهؤلاء الممارسين ضرورة إلتزام بها في الممارسة العملية ، ولذلك أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين في إصداراته للمعايير الدولية مجموعة من المبادئ وآداب السلوك التي يجب علي المحاسبين المهنيين الإلتزام بها هي²:

¹ تامر مزيد رفاعه، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص23.

² محمد سالم بن غربية، وآخرون، دراسة معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في الجماهيرية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي ، ليبيا، 1987، ص117-126.

أ- النزاهة

يجب أن يتمتع المحاسب المهني بالنزاهة بمعنى أن يكون صادقاً وعادلاً في أداء عمله، وأن يتصف بالاستقامة والأمانة في كل علاقاته المهنية، وأن يبدي رأيه في القوائم المالية بعدالة دون تضليل أو إخفاء للحقيقة.

ب- الموضوعية

تعني الموضوعية أن يكون المحاسب المهني دقيقاً في فحصه وأحكامه المهنية بعيداً عن أي تحيز أو إرضاء لطرف على حساب الآخر أو إبداء رأياً مخالفاً للحقيقة، وأن يتجنب أي علاقات قد تؤثر على موضوعيته عند تقديم خدماته المهنية.

ت- الكفاءة والعناية المهنية

يجب على المحاسب المهني أن يحتفظ بمستوي من المعرفة والمهارات المهنية التي تساعد في أداء ما يكلف به من أعمال بالعناية والكفاءة المهنية المعقولة دون تقصير. ويمكن تقسيم الكفاءة المهنية إلى مرحلتين هما:

الأولى: الحصول على الكفاءات المهنية، بمعنى اختيار الكفاءات ذات الخبرة والمعرفة والتأهيل اللازم لأداء العمل.

الثانية: المحافظة على الكفاءات المهنية، ويتطلب ذلك وعياً مستمراً وتفهماً لتطورات المهنة والتجارية والفنية ذات الصلة، حيث يؤدي ذلك إلى تطوير القدرات التي تمكن المحاسب المهني من أداء مهامه بكفاءة في البيئات المهنية والمحافظة عليها.

ث- السرية

ينبغي على المحاسب المهني أن يحافظ على معلومات العميل التي اطلع عليها بحكم عمله وألا يفشي أي معلومات خارج المنظمة أو يستغلها لمصلحته الشخصية أو لمصلحة طرف آخر. إلا في حالة تفويض واضح، وعليه أن يستمر في الالتزام بمبدأ السرية حتى بعد انتهاء العلاقة بينه وبين العميل.

وقد يطلب من المحاسب المهني الإفصاح عن المعلومات السرية في الحالات التالية:

- إذا كان الإفصاح مطلوباً بقوة القانون وأن يكون المحاسب مفوضاً به من قبل العميل، كما في حالة تقديم أدلة أخرى في منازعات قضائية.

- إذا كان هناك واجب مهني يتطلب الإفصاح وغير ممنوع قانوناً، كما في حالة حماية المصالح المهنية للمحاسب المهني في الإجراءات القانونية.

ج- السلوك المهني

يفرض هذا المبدأ التزاماً علي المحاسب المهني بالتقييد بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، وتجنب أي عمل قد يسيء إلي سمعة المهنة بل يجب عليه أن يكون أميناً وصادقاً في جميع الأعمال الموكلة إليه، وأن يتمتع بالاتي:

- عدم المبالغة في الخدمات التي يقدمها أو المؤهلات أو الخبرات التي أكتسبها.

- عدم استخدام أي أساليب من شأنها أن تضر بالمهنة أو بسمعة المحاسبين المهنيين الآخرين.

4: أهمية قواعد السلوك المهني:

إن وضع أنظمة وقواعد لممارسة المهن المختلفة، خاصة مهنة المراجعة بات ضرورة ملحة في ظل ما يقع من فضائح مالية، وما يتبعها من قيود علي أعمال و أنشطة شركات الأعمال، حيث تتضمن هذه الأنظمة والقواعد، كل من الأنشطة والأسس، الحقوق والواجبات التي يجب الالتزام بها عند ممارسة عمل مهني معين، مما جعل القائمين علي هذه الشركات لا ينظرون إلي الأخلاقيات علي أنها مجرد قواعد وأنظمة جامدة، بل قاموا ببذل مزيد من الجهد للاهتمام بهذه القواعد والمبادئ مما أدى إلي اعتمادها كمشجع أساسي للموظفين، والمدراء وأعضاء مجلس الإدارة، علي التفكير واتخاذ القرارات، من خلال منظومة من القيم المشتركة¹.

¹ محمد أحمد الصوري، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص23.

5: الأساليب التي تساعد في تحسين مستوى السلوك المهني:

يتطلب الالتزام بقواعد السلوك تشجيع المراجعين، والعمل على رفع مستوى أدائهم إلى أعلى المستويات، ولهذا الغرض اتخذت الجمعيات المهنية المهتمة بسلوك المراجعين أساليب متنوعة نبيها فيما يلي¹:

- أ- وضع المعايير التي تتعلق بشخصية المراجع حيث تتطلب هذه المعايير أن يكون المراجع على قدر معقول من التأهيل العلمي والعملية وأن يقوم ببذل العناية المهنية المعقولة.
- ب- تحديد المعايير التي تتعلق بتنفيذ المراجع للعمل الميداني سواء ما يتعلق بالتخطيط والإشراف ودراسة الرقابة وفهمها وتقويمها، وجمع الأدلة الكافية والمناسبة التي تمكنه من الخروج بالنتيجة المناسبة من البيانات المالية للمراجعة.
- ت- أن تكون هناك استمرارية للتعليم والاطلاع على المستجدات في مجال المهنة.
- ث- فتح المجال أمام مراجعة زملاء المهنة لأعمال المراجعين.
- ج- إصدار دليل السلوك المهني يشتمل على مجموعة من المبادئ التي تحكم السلوك المهني.

رابعاً: مفهوم تقرير المراجع الخارجي:

يعتبر تقرير المراجعة من أهم مصادر المعلومات التي يستقي منها المستثمرون والمحللون الماليون معلوماتهم المناسبة لاتخاذ قراراتهم نظراً لما يتضمن من معلومات مهمة في هذا الصدد. كما يلعب دوراً مهماً في توفير عامل الثقة في المعلومات المالية المنشورة، الأمر الذي جعل من الأهمية بمكان السعي نحو الإرتقاء بمفهوم التقارير المالية، وذلك بتأكيد الصدق المحاسبي له، وتوسيع نطاقه ليشتمل على معلومات أكثر مما يبديه المراجع من رأي في القوائم المالية.

¹ صالح ميلود خلاط، استقرار وتقييم مجالات التطور المهني في مفهوم وأهداف ومجال عمل المراجعة الداخلية، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، العدد السادس عشر، طرابلس، 2005، ص26.

ويعرّف التقرير¹ بأنه البيان الذي يقدمه مراجع الحسابات عن القوائم المالية، ويطلق عليه لفظ "شهادة" في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم استبدلت الشهادة بلفظ "تقرير" تماشياً مع ما هو متبع في إنجلترا.

وبذلك يمكن القول إن تقرير المراجع عبارة عن بيان مكتوب، يلخص رأي مراجع الحسابات المعتمد على ما قام به من وسائل وإجراءات فنية، في فحص ومراجعة البيانات المالية في المستندات والدفاتر والكشوف، وكذلك قوائم نتيجة الأعمال (متاجرة وأرباح وخسائر وميزانية)، ويقدم إلى الهيئة العامة للمساهمين في شركات الأموال، أو إلى صاحب المشروع الفردي، أو الشريك المدير في شركات الأشخاص، ويوضح التقرير بصفة أساسية رأي المراجع في مدى تعبير قوائم نتيجة الأعمال عن الأرباح الحقيقية، والمركز المالي الحقيقي للمشروع في نهاية الفترة المالية، بالإضافة إلى عناصر أخرى يتضمنها التقرير.

كما يعرّف التقرير على إنه ملخص مكتوب، يبدي فيه المراجع رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية، والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويوجّه هذا التقرير إلى الإطراف ذوي العلاقة².

ويعتبر التقرير وثيقة تصدر عن شخص تتوفر فيه العديد من الاعتبارات العلمية والمهنية وتجعله قادراً على إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية في تمثيلها للمركز المالي، ومدى انتظام الدفاتر والسجلات، ودقة ما تحتويه من بيانات ومعلومات³.

¹ خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 97-98.

² غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 114.

³ عبد المهدي عباس محمد، خليل إبراهيم صالح، دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، دراسة ميدانية لعينة من مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في عدد من محافظات العراق الرئيسية، مجلة العلوم الاقتصادية كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة، العدد 15، 2005، ص 116.

وقد عرّف البعض¹ تقرير المراجع بأنه الوثيقة التي يبني عليها المساهمون والشركاء في القطاع الخاص ومجلس إدارة المنظمة رأيهم وتقييمهم لأعمال مجلس الإدارة، ونتيجة نشاطها ومركزها المالي.

إن تقرير المراجع أصبح في الوقت الحاضر جزءاً من القوائم المالية، يستعين به غير المساهمين من أصحاب المصالح بالمنظمة، وتختلف هذه التقارير حسب نوع التقرير الذي يبديه المراجع في رأيه عن القوائم المالية، فإما أن يكون تقريراً نظيفاً خالياً من أي تحفظات أو ملاحظات، أو أن يكون تقريراً غير نظيف متضمن للملاحظات والتحفظات التي يتراءى للمراجع حسب رأيه إدراجها فيه.

ويعتبر تقرير المراجع الخارجي بمثابة أداة أو قناة لتوصيل معلومات تعتبر بمثابة نتائج عملية المراجعة إلى مستخدمي القوائم المالية، بحيث تؤثر تلك المعلومات على سلوك هؤلاء المستخدمين وبالتالي على قراراتهم.

مما سبق يمكن القول أن التقرير هو خلاصة المكتوبة، عن عملية المراجعة التي قام بها المراجع، وموجهة إلى مستخدمي هذه التقارير، حتى تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة والسلمية.

1: أهمية التقرير:

تتبع أهمية تقرير المراجع في كونه يعد الوسيلة التي يستطيع أن يعبر بها عن رأيه حول عدالة البيانات والقوائم المالية، وكذلك يحدد مسؤوليته عن تلك القوائم المالية، أما بالنسبة للمستفيد من هذا التقرير فتتبع أهميته من كونه الأساس الذي يعتمد عليه فئات مختلفة من المجتمع، وذلك لاتخاذ قراراتهم ورسم السياسات الحالية والمستقبلية. ومن العوامل المؤثرة في التقرير ما يلي²:

¹ عبد المهدي عباس محمد، خليل إبراهيم صالح، مرجع سابق، ص 117.

² محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الإسكندرية، الدار الجامعية 2000، ص 366-368.

أ - إن هذا التقرير خلاصة ما توصل إليه المراجع من عمله، حيث إن عملية المراجعة تتيح له التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات المنظمة، والتي انعكست في النهاية على نتائج الأعمال والمركز المالي، ومن ثم يكون تقرير المراجع بمثابة كشف يقدمه لمن يهمله الأمر وبصفة خاصة المالك، عن التصرفات المالية التي قامت بها إدارة المنظمة خلال الفترة المالية محل المراجعة.

ب - يعتبر تقرير المراجع الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع إليها لتحديد مسئولية المراجع المهنية والجنائية، للوقوف على إهماله وتقصيره في الرقابة، وذلك إذا ما اتخذت الإجراءات القانونية لمساءلته.

ج - تزايد الطلب على الرأي المحايد للمراجع (المنتج النهائي لعملية المراجعة).

2: محتوى تقرير المراجع:

نظرا لأهمية المعلومات التي يتضمنها تقرير المراجع الخارجي فقد اهتمت التشريعات في التركيز على النقاط الأساسية التي يجب أن يشير إليها التقرير أو يتضمنها، وتتمثل فيما يلي¹:

1. ما إذا كان المراجع قد حصل على المعلومات والإيضاحات التي رأى ضرورتها لأداء مهمته حيث كفل القانون للمراجع حق الاطلاع بنفسه، أو بواسطة من ينتدبهم من الموظفين لهذه الغاية، وعلى قيود ودفاتر ومستندات وأوراق المنظمة، وعلى مجلس الإدارة تقديم كافة التسهيلات الضرورية لذلك، كما نص القانون أيضا على إن يتضمن التقرير موقف المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من حيث تقديمهم للمراجع جميع البيانات التي يطلبها في سبيل القيام بمهمته، وتسهيل إجراء التحقق المادي عن كل الشؤون التي أراد دراستها. وفي حالة عدم تحقق ذلك فإن على المراجع الإشارة إلى هذا في تقريره.

2. ما إذا كان في رأيه أن المنظمة تمسك حسابات ثبت له انتظامها، ومن الواضح إن إبداء رأيه في هذه النقطة إنما يعتمد على ما قام به من اختبارات على أنظمة الرقابة

¹ خالد أمين عبدالله، مرجع سابق ، ص 100-101.

الداخلية، ومدى ثقته في انتظام الدفاتر، وبالتالي فإن عليه أن يوضح في تقريره أي تحفظات في هذا المجال.

3. ما إذا كان في رأيه في ضوء المعاملات والإيضاحات التي قدمت إليه أن هذه الحسابات تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام المنظمة على وجوب إثباتها، وما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للمنظمة في السنة المالية وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن أرباح المنظمة أو خسائرها عن السنة المنتهية.

4. ما إذا كانت قد وقعت خلال السنة المالية مخالفات لأحكام النظام الداخلي للمنظمة، أو لأحكام القانون على وجه يؤثر في نشاط المنظمة، أو في مركزها المالي، مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة عند إعداد الميزانية.

5. ما إذا كان الجرد قد تم وفقاً للأصول المرعية، مع بيان ما حدث من تعديل في طريقة الجرد التي اتبعت في السنة السابقة، (إذا حدث ذلك التعديل).

قد لا يتمكن المراجع في بعض الحالات من إبداء رأيه في القوائم المالية لأسباب متعددة، منها عدم حصوله على المعلومات، أو البيانات الكافية، أو اكتشافه أخطاء متعددة في المستندات والدفاتر، أو عدم توافر أدلة الإثبات الكافية، فيمتنع المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية ويجب أن يتضمن التقرير في هذه الحالة الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويرى بعض الكتاب¹، أن هناك مصدرين، أو اتجاهين لتحديد شكل ومحتوى تقرير المراجع:

الاتجاه الأول، الذي يرى تحديد محتويات وشكل التقرير بواسطة التشريعات والقوانين المختلفة، **والاتجاه الثاني** يرى تحديد محتويات وشكل التقرير بمعرفة المنظمات المهنية المتخصصة بشؤون المهنة؛ وطبقاً **للاتجاه الأول** يلتزم مراجع الحسابات بمحتويات موحدة لتقرير المراجعة من خلال القوانين والتشريعات المختلفة، بينما يتحدد محتوى التقرير في ظل الاتجاه الثاني من خلال الإصدارات المهنية، والمنظمات المهنية المختلفة.

¹ شحاتة السيد شحاتة، الاتجاهات الحديثة في مجال إعداد تقرير مراجع الحسابات ومدى تمشي الممارسة المهنية في مصر معها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص 17.

ويرى أنصار الاتجاه الثاني أنه يتميز بالمرونة مقارنة بالاتجاه الأول، وذلك لصعوبة تغيير القوانين والتشريعات بصورة تواكب التطورات الاقتصادية والمهنية، بما يتفق مع التطورات في حاجات مستخدمي مخرجات المهنة، وبما يتماشى مع القوانين والتشريعات.

ومن وجهة نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين (INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTANTS IFAC، 1999) فإن المحتويات الأساسية لتقرير مراجع الحسابات تتضمن العنوان، للفرقة بين تقرير المراجعة وأي تقارير أخرى، وتحديد الجهة الموجه إليها التقرير وتحديد معايير المراجعة المستخدمة وإبداء الرأي بوضوح في القوائم المالية، مع ذكر اسم المراجع وعنوانه وتوقيعه وتاريخ التقرير.

ويتوقف تقرير المراجع على العديد من الاعتبارات القانونية والمهنية والذاتية التي تحددها القوانين والتشريعات السارية، وتوصيات الهيئات والمنظمات المهنية القائمة على تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وكذلك مصلحة مراجع الحسابات نفسه في تحديد العمل الذي قام به، والإفصاح عن رأيه بوضوح؛ وبصفة عامة فإن تقرير مراجع الحسابات في جميع الأحوال يجب أن يحتوي على عنوان التقرير، والجهة الموجه إليها التقرير، وتحديد القوائم المالية التي تمت مراجعتها، والفترة المالية التي تغطيها، وتحديد نطاق عملية المراجعة، ورأي مراجع الحسابات وتوقيعه والتاريخ الذي أكمل فيه عمله.

ومما سبق يمكن القول أنه يجب أن يغطي التقرير معظم الجوانب الفنية لعملية المراجعة، حتى يعطي أكبر قدر من المفهوميه للقارئ الذي سيستخدم تقرير المراجع.

3: عناصر تقرير المراجع الخارجي:

إن الثبات في تقرير المراجع يزيد من المصداقية في السوق العالمي، وذلك يجعل عمليات المراجعة التي تم أداؤها حسب معايير معترف بها عالمياً أكثر سهولة في التحديد، كما

انه يساعد في زيادة فهم القاري وتحديد الحالات غير العادية عند حدوثها؛ وبذلك تحتوي عناصر تقرير المراجع على الفقرات التالية¹:

1. العنوان:

إن العنوان يدل على أن التقرير هو تقرير مراجع مستقل، بحيث يؤكد إن المراجع حقق جميع المتطلبات الأخلاقية المناسبة الخاصة بالاستقلالية، بحيث يميز تقرير المراجع المستقل عن التقارير التي يصدرها الآخرون.

2. المرسل إليه:

يجب أن يوجه التقرير إلى أولئك الذين أعد من أجلهم التقرير، وكثيراً ما يكون هؤلاء مساهمين أو مكلفين برقابة المنظمة الذين تم مراجعة بياناتهم المالية.

3. الفقرة التمهيدية:

غالباً ما تشير هذه الفقرة إلى تحديد عنوان كل عنصر من البيانات المالية التي تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية، وتشير إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى، وتحديد التاريخ والفترة التي تغطيها البيانات المالية، فضلاً عن ذلك يجب أن يبين في التقرير بأن القوائم المالية وإعدادها هي مسئولية إدارة المنظمة، وأن دور ومهمة المراجع فقط هو إبداء الرأي بحالة هذه القوائم، كذلك يجب إن يعرف المستخدم لتقرير المراجع بأن القوائم المالية هي من إعداد إدارة المنظمة، وأن ذلك يتطلب من الإدارة وضع تقديرات محاسبية وافتراسات هامة، بالإضافة إلى تطبيق المبادئ المحاسبية المناسبة، وطرق إعداد القوائم المالية، ويمكن أن تأخذ الفقرة التمهيدية في تقرير المراجع الشكل التالي:

¹ لمزيداً من التفاصيل يرجى الرجوع إلى:

-حسين القاضي، حسين دودح ، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية ، عمان، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى 1999، ص328.

-الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، شارع الملكة نور، عمان، شركة ابوغزاله للترجمة والتوزيع والنشر 2005، ص 952.

- إلفين ارينز و جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، الرياض، المملكة العربية السعودية ،دار المريخ للنشر 2002، ص 66.

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية المرفقة لشركة... كما هي في 20 /12/31 وقائمة الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وإن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً على مراجعتنا.

4. مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية:

يجب أن يبين رأي المراجع إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وأن مسؤوليتها تتمثل في التصميم والتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية الخاصة بالأعداد والعرض للبيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ، ثم اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وعمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف التي تتعرض لها المنظمة.

5. مسؤولية المراجع:

على المراجع أن يوضح في تقريره أن مسؤوليته هي أبداء رأيه حول البيانات المالية بناء على عملية المراجعة، إذ أن المراجع يصف في تقريره عملية المراجعة التي تتضمن أداء إجراءات للحصول على أدلة المراجعة بشأن المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية، كما يوضح المراجع الإجراءات المختارة التي تعتمد على حكم المراجع، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.

6. رأي المراجع:

على المراجع أن يبدي رأياً غير متحفظ عندما يتوصل إلى أن البيانات المالية تعطي رأياً صحيحاً وعادلاً، أو أنها معروضة بعدالة في كافة النواحي الجوهرية، حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبقة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

7. مسؤولية إعداد التقرير:

في بعض الاختصاصات قد يكون على المراجع مسؤوليات إضافية لإعداد تقارير حول أمور أخرى، تعزز مسؤوليته عن إبداء رأيه حول البيانات المالية، وقد تتطلب القوانين

ذات العلاقة من المراجع أو تسمح له إعداد التقارير حول هذه المسئوليات الأخرى، ضمن تقارير المراجع حول البيانات المالية، وفي حالات أخرى قد يتطلب من المراجع أن يميزها بوضوح فيما يتعلق برأيه حول البيانات المالية.

8. توقيع المراجع:

على المراجع أن يوقع إما بالاسم الشخصي أو باسم شركة المراجعة أو كليهما معاً، حسبما هو مناسب للعمل الذي يقوم به، والى جانب التوقيع اختصاصات معينة قد يطلب من المراجع إعلان التسمية المحاسبية المهنية له أو للمنظمة، حسب ما هو مناسب ومعترف به من قبل الجهة التي أذنت له بمزاولة المهنة.

9. تاريخ تقرير المراجعة:

يحدد هذا التاريخ اليوم الذي تم فيه استكمال المراجعة وخصوصاً الإجراءات الميدانية الأكثر أهمية. وترجع أهمية هذا التاريخ إلى انه يمثل اليوم الأخير لمسئولية المراجع عن فحص الأحداث ذات الأهمية النسبية التي وقعت بعد التاريخ المذكور بالقوائم المالية. وعلى سبيل المثال، إذا كان تاريخ قائمة المركز المالي هو 2020/12/31 وتاريخ تقرير المراجعة هو 2021/3/6، يعني ذلك أن على المراجع البحث عن العمليات المالية ذات الأهمية النسبية التي لم يتم تسجيلها، وكذلك الأحداث الجوهرية حتى 2021/3/6.

10. عنوان المراجع:

يجب أن يشار في التقرير إلى اسم المدينة أو الموقع الذي يمثل مكان وجود مكتب المراجع الذي يتحمل المسئولية عن عملية المراجعة، وعادةً يكون مكتوباً على الورقة التي يستخدمها المراجع لتقريره.

المطلب الرابع: المجالات الحديثة للمراجعة:

توجد عدة مجالات جديدة للمراجعة من أمثلتها:

أولاً: مراجعة نظم المعلومات:

إن التطور الهائل في مجال الاتصالات وبيئة الأعمال قد ساهم في هذا التوسع والتكامل في مجال معالجة المعلومات وإتاحتها بسرعة ودقة لمختلف المستخدمين والمتعاملين معها سواء الداخليين أم الخارجيين. إن أهمية تلك المعلومات تتطلب الحذر واليقظة المستمرة لتأمينها من خلال سياسات محددة وموثقة لمراجعة وتدقيق أمن نظم المعلومات بما يضمن المحافظة على سريتها وإتاحتها عند الحاجة، وقد ارتبط بذلك مواجهة أنواع جديدة من المخاطر تتعلق بمدى دقة وسلامة تلك النظم وما ينتج عنها من معلومات¹. لذلك تهدف وظيفة تدقيق (مراجعة) نظم المعلومات إلى التأكد من التطبيق الصحيح لهذه الوسائل وكفائتها من خلال تفحص النظام ومراجعة مدخلاته ومخرجاته وعملياته، والتعرف على أدائه بشكل تفصيلي، وتحديد مدى ملاءمته وتطابقه مع الأهداف والمعايير المقررة².

فقد أشار³ Cushing إلى أن الغاية من مراجعة أنظمة المعلومات هو مراجعة وتقييم الرقابة الداخلية، الموجودة لغرض حماية أمن وموثوقية نظام المعلومات، وعملياته وتطبيقاته.

وبالتالي يُستخدم هذا النوع من المراجعة، لتقييم كل من الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة) داخل نظم المعلومات والبيانات وأمن المعلومات، في جميع مراحل النظام من مدخلات وتشغيل ومخرجات.

¹ أمين السيد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص2.

² محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط(2)، عمان، الأردن، 2003، ص385.

³ Cushing, B.E., Romney, M.B .,"Accounting Information Systems, Addison- Wesley Publishing Company, 1994, p 702.

• تعريف مراجعة نظم المعلومات:

إن مراجعة تشغيل البيانات إلكترونياً (EDP) Electronic Data Processing يحدد جميع أشكال الرقابة، والتي تغطي كافة نظم المعلومات الفرعية ومدى فعاليتها. ولتحقيق ذلك يجب على المراجع أن يتفهم نظم التشغيل، والتسهيلات المادية، والاتصال عن بُعد، ونظم الرقابة، وأهداف أمن البيانات، والهيكل التنظيمي، والأفراد، والإجراءات اليدوية، والتطبيقات¹.

وبالنظر في أدبيات المراجعة، يتبين تعدد الآراء حول تحديد ماهية مراجعة نظم المعلومات، فقد عرفها² بأنها " عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات بهدف تحديد ما إذا كان استخدام نظام الحاسب الإلكتروني يساهم في تحقيق أهداف المراجعة سواء أكانت تتعلق بإبداء الرأي مثل حماية أصول المنظمة وتأكيد سلامة البيانات الواردة في القوائم المالية، أو ما يتعلق بأهداف الإدارة مثل تحقيق المنظمة لأهدافها بفاعلية واستخدام مواردها بكفاءة".

ويعرفها Weber³ على أنها " عملية جمع وتقييم الشواهد والدلائل لتحديد ما إذا كان نظام الحاسب يحمي ويحفظ تكامل البيانات ويحقق أهداف المنظمة بفعالية ويستهلك مصادرها بكفاءة، ويمكن تصوّر عملية مراجعة تشغيل البيانات إلكترونياً كقوة تساعد المنظمة لتحقيق أفضل لأهدافهم".

في حين عرفها طلبة وآخرون⁴ بأنها " القيام بعملية مراجعة تفصيلية لأساليب الرقابة التي تعمل داخل كل نظام من النظم المحاسبية التي تستخدم الحاسب الإلكتروني، وذلك بغرض التأكد من الآتي:

• أن البيانات الدائمة قد تم تشغيلها بالكامل وبالذقة الواجبة.

¹ إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية- مدخل النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص407.

² حكمت أحمد الراوي، تطبيقات المحاسبة على الحاسوب، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط(1)، عمان، الأردن، 1997، ص200.

³ Weber, R., **EDP Auditing Conceptual Foundations and Practic**, Mc Graw – Hill Book Company, 1982, p7.

⁴ محمد فهمي طلبة، وآخرون، الحاسب ونظم المعلومات الإدارية MIS، موسوعة دلتا لتكنولوجيا وعلوم الحاسب، الإصدار التاسع، بدون سنة نشر، ص265.

• أن البيانات الدائمة قد تم تأمينها وحمايتها بطرق مناسبة.

• أن هناك سنداً مناسباً للمراجعة ."

وعرّفها¹ على أنها عملية منظمة لجمع وتقييم موضوعي للأدلة الخاصة بنتائج الأحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تماشي هذه النتائج مع المعايير والمبادئ القائمة وتوصيل النتائج إلي مستخدميها المعنيين بها.

وبمقارنة التعريفات السابقة نحدد القواسم المشتركة بينها في الآتي:

1- عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات تشكل ركناً أساسياً من أركان مراجعة نظم المعلومات.

2- عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات تعمل على تحقيق الأهداف المتوخاة من استخدام نظام الحاسب الإلكتروني.

3- نظام الحاسب الإلكتروني يجب أن يحمي ويحفظ تكامل البيانات.

بينما يرى البعض الآخر² من أن المراجعة الإلكترونية لا تختلف في الأهداف عن المراجعة اليدوية من حيث:

- إيداء الرأي.

- خدمة الإدارة.

كما تتضمن وظيفة المراجعة الإلكترونية كافة مكونات نظام الحاسب

الإلكتروني وهي:

1- الأجهزة Hardware.

¹ أحمد حسين على أحمد، نظم المعلومات المحاسبية- الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص50.

² أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث للحاسبات، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط(1)، عمان، الأردن ، 1999، ص91.

2- البرامج Software وتنقسم إلي نوعين هما:

- برامج الأنظمة Systems Programs .

- برامج التطبيقات Application programs.

3- قاعدة البيانات Database.

وتأسيساً على ما سبق بيانه يمكن القول بأن هناك حاجة إلى مختص لمراجعة بالحاسب، وذلك لما له من مزايا تعود على عملية المراجعة بشكل خاص. ولعل ما أورده Webe¹ يتفق وهذه الحاجة، حيث قال أن:

1- أحد ما يجب أن يكون خبيراً فنياً لإنجاز مراجعة تشغيل البيانات إلكترونياً.

2- استقلالية المراجعة قد تزداد إذا كان المراجعون هم أصلاً خبراء فنيون في الحاسب.

3- علاقات أفضل قد تنشأ بين أعضاء المراجعة وأعضاء معالجة البيانات إذا كان المراجع خبيراً فنياً بالحواسيب.

• أهداف مراجعة نظم المعلومات:

متى تم تطبيق نظام المعلومات في المنظمة فإن الأمر يحتاج لتقييم المخاطر التي يتعرض إليها ومدى وجود ضوابط كافية لمواجهتها والتأمين عليها، وهذا ما يُبرز أهمية مراجعة وتدقيق نظم المعلومات للأهداف التي تتحقق من خلالها².

إن الغرض من مراجعة الأنظمة، هو لإعادة النظر وتقييم الرقابة الداخلية التي تحمي النظام، عند إنجاز هذه المراجعة، فإن المراجعين يجب أن يقوموا بالتحقق من أن الأهداف التالية تم تنفيذها³:

¹ Weber, R., **EDP Auditing Conceptual Foundations and Practic**, Mc Graw – Hill Book Company, 1982 p.46

² أمين السيد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص2-5

³ Romney, M.B., Steinbart, p.J., **Accounting Information System** , 10th edition, Pearson Education. Inc, 2006, P 316-317

1- احتياطات الأمان تحمي معدات الحاسب، البرامج، الاتصالات، وكذلك البيانات من الوصول الخارج عن السلطة، تعديلاً كان أو تدميراً.

2- امتلاك وتطوير البرامج يتم إنجازها وفقاً لسلطة الإدارة المحددة والعامّة.

3- تحويل أو تعديل البرنامج يكون لديه موافقة وتصديق وتفويض من الإدارة.

4- معالجة الإجراءات، والملفات والتقارير، وتسجيلات الحاسب الأخرى يجب أن تكون كاملة وبدقة.

5- بيانات المصدر غير الدقيقة أو غير الجائزة يجب فحصها واحتواؤها وفقاً للسياسات الإدارية السابق فرضها.

6- ملفات بيانات الحاسب يتم المراجعة فيها، وتكون دقيقة ومكتملة وموثوقة.

ومما سبق يتضح أن الهدف العام للمراجعة لم يتغير في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، إلا أن استخدام الحاسب الإلكتروني يغير من طريقة معالجة وتخزين واسترجاع واتصال المعلومات المالية، وقد يؤثر على المحاسبة وعلى نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في الشركة.

ووفقاً لذلك فقد أكد الشريف¹، بقوله: بأن بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية قد تؤثر في الآتي:

أ- إجراءات المراجع للحصول على فهم كافي عن النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المرتبط به.

ب- تقييم المراجع للخطر الحتمي وخطر الرقابة عندما يقوم المراجع بتقييم خطر المراجعة.

¹ محمود مصطفى منصور الشريف، إطار مقترح لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية- دراسة نظرية/تطبيقية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، 2008، ص7.

• مراحل مراجعة نظم المعلومات

يتم تنفيذ عملية المراجعة لنظم المعلومات من خلال عدة مراحل أساسية. هذه المراحل قد حددها ، لظفي¹ ويوجزها الباحث فيما يلي:

1- مرحلة تخطيط عملية المراجعة:

تبدأ عملية المراجعة بمرحلة التخطيط، ويسعى المراجع في هذه المرحلة إلى دراسة كل الجوانب التي من شأنها تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من عملية المراجعة. ومن هنا فإن المراجع يهتم في هذه المرحلة بتجميع معلومات كاملة عن الإدارات والأنشطة التي ستشملها عملية المراجعة بما في ذلك تفاصيل إجراءات ودورات العمل بها. كما تتضمن مرحلة تحديد واختيار العناصر الفنية المتخصصة اللازمة لفريق العمل، وتحديد المخاطر المطلوب مراجعتها ومناطق هذه المخاطر.

2- مرحلة اختبار الضوابط الرقابية:

في هذه المرحلة يتم اختبار الضوابط الرقابية الداخلية الموجودة للاطمئنان إلى سلامة تنفيذها، ومدى إمكانية الاعتماد عليها، ومن ثم الوصول إلى نقاط الضعف في هذه الضوابط واقتراح ما يلزم من تعديلات لمعالجة أوجه القصور فيها، مثل وجود تعليمات من الإدارة بضرورة تعديل كلمة السر بصفة دورية، بينما في الواقع لا يتم الالتزام بذلك. وتنقسم هذه الضوابط إلى نوعين رئيسيين هما ضوابط خاصة بالكمبيوتر وضوابط طبيعية. بالنسبة لضوابط الكمبيوتر هناك الضوابط العامة المتصلة بمركز تشغيل الحاسب الآلي، وقواعد البيانات، وتطوير النظم وصيانتها. كما أن هناك الضوابط الخاصة بالتطبيقات التي تهتم بضمان التكامل لأي برنامج من برامج التطبيقات. وبالنسبة للضوابط المادية تتضمن الضوابط المتصلة بكيفية التعامل مع النظم، والصلاحيات الخاصة بوظائف النظام، وحقول البيانات، وتدرج الواجبات والإشراف والسجلات.

¹ أمين السيد لظفي ، مرجع سابق، ص5.

3- مرحلة الفحص والاختبار التفصيلي للعمليات:

في هذه المرحلة يهتم المراجع بفحص واختبار بعض العمليات بشكل تفصيلي من خلال مجموعة من الأدوات بعضها يعتمد على برامج كمبيوتر، حيث يتم تركيب برنامج خاص للتعامل مع بعض الحركات الهامة ومتابعته، وتقييم ما تم بالنسبة لها وفقاً لشروط محددة مسبقاً للوقوف على مدى ما تحققه من نتائج. والهدف من هذه المرحلة اختبار فعلي لبعض الحركات والعمليات اليومية للاطمئنان إلى سلامة ودقة البيانات المتداولة في النظام.

4- مرحلة اختبار الأرصاد:

في هذه المرحلة يقوم المراجع بتقييم نهائي عن مدى دقة وسلامة كشوف الحسابات والقوائم المالية. وهل توجد فروق نتيجة لأخطاء في تنفيذ بعض نظم المعلومات مثل ما يتعلق بحساب الإهلاك للأصول، أو سلامة البيانات المالية الأخرى.

5- مرحلة إتمام عملية المراجعة:

في نهاية عملية المراجعة ينبغي على المراجع أن يوضح رأيه بصورة واضحة مع استعراض النتائج التي توصل لها وتقييمه لمختلف العناصر التي تناولتها عملية المراجعة لأنشطة ونظم المعلومات وتوصياته في هذا الشأن. ومن المفيد في هذه المرحلة أن يدعو المراجع إلى اجتماع يقدم فيه ملخص لعملية المراجعة شاملاً النتائج الأولية والتوصيات، وأن يتم مناقشة الملخص مع المسؤولين المشاركين في الاجتماع مع توثيق الاجتماع بما تم فيه من عرض ومناقشة واستفسارات، وحيث يستخدم هذا الملخص كأساس للتقرير النهائي لعملية المراجعة الذي يقدم للإدارة العليا.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن مراحل مراجعة نظم المعلومات الواجب الاسترشاد بها في المراجعة تتأثر سلبياً، نتيجة تعقد بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مما يزيد الجهد المبذول لتنفيذ عملية المراجعة، إلا أن التأهيل العلمي والعملي في ظل هذه البيئة واستخدام المراجعة لأساليب مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كان له تأثيراً إيجابياً في رفع كفاءة وفعالية تطبيق هذه المراحل.

• الاعتبارات التي تراعى عند استخدام أساليب المراجعة الإلكترونية:

عندما يقوم المراجع بتخطيط المراجعة عليه أن يدرس إمكانية الجمع بين المراجعة اليدوية وأساليب المراجعة الإلكترونية. وعليه أن يراعى بعض العوامل عند تحديد مدى إمكانية استخدام أساليب المراجعة الإلكترونية، وقد حدد البيومي¹ هذه العوامل في الآتي:

1- معرفة المراجع ومهارته وخبرته بالحاسب الإلكتروني:

على المراجع أن يكون لديه معرفة كافية لتخطيط وتنفيذ واستخدام نتائج أسلوب المراجعة الإلكترونية الذي تم إتباعه، وقد يتطلب استخدام أساليب المراجعة الإلكترونية في حالات معينة معرفة وخبرة بالحاسب أكثر مما يتطلبه في حالات أخرى، وذلك تبعاً لمدى تعقيد أسلوب المراجعة الإلكترونية، وطبيعة النظام المحاسبي للمنظمة.

2- مدى توفر أساليب المراجعة الإلكترونية والتسهيلات المناسبة للحاسب

الإلكتروني:

على المراجع أن يدرس مدى توفر أساليب المراجعة الإلكترونية والتسهيلات المناسبة للحاسب الإلكتروني والملفات. وقد يقرر المراجع استخدام وسائل أخرى للحاسب الإلكتروني عندما تكون أساليب المراجعة الإلكترونية المتاحة غير عملية أو أكثر تكلفة. قد يتطلب الأمر تعاون موظفي المنظمة لتوفير تسهيلات التشغيل وتوفير نسخ من ملفات البيانات في الشكل الذي يطلبه المراجع.

3- تعذر تطبيق الاختبارات اليدوية عملياً:

كثيراً من نظم المحاسبة الإلكترونية تؤدي مهاماً لا يوجد لها دليل مرئي، وفي هذه الحالات قد يتعذر على المراجع أداء الاختبارات يدوياً ومنها على سبيل المثال:

¹ محمود محمد عبد السلام البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 177 - 179.

1- قد لا تتواجد مستندات المدخلات كما يحدث عند إدخال طلبات البيع مباشرة بالحاسب، وكذلك هناك بعض العمليات المحاسبية تتم بواسطة برامج الحاسب دون وجود دليل مرئي لكل عملية على حدة.

2- قد لا ينتج النظام مساراً مرئياً تتبعه لمراجعة العمليات التي يتم تشغيلها بالحاسب.

3- قد لا ينتج النظام تقارير المخرجات أو يحتوي التقرير على ملخص المجاميع فقط، دون التفاصيل المؤيدة.

• الفاعلية والكفاءة:

استخدام أساليب المراجعة الإلكترونية يُمكن من زيادة فاعلية وكفاءة إجراءات المراجعة فعلى سبيل المثال:

1- يمكن اختبار بعض العمليات بفاعلية أكثر.

2- الحاسب الإلكتروني أكثر كفاءة من الأساليب اليدوية عند تطبيق إجراءات الفحص التحليلي.

3- أساليب المراجعة الإلكترونية تجعل إجراءات التحقق الإضافية أكثر كفاءة من الاعتماد على نظم الرقابة.

من الأمور التي تتعلق بالكفاءة والتي ينبغي على المراجع دراستها ما يلي:

1- الوقت اللازم لتخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم أسلوب المراجعة الإلكترونية.

2- عدد الساعات المطلوبة للفحص والمساعدة الفنية.

3- تصميم وطباعة النماذج مثل (المصادقات).

4- الإلمام بالمدخلات والتحقق منها.

5- وقت الحاسب الإلكتروني.

• التوقيت:

يحتاج المراجع إلي اتخاذ الترتيبات اللازمة للاحتفاظ بالبيانات التي يحتاج إليها، أو تغيير توقيت عمله الذي يتطلب هذه البيانات. يقوم المراجع بالتخطيط لاستخدام أسلوب المراجعة الإلكترونية عندما يكون الوقت المتاح لعملية المراجعة محدوداً.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات فإنه يمكن القول أن استخدام الحاسب في معالجة البيانات المحاسبية كان له تأثير على النظم وإجراءات المراجعة التي تطبقها المنظمة. إلا إنه لا يؤثر على أهداف المراجعة فيها، إذ بقيت نفس الأهداف كما هي عليه في النظام اليدوي، ونظراً لتأثير استخدام الحاسب على تلك النظم والإجراءات فيها. أوجب ذلك ضرورة إتباع أساليب لمراجعتها تناسب طبيعة تلك النظم لكي تحقق أهدافها المرجوة.

ثانياً: دور المراجع في مجال تقييم مقدرة المنظمة على الاستمرار:

اهتمت المنظمات المهنية في العديد من الدول بتحديد دور المراجع في مجال تقييم مقدرة المنظمة على الاستمرار، وسوف نتناول موقف تلك المنظمات في الولايات المتحدة الأمريكية لغرض الوقوف على مدى إلزام المراجع بالحكم على مقدرة المنظمة على الاستمرار وذلك على النحو التالي:

• موقف المنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن استعراض التطور التاريخي لموقف المنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مسؤولية المراجع عن الحكم على مقدرة المنظمة محل المراجعة على الاستمرار وذلك على النحو التالي:

- كانت أول إشارة لهذا الموضوع في عام 1962 حيث أصدرت لجنة بورصة الأوراق المالية (Accounting Series Release) نشرة المحاسبة رقم 90 (ASR 90) وبمقتضى هذه النشرة أصبح تقرير المراجع الملائم في حالة وجود أحداث أو عمليات تؤدي إلى الشك في مقدرة المنظمة على الاستمرار وهو التقرير المتحفظ¹.

¹ Asare, Stephen K., " The Auditors Going- Concern Decision : A Review and Implications For Future, Research", Journal of Accounting Literature, Vol.9.1990 p41.

- وفي عام (1963) أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين قائمة إجراءات المراجعة رقم (33) التي توجّه المراجعين إلى أن يأخذوا في اعتبارهم مظاهر عدم التأكد والأمور غير العادية عند إعداد تقاريرهم.

- وفي عام (1970) صدر عن لجنة بورصة الأوراق المالية نشرة المحاسبة رقم (115) حيث تم النص في جزء منها عن أن الشركة التي لا تحصل على تقرير بالاستمرارية لا يمكن أن تقوم بتسجيل الأوراق المالية المطروحة على الجمهور وإن كان يمكن للجمهور الاستمرار في التعامل في أسهمها¹.

- وفي عام (1974) قام المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإصدار نشرة معايير المراجعة رقم (2) جاء في هذه النشرة أول إشارة إلى خصائص القوائم المالية المهمة المرتبطة باتخاذ قرار بشأن مقدرة المنظمة على الاستمرار، حيث أشارت تلك النشرة إلى أنه عند دراسة احتمال عدم استمرارية المنظمة في نشاطها فإن المراجع يجب أن يهتم بإمكانية تغطية قيم الأصول وسداد الإلتزامات، وعليه أن يتحفظ في تقريره أو الامتناع عن إبداء الرأي².

- وفي مارس عام (1981) أصدر مجلس معايير المراجعة التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين نشرة معايير المراجعة رقم (34) بعنوان الاعتبارات التي يجب أن يأخذها المراجع في اعتباره عند ظهور الشك حول استمرارية المنظمة (SAS ، No34) وقد جاءت هذه النشرة أكثر تفصيلاً من النشرات التي سبقتها وحيث كان الاعتبار الأساسي في هذه النشرة أن استمرارية المنظمة أمر مفترض، وبالتالي فإنه في ظل الظروف والأحوال العادية فإن المراجع عند قيامه بمراجعة القوائم المالية لا يقوم بفحص إضافي أو جمع أدلة إثبات إضافية للتأكد من قدرة المنظمة على الاستمرار، إلا إذا أثار لديه الشك في قدرتها على الاستمرار.

¹ محمد الفيومي محمد، دراسة موقف المراجعين بمصر من احتمالات عدم سريان فرض استمرار المشروع، دراسة استطلاعية مقارنة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، مصر، 1994، ص4.

² محمد الفيومي محمد، مرجع سابق، ص5.

بناءً على ذلك فهذه النشرة لم تفرض أية مسئولية على المراجع بشأن تقييمه لقدرة المنظمة محل المراجعة على الاستمرار، إلا إذا كانت هناك معلومات تشير إلى عدم قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها.

غير أنه يحسب لهذه النشرة أنها قد أوردت العوامل التي تثير الشك لدى المراجع في مقدرة المنظمة على الاستمرار أذكر منها العوامل التي لا ترتبط بمشاكل القدرة على الوفاء بالديون وتتضمن هذه العوامل الآتي¹:

أ - أمور داخلية وتتمثل في فقد الإدارة الجيدة أو بعض موظفي التشغيل الأساسيين، أو توقفات التشغيل المتكررة.

ب - أمور خارجية وتتمثل في صدور تشريعات أو قوانين قد تعرض قدرة المنظمة على الاستمرار في الخطر مثل: ضياع امتياز رئيسي أو حق اختراع أو فقد عميل أو مورد أساسي أو الكوارث الطبيعية غير المؤمن ضدها مثل الجفاف أو الفيضانات أو الزلازل.

- وفي ابريل عام (1988) أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين نشرة معايير المراجعة رقم (59) بعنوان اعتبارات المراجع بالنسبة إلى مقدرة المنظمة على الاستمرار وتعد هذه النشرة تطويراً لما جاء بالنشرة رقم (34) بشأن تطوير دور المراجع فيما يتعلق بتقييمه للاستمرارية.

● فرض الاستمرارية في ظل النشرة رقم (59) :

إذا كان استمرار المنظمة في ظل النشرة رقم (34) أمراً مفترضا ضمناً، وكان على المراجع تقييم الوضع الاستمراري للمنظمة فقط في الحالات التي تظهر لديه في أثناء قيامه بإجراءات المراجعة العادية أية دلائل أو مؤشرات تثير لديه الشك في استمرارية المنظمة ويعد ذلك إلى حد ما واجباً سلبياً.

أما في ظل النشرة رقم (59) فقد أصبح المراجعون مطالبين بتحديد ما إذا كان هناك شك أساسي وجوهري بخصوص مقدرة المنظمة محل المراجعة على الاستمرار، أي تقييم قدرتها على الاستمرار والبقاء في مزاولة نشاطها لفترة زمنية معقولة في كل عملية مراجعة وذلك حتى

¹ محمد على حماد، مدى ملائمة تقرير المراجعة بصيغته الحالية للمحاسبة على أساس فرض الاستمرارية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثاني، مصر، 1995، ص 6 - 8.

ولو لم يكن هناك دلائل أو مؤشرات تثير لديه الشك في استمرارية المنظمة الأمر الذي يزيد من دور المراجعين في التقرير على مدى استمرارية المنظمة من عدمه، وبالتالي فإن النشرة رقم (59) قد فرضت دورا إيجابيا على المراجع بشأن تقييم الوضع الاستمراري للمنشأة.

• دور المراجع في ظل نشرة معايير المراجعة رقم (59):

طلبت نشرة معايير المراجعة رقم (59) من المراجعين ضرورة القيام بالإجراءات الآتية لتقييم قدرة المنظمة محل المراجعة على الاستمرار:

أ - فحص الظروف والأحداث التي قد تؤدي إلى الشك في مقدرة المنظمة على الاستمرار لفترة لا تتجاوز سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية، وقد أوردت هذه النشرة الظروف والأحداث التي تؤدي إلى الشك في مقدرة المنظمة على الاستمرار وهي مقسمة إلى أربع مجموعات:

1. مؤشرات سلبية مثل:

- خسائر التشغيل المتكررة.
- التدفقات النقدية السالبة من العمليات.
- النسب والمؤشرات المالية التي في غير صالح المنظمة.

2. مؤشرات أخرى مثل:

- التأخر عن سداد القروض أو الالتزامات التعاقدية.
- التأخر في توزيع الأرباح.
- الحاجة إلى مصادر أو طرائق جديدة للتمويل.

3. الأمور الداخلية مثل:

- توقف العمل بصورة متكررة.
- صعوبات أخرى في العمل.
- الاعتماد بشكل أساسي على مشروع معين.
- الحاجة إلى تعديل العمليات بشكل أساسي.

4. الأمور الخارجية مثل:

- القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة.
 - فقد امتياز أو ترخيص أو علامة.
 - فقد عميل أو مورد أساسي.
 - حدوث كارثة غير مؤمن ضدها أو مؤمن عليها بأقل من قيمتها الحقيقية.
- ب - إذا أدت دراسة المراجع للظروف والأحداث السابقة إلى الشك في قدرة المنظمة على الاستمرار، فينبغي عليه أن يأخذ الخطط التي وضعتها الإدارة للتغلب على هذه الظروف والأحداث.
- ج - مسؤولية المراجع في ظل نشرة معايير المراجعة رقم (59) ، إذا ظل لدى المراجع شك أساسي بخصوص مقدرة المنظمة على الاستمرار في نشاطها بعد دراسته وأخذه لخطط الإدارة في الاعتبار، فيجب عليه أن يضيف إلى تقريره فقرة إيضاحية حتى ولو كانت تغطية الأصول وسداد الالتزامات ليست موضع تساؤل¹.
- وبهذا يتضح أن نشرة معايير المراجعة رقم (59) قد أدت إلى توسيع الدور التقليدي للمراجع عند التقرير عن مدى قدرة المنظمة محل المراجعة على الاستمرار.

ثالثاً: المراجعة البيئية:

نظراً لطبيعة التطور الذي تتسم به المراجعة البيئية لا يوجد حتى الآن تعريف واحد متفق عليه عالمياً للمراجعة البيئية، فقد عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية U.S Environmental Protection Agency (EPA) على أنها: "عملية فحص موضوعي ودوري موثوق ومنظم للممارسات البيئية للمنشأة بهدف التحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها القوانين المنظمة للبيئة ولسياسات المنظمة" (EPA، 1984) نقلاً عن عطية².

¹ عباس أحمد رضوان، دور المراجع في تقدير مدى قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار في العمل، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، 1989، ص72.

² عنايات محمد حامد عطية، تفعيل دور نظم المحاسبة والإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2003، ص260.

وقد أشار معيار الأيزو 14010 (ISO) الخاص بالإدارة البيئية إلى تعريف المراجعة البيئية بأنها " عملية تدقيق موثقة للحصول على أدلة موضوعية وتقييمها وذلك لتحديد ما إذا كانت الأنشطة البيئية تتطابق مع معايير التدقيق (المراجعة) والتوصل إلى نتائج عن هذه العملية " .

كما عرفها جورج دانيال غالي بأنها " عملية فحص منظم وموضوعي ودوري للأداء البيئي خارج المنظمة للتأكد من¹ :

- الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية البيئية.
- تقييم فعالية البرامج الإدارية البيئية.
- توصيل النتائج التي تم التوصل إليها إلى الأطراف المهمة بها".

وقد عرفت غرفة التجارة الدولية (ICC) International Chamber of Commerce المراجعة البيئية على أنها: " أداة إدارية داخلية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية، ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال رقابة الإدارة على الأنشطة البيئية، ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية والتي من خلالها يتم الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية"

كما عرف معهد المعايير البريطانية (BSI) British Standards Institution المراجعة البيئية بأنها: "التقويم المنظم لتحديد ما إذا كان الإنجاز والأداء البيئي يتوافق مع الترتيبات المخططة من عدمه وكذلك تحديد ما إذا كانت مناسبة لتحقيق سياسة المنظمة البيئية"².

¹ جورج دانيال غالي، دراسة انتقادية لمسئولية المراجع بخصوص التقرير عن عدم التأكد من قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الرابع، 1998، ص433-434.

² عماد محمد رياض أحمد، مدى مسؤولية مراقب الحسابات في التقرير عن المراجعة البيئية وأثر ذلك على مستخدمي التقرير، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة كلية التجارة ،جامعة عين شمس، 2002، ص25.

ويعرف مجمّع المراجعين الداخليين (IIA) Institute of Internal Auditors المراجعة البيئية بأنها: "جزء متكامل من نظام الإدارة البيئية من خلالها وبواسطتها تحدد إدارة المنظمة ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بالمنظمة كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى متطلبات السياسة الداخلية "

وعلى الرغم من اشتغال التعريفات والمفاهيم السابقة للعناصر المشار إليها سلفاً إلا أنه من ناحية أخرى فقد افتقدت بعض العناصر التي يجب توافرها في تعريف المراجعة البيئية وذلك كما يلي¹:

1. غالبية التعريفات السابقة أشارت إلى أن المراجعة البيئية عبارة عن أداة لخدمة الإدارة وترشيد قراراتها كما أنها وسيلة لقياس كفاءة وفاعلية الإدارة العليا في استغلال الموارد المتاحة وأن نتائج هذه المراجعة ليست للإفصاح والنشر، في حين يجب إضفاء صفة المصادقية على هذه النتائج من قبل مستخدمي القوائم المالية، وهذا لن يتحقق إلا عن طريق نشر تقارير المراجعة البيئية والإفصاح عنها للجمهور حتى يمكن اعتبار المراجعة البيئية أداة ذات مصداقية.

2. معظم تلك التعريفات لم توضح بدقة المجالات التي يجب أن تخضع لعمليات الفحص والتقييم والتي تدخل في إطار المراجعة البيئية. حيث تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المراجعة البيئية واسع يشمل العديد من المجالات والأنشطة مثل، مراجعة نظم الإدارة البيئية، مراجعة الصحة والأمان، مراجعة المواقع، مراجعة المنتج، مراجعة مدى الالتزام، المراجعة المالية الناشئة عن المسؤولية البيئية، مراجعة منع التلوث، مراجعة عقد المقاولات والموارد، مراجعة المعالجة والتخزين والتخلص من النفايات، مراجعة انتقال الأصول، مراجعة الطاقة. فكافة هذه العمليات تتصل بشكل مباشر بالمسائل البيئية، ولا يمكن استثناء أي نوع من أنواع المراجعات السابقة أو تفضيل إحداها على الأخرى.

3. لم تنص معظم التعريفات السابقة صراحة بالإفصاح عن نتائج المراجعة للأطراف المعنية وبصفة خاصة الأطراف الخارجية.

¹ عماد محمد رياض أحمد، مرجع سابق ، ص 34.

وتأسيساً على ما سبق يمكن للباحث تعريف المراجعة البيئية بأنها: عملية فحص وتقييم منظم ودوري للسياسات والبرامج والأنشطة البيئية للوحدات الاقتصادية بواسطة أفراد متخصصين من داخل أو خارج المنظمة طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها للتحقق من مدى الكفاءة والاقتصاد والفعالية في تحقيق البرامج والخطط والأنشطة البيئية والتأكد من مدى الالتزام بالمعايير والقوانين واللوائح التي تحكم الأداء البيئي، وإعداد النتائج التي يتم التوصل إليها في شكل تقرير للمراجعة البيئية وتوصيله إلى الأطراف المعنية.

• أهداف المراجعة البيئية.

هناك اهتمام متزايد بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المراجعة البيئية في مجال تحسين الأداء البيئي للشركات وحماية البيئة من الآثار السلبية التي قد تتعرض لها، حيث تستمد المراجعة البيئية فاعليتها مما ترمي إليه من أهداف وما ينتظر أن تحققه من منافع، وتعليقاً على ما تقدم ومن خلال استعراض مفهوم المراجعة البيئية يمكن تحديد أهداف المراجعة البيئية كالآتي^{1، 2}:

1. التأكد من أن الأنشطة والبرامج التي تمارسها الوحدة أو المشروع غير ضارة بالبيئة، من خلال مراجعة السجلات والمستندات والدفاتر، المرتبطة بتنفيذ تلك البرامج والأنشطة.
2. التأكد من مدى التزام المنظمة بتطبيق النظم البيئية وتحديد مدى كفاءة الإدارة في إدارة النظم البيئية حسب المتطلبات القانونية والسياسات البيئية للمنظمة.
3. التأكد من دقة وصحة البيانات المالية المتعلقة بالأداء البيئي للمنظمة والمثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
4. تقييم فعالية الرقابة على كافة البرامج المتعلقة بالمسؤولية البيئية للمنظمة.

¹ مصطفى راشد مصطفى العبادي، الدور المرتقب لمراقب الحسابات إزاء مراجعة الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية، رؤية مستقبلية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لكلية التجارة بنها ما بعد الإصلاح المالي في مصر، رؤية مستقبلية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، 10-11 نوفمبر ، 1998، ص12.

² بدر حجر شعوف المطيري، المراجعة البيئية بين مسؤولية المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة ، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2007، ص27.

5. تحديد الآثار البيئية للعمليات والمنتجات والخدمات الحالية على أساس تحديد البدائل التي تعتبر صديقة للبيئة.

6. ترشيد القرارات المتعلقة بالبيئة التي تتخذها إدارة المنظمة والأجهزة والوكالات الحكومية الأخرى.

7. حث منظمات العمال على استكمال أنظمتها البيئية حتى تتواءم مع المجتمع من ناحية ومع متطلبات القانون البيئي من ناحية أخرى.

8. تساعد على مكافحة تلوث البيئة عن طريق مراجعة مدى التزام المنظمة بالقوانين واللوائح البيئية، ومدى اقتناء المنظمة لوسائل حماية البيئة ومكافحة التلوث.

9. ترشيد قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية، حيث يتوقف اعتماد مانحي القروض على المؤشرات المالية وغير المالية والأداء البيئي المفصّل عنه، وكلما كان الأداء البيئي سليماً أدى هذا إلى عدم إجماع المؤسسات التمويلية عن الإقراض والعكس صحيح.

10. التحقق من مدى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أو الخسائر الطارئة الناشئة عن القضايا والمشكلات البيئية وتطوير ممارسة مهنة المراجعة استجابة لتزايد الاهتمام بالمحافظة على البيئة وحمايتها من الآثار السلبية.

● أسباب الاهتمام بالمراجعة البيئية:

لقد أصبح هدف حماية البيئة من الأهداف الرئيسية التي تسعى كافة المنظمات إلى تحقيقها لا سيما بعد ازدياد الوعي البيئي لدى مختلف الأفراد داخل المجتمع وصدور العديد من القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة، وبالتالي أدى ذلك إلى وجود الاهتمام المتزايد للدور الذي يمكن أن تؤديه المراجعة البيئية نحو تحقيق أهداف حماية البيئة¹.

¹ صالح عبد الرحمن السعد، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، 2007، ص112.

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى خلق الطلب على خدمات المراجعة البيئية
وحتى وجودها وضرورتها وأهم هذه الأسباب ما يلي¹:

1. زيادة الوعي البيئي للمستهلكين والمستثمرين والمؤسسات المالية والموردين.
2. الضغوط المتزايدة من جماعات حماية البيئة.
3. مخاطر التعرض لعقوبات وإجراءات القوانين وتشريعات حماية البيئة.
4. حتمية تبني المنظمات لمعايير الأيزو (14000).
5. إصدار إيضاحات ومعايير جديدة للمراجعة تتعلق بالمراجعة البيئية.
6. مشاكل التلوث البيئي وآثارها.
7. الحاجة إلى ممارسة جيدة للمسؤولية البيئية وإدارة الجودة الشاملة.

¹ أبوبكر عبد العزيز البناء، دور المراجعة البيئية نحو تحسين الأداء البيئي دراسة تطبيقية على منطقة حلوان الصناعية،
المجلة العلمية لكلية التجارة بنين، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد 27، 2002، ص 322-323.

المبحث الثالث: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

يعد التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية عنصر هام لنجاح عملية المراجعة، حيث يتم التنسيق والتعاون بينهما لمنع ضياع الجهود المبذولة من جهة وريح الوقت من جهة ثانيه، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث، المطلب الأول المقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، والمطلب الثاني ماهية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، والمطلب الثالث مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، والمطلب الرابع وسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المطلب الأول: المقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

للمقارنة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية سيتم التعرف على أوجه التشابه بينهما ومن بعدها أوجه الاختلاف:

أولاً: أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية¹:

يمكن حصر أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في العناصر التالية:

1- سعي كل من المراجع الداخلي والخارجي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية وذلك من خلال فحصه وتقييمه لاستخراج نقاط القوة والضعف و مدى فعاليته.

2- يعتمد كلا المراجعين على نفس التقنيات تقريبا من خرائط تدفق الوثائق، الاستبيان، الفحص المستند..الخ.

¹ عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2004، ص41.

3- يهتم كلا المراجعين بمراجعة المعلومات المالية للعمليات التي تقوم المنظمة بها، ومحاولتهما منع التلاعب بأموال المنظمة والقضاء على الأخطاء وكل أشكال الغش.

4- التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والخارجي من أجل تجنب التكرار في أعمال المراجعة وتغطية كافة أنشطة المنظمة.

وهذا التعاون يتم إذا كانت هناك خلية خاصة بالمراجعة الداخلية داخل المنظمة تتميز بالاستقلالية عند قيامها بعمليات الفحص والتقييم.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

يمكن حصر أوجه الاختلاف في العناصر التالية¹:

1- **الهدف:** إن الهدف من المراجعة يختلف بين المراجع الداخلي والخارجي، فالأول معني باكتشاف الأخطاء والتلاعبات ومنع حدوثها وكذا خدمة المراجع الخارجي، فحين أن المراجع الخارجي يهدف إلى إبداء رأي موضوعي حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية في شكل تقرير شامل لنتائج عملية المراجعة.

2- **التعيين:** المراجع الداخلي يعين من الإدارة العليا في المنظمة المدير بينما يعين المراجع الخارجي من طرف مجلس الإدارة.

3- **الاستقلالية:** المراجع الداخلي أقل استقلالية من المراجع الخارجي وبصفة عامة يمكن حصر أوجه الاختلاف في الجدول رقم (1.1) المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية:

1 سعاد شجري معمر، التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مالية مؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص18.

جدول رقم 1.1 الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

المراجعة الخارجية	المراجعة الداخلية
تنفيذ عملية المراجعة من طرف شخص مستقل تماماً عن المنظمة	تنفيذ مهمة المراجعة من شخص داخل المنظمة
تعتبر إجبارية أي إلزامية على المنظمة فالمشرع يفرض عليها مراجعة محافظ الحسابات و بالتالي تساعد على اتخاذ القرارات من خارج المنظمة	تعتبر اختيارية للمنظمة فإنشاؤها يدخل ضمن استراتيجيات وأهداف المنظمة وبالتالي تساعد على اتخاذ القرارات داخل المنظمة
المراجعة في العمليات قصد تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية و مصداقية المعلومات المالية مراجعة جزئية	المراجعة في العمليات هدفها وضع تحسينات وتطبيق صحيح للإجراءات، فالمراجعة لا يقتصر على الجانب المالي فقط بل يشمل العمليات الأخرى مراجعة شاملة
يكون المراجع مستقل تماماً عن إدارة المنظمة في كل عمليات الفحص و التقييم	من الضروري أن يكون المراجع مستقل عن الخزينة و مصلحة المحاسبة و كذا باقي وظائف المنظمة لكنه يبقى تابعاً للأوامر الصادرة عن إدارة المنظمة
تكون بصفة دورية يحددها المراجع حسب برنامج تدخلاته (مراجعة ختامية)	مراجعة العمليات تكون في المنظمة بصفة مستمرة على مدار أيام السنة

المطلب الثاني: ماهية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتعريف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ونبين أهدافه وأهميته وذلك كما يلي:

أولاً: مفهوم التكامل:

يمكن توضيح مفهوم التكامل من خلال التعريفات التالية¹:

التعريف الأول: تناولت (IFACI) التكامل على أنه: المراجعين الخارجيين يستعملون نتائج المراجع الداخلي، لأجل تقديم أعمالهم بكيفية جيدة، وبشرط أن المراجعين الداخليين يحافظون على استقلالهم ونوعية كفاءة أعمالهم.

التعريف الثاني: هو نطاق عمل كل من المراجع الداخلي والخارجي هو الفحص المحاسبي للسجلات المالية للتأكد من خلوها من الأخطاء والغش وما يرتبط من الفحص لأنظمة الرقابة الداخلية فإن مهمة كل منهما مكتملة للآخر.

التعريف الثالث: عرف التكامل على أنه: تعاون بين المراجع الداخلي والخارجي لزيادة جودة عملية المراجعة وتقليل تكاليفهما. يساهم التعاون والتنسيق بينهما في أداء أعمال المراجعة إلى زيادة كفاءة عملية المراجعة

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا:

– مساهمة التنسيق والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في الحد من الازدواج وتكرار العمل الموكل لهما

– التنسيق والتعاون بين المراجع الداخلي والخارجي يؤدي إلى وفرة الوقت لكلاهما للتركيز أكثر على أعمال الفحص والتحقق

¹ حمد شقير، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مجلة المدقق، العدد 42، مايو 2000، ص 10.

- التنسيق والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يجنب ظاهرة تكرار العمل وبالتالي التقليل من النفقات.

- التكامل الإيجابي يؤدي إلى تبادل المنافع والمصالح بين المراجع الداخلي والخارجي.

ثانياً: أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

يعتبر التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية أحد الآلية الممكنة من تحسينات مستويات أداء المراجع الداخلي والخارجي على السواء ومن ثمة تحسين الخدمة المقدمة من هؤلاء المراجعين سواء للإدارة أو الأطراف الخارجية عنها، على افتراض أن هذين المراجعين يتقيدان بالنصوص والمعايير والإجراءات المؤطرة للنوعين. يمكن أن نحدد أهمية التكامل انطلاقاً من الزوايا الآتية¹:

- من زاوية المراجع الخارجي.

- من زاوية المراجع الداخلي.

- من زاوية المنظمة.

- من زاوية الأطراف الخارجية عن المنظمة.

1: من زاوية المراجع الخارجي:

تبرز أهمية التكامل للمراجع الخارجي في الآتي:

ثقة واطمئنان المراجع الخارجي في نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المنظمة، لاعتبار أن المراجعة الداخلية تسعى إلى تقييم هذا النظام للوقوف على فاعليته.

- اطمئنان المراجع الخارجي على دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر، لأن المراجعة الداخلية قد فحصت المستندات وراجعت النظام المحاسبي ووقفت على مدى

¹ جيهان عبد المعز علي، تحليل آثار الأهمية النسبية والمخاطر الحتمية وذاتية التأكيدات على نطاق اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي عند أداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص4.

الالتزام بالطرق والمبادئ المحاسبية، وكذلك مدى صلابة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في قسم المحاسبة.

– إن المراجعة الداخلية التي عادة تكون شاملة بجميع البنود تسهم بشكل كبير في إنقاص كلفة المراجعة الخارجية، وكذلك توفير الوقت للسماح للمراجع الخارجي من فحص بنود أخرى.

– أخذ في حساب المراجع الخارجي كفاءة أداء المراجع الداخلي بما يخدم الأهداف المتوخاة من المراجعة.

– إن كبر حجم المؤسسات وتوزيعها جغرافيا يحتم على المراجع الخارجي من زيادة ساعات العمل بما يتناسب وطبيعة المنظمة، لذا وفي ظل وجود مراجعة داخلية كوظيفة لدى الإدارة فهي تراقب مختلف أجزاء هذه المنظمة سواء في المنطقة الواحدة أو في المناطق الأخرى، إن هذا الشكل يسمح للمراجع الخارجي من توجيه عملية المراجعة في المناطق أو الأجزاء التي لم يشملها برنامج المراجعة الداخلية.

2: من زاوية المراجع الداخلي:

تعتبر المراجعة الداخلية أحد الآلية الموجهة لعملية المراجعة الخارجية فضلا على المصدر ثقة واطمئنان لدى المراجع الخارجي، فهي بذلك محل اهتمام الإدارة والمراجع الخارجي على السواء تبرز أهمية التكامل في هذه الزاوية في العناصر الآتية¹:

– إن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المنظمة من قبل المراجع الخارجي من شأنه إن يسمح بكشف بعض الأخطاء والتدليس التي لم يستطع المراجع الداخلي أن يكشفها، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها والتي نوجزها في الآتي:

¹ جمال أمناش، أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة، دراسة حالة شركة توزيع الوسط للكهرباء والغاز، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2012، ص 161-162.

- 1- عدم كفاية معايير المراجعة الداخلية.
- 2- عدم تأهيل المراجع الداخلي.
- 3- عدم الاستناد لخطوات عملية واضحة للمراجعة.
- 4- ضعف نظام الرقابة الداخلية.

3: من زاوية المنظمة:

مما لا شك فيه أن المراجعة الداخلية أتت لسد حاجات الإدارة الرقابية على الأجزاء المختلفة للمنظمة كما جاءت المراجعة الخارجية لإبداء الرأي الفني المحايد حول مدى دلالة عناصر القوائم المالية الختامية عن المركز المالي الحقيقي للمنظمة، بمعنى هل القوائم المالية الختامية تعتبر فعلا على مستوى الأداء الإداري في المنظمة، فتكامل النوعين يدر على المنظمة فوائد من أهمها¹:

- توفير معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت والمكان المناسبين.
- تأكيد سلامة الأنظمة المعلوماتية المفحوصة وكذا متانة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المنظمة.
- بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري.
- إعلام الإدارة عن مواطن الضعف من خلال الآراء حول الأنظمة المعلومات، مسار المعالجة وإلى غير ذلك، مما يسمح لها القضاء على هذه المواطن.
- تكوين بنك للمعلومات عن طريق أوراق عمل المراجع، تقارير وملف المراجعة.
- خفض تكاليف المراجعة عن طريق التكامل بين النوعين وباستبعاد ازدواجية العمل.

¹ مسعود صديقي، محمد براق، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09-08 مارس، 2005، ص2.

- فحص أعمال الفروع المختلفة للمنظمة الواحدة، بما يسمح من بسط الرقابة المستمرة للإدارة عليها.

4: من زاوية الأطراف الخارجية عن المنظمة:

تعتبر الأطراف الخارجة عن المنظمة (المستثمرين الحاليين أو المحتملون، البنوك، إدارة الضرائب، صناديق الاستثمار، البورصة، المحللون الماليون... الخ) أهم مستعملي رأي المراجع الخارجي فإدراك هؤلاء الأطراف بأهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية يجعل مصداقية هذا الرأي يتوقف على درجة التكامل بين النوعين.

ثالثاً: أهم الفوائد المترتبة عن التكامل في ما يلي:

- اطمئنان هؤلاء الأطراف عن الرأي المعبر عنه من قبل المراجع الخارجي.
- شمولية الرأي لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين.
- اطمئنان أصحاب المنظمة عن أموالهم.
- الضخ المتوالي بالمعلومات المفحوصة والتي تعبر عن الواقع الفعلي للعنصر، مما يسمح للأطراف من اتخاذ على ضوءها قرارات مختلفة، قد تكون تمويلية كالبنك وقد تكون جبائية وقد تكون من المستثمرين المحتملون، بمعنى كل على حسب موقعه في البيئة الخارجية للمنظمة.

رابعاً: أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

يمكننا تحديد أهم أهداف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في النقاط

التالية¹:

- 1- تغطية أعمال المراجعة لكافة أنشطة المنظمة.
- 2- الحد من التكرار وازدواجية العمل.
- 3- تنفيذ أعمال المراجعة بجودة عالية.
- 4- تخفيض تكلفة أعمال المراجعة.
- 5- مساعدة المنظمة في تحقيق أهدافها بنجاح.

المطلب الثالث: مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

أولاً: مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

إن نظام المراجعة الداخلي الذي تطبقه الإدارة من خلال موظفيها يدخل ضمن نطاق المراجع الخارجي، الأمر الذي يتطلب تنسيق بينهما في إيجاد التكامل المطلوب بين الطرفين. ومن بين مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية مدى اعتماد كل منهما على الآخر في تادية مهامهم يستطيع المراجع الخارجي الاعتماد إلى حد كبير على المراجعين الداخليين في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلي ينفذ بطريقة مرضية، وفي تقييم البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الاعتماد عليه، والحصول على مساعدات مباشرة من المراجعين الداخليين كالأشترك في الجرد الفعلي للنقدية خلال الفترة المالية، والزيارات إلى الفروع المتعددة للمنظمة، ويمكن للمراجعين الداخليين أن ينسقوا برنامج المراجعة مع المراجعين الخارجيين بحيث يستفيد المراجعين الخارجيين منه التحقق من بعض الآلات مثل تحقيق الأصول الثابتة والحصول على مصادقات من العملاء وتحضير كشوف ومرفقات بعض بنود الميزانية. فإذا

¹ عبد الوهاب بن يحيى، أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة (دراسة حالة وحدة مطاحن الحنونة بالمسيلة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص70.

اطمأن المراجعين الخارجيين إلى أن المراجع الداخلي كافي لكي يستطيعوا أن يقللوا من مدى فحصهم للتفاصيل والتشاور بين الاثنين يوفر عليهم كثيرا من العمل.

إن درجة اعتماد المراجعين الخارجيين على المراجعين الداخليين تختلف في كل منظمة تكون موضعا للمراجعة، فقد ظهر في دراسات عديدة أن الاعتماد على المراجعين الداخليين قد بدأ يأخذ مكانه المناسب، وأن هناك ميلا عاما لدى المراجعين الخارجيين لإدراك وفهم تأثير المراجعين الداخليين في جميع المجالات، ومن الواضح أن الميل العام بدأ يتزايد عن طريق قيام المراجعين الخارجيين بتحسين معرفتهم عن أداء المراجعين الداخليين، وكيف أنه قد يكون منتشرًا وبدرجات متفاوتة في كثير من أعمال المراجعة المترابطة. وقد يكون هذا الميل نتيجة تعايش المراجعين الداخليين مع المراجعين الخارجيين الخاصة بمنظمتهم. ومن بين المجالات التي يستفيد المراجع الخارجي على المراجع الداخلي هي¹:

1- في مجال فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنظمة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمنظمة أحد عناصر المراجعة الداخلية وهو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المراجع في تنفيذ مهمة المراجعة الخارجية، فعند فهمه لهذا النظام وكذلك درجة فعاليته حدد المراجع طبيعة ونطاق توقيت ومدى إجراءات مراجعته ليتمكن المراجع من فهم تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال:

1. استخدام طريقة توصيف لإجراءات النظام على ضوءها حدد نقاط ونقاط

الضعف في النظام.

2. الاستفادة من عمل المراجع الداخلي للمنظمة.

¹ محمود عبد السلام محسن، مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية، دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في قطاع غزة، بحث قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص3.

2- في مجال تقدير مخاطر المراجعة والتقليل منها إلى المستوى المقبول:

إن مخاطر المراجعة التي تواجه مراجعي المنظمة سواء المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي كثيرة منها:

1. خطر السيولة أي عدم قدرة المنظمة على الوفاء بالتزامات اتجاه العملاء في أي وقت.

2. خطر ضياع المستندات أو الملفات التي تثبت العمليات.

ولتخفيض مستوى هذه المخاطر وغيرها من المخاطر الأخرى إلى المستوى المقبول يعتمد على قدرة نظام الرقابة الداخلية للمنظمة وكفاءة وسلامة التنفيذ لإجراءاته من قبل القائمين عليه وهذه أهم أعمال المراجع الداخلي بالمنظمة التي يجب عليه تحقيقها، ويحكم تواجهه الدائم بالمنظمة، فإنه يسعى إلى تقوية نظام الرقابة الداخلية بصورة مستمرة من خلال تقييمه المستمر القائم على أساس المخاطر لهذا النظام، ومتابعته المستمرة لمدى التزام موظفي المنظمة في إنجازهم لمهامهم وفق الإجراءات والتعليمات التي نصت عليه الأنظمة والسياسات الداخلية بالمنظمة¹.

ثانياً: اعتماد المراجع الداخلي على عمل المراجع الخارجي:

إن تأهيل وخبرة المراجع الخارجي المكلف بأعمال المراجعة الخارجية زاد من ثقة المراجع الداخلي وازدادت قناعته في أهمية وضرورة الاستفادة من عمل المراجع الخارجي في تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بالمنظمة وتتمثل أوجه الاستفادة في الآتي:

1. إن توفر خدمات المراجع الخارجي تساعد المراجع الداخلي في تعزيز وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية في المنظمة والتي تعتبر أهم أهداف إدارة المراجعة الداخلية في المنظمة وتحقيقها يحتاج إلى جهود كبيرة ومتابعة مستمرة من المراجع الداخلي للمنظمة إلا أن وجود

¹ ليندة تيقرين، عائشة أوشتيح، التكامل الوظيفي بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، دراسة حالة بين مكتب محافظ الحسابات والمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محمد أوالحاج، البويرة، 2014-2015، ص123-124.

وتوفر خدمات المراجع الخارجي كان له الدور الكبير في مساعدة المراجع الداخلي على تحقيق أهدافه.

2. استفادة المراجع الداخلي بالمنظمة من أعمال المراجع الخارجي في تفادي أي جوانب قصور أو ضعف في عملهم وبالتالي تحسين وتطوير عملهم باستمرار حيث أن المراجع الخارجي خلال قيامه بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم بتقييم عمل إدارة المراجعة الداخلية للمنظمة من خلال ما يلي:

- فحص وتقييم لبرامج وأوراق عملها وتقارير المراجع الداخلي بالمنظمة.
- فحص سياسات وتوجيهات إدارة المنظمة بخصوص وظيفة المراجعة.
- تقييم موقع إدارة المراجعة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة.
- الحصول على الاستفسارات من إدارة المنظمة والعاملين لإدارة المراجعة الداخلية.
- تحديد جوانب القصور والضعف في العمل واقتراح المعالجات المناسبة لتفاديها، ومن جوانب الضعف والقصور لصد ما يلي¹:

1. الأمور التي تضعف استقلالية المراجع الداخلي في المنظمة أثناء تنفيذ مهامه.

2. نواقص في وثائق عمله.

3. عدم شمولية مراجعته لكافة أنشطة المنظمة.

4. إضفاء الصفة القانونية والثقة في القوائم المالية للمنظمة التي تم مراجعتها واعتمادنا من قبل المراجع الداخلي للمنظمة حيث أن المراجعة المالية التي يقوم المراجع الداخلي للقوائم المالية للمنظمة ومصادقته عليها لا تكسبها الصفة القانونية والثقة أمام مستخدميها خاصة الملاك، مصلحة الضرائب، البنوك وغيرهم أما إذا تم مراجعتها من قبل المراجع الخارجي والمصادقة عليها فهي تلقى قبولاً من طرف الأطراف السابقة.

¹ ليندة تيقرين، عائشة أوشتيح، مرجع سابق، ص 124-126.

5. من خلال تقارير المراجع الخاصة بنتائج مراجعته لأنشطة المنظمة وبالذات تقارير المراجعة الإدارية، المراجع الداخلي يستفيد من تلك التقارير من ملاحظات وتوصيات، ويأخذها بعين الاعتبار أثناء التخطيط وإعداد برنامج المراجعة الداخلية وتحديد الجوانب التي تتطلب منه تركيزاً أكثر عند قيامه بالمراجعة وبالتالي توفير كل من الجهد والوقت.

6. يقوم المراجع الداخلي للمنظمة بوضع خطة مراجعته الداخلية بتقدير المخاطر لجميع إدارات المنظمة وأنشطتها وأن يأخذ بعين الاعتبار نتائج عملية التقييم التي قام المراجع المخاطر وجود أخطاء هامة على مستوى القوائم المالية وعلى مستوى أرصدة حسابات المنظمة حيث تساعد تلك النتائج المراجع الداخلي في تحديد طبيعة إجراءات مراجعته وتحديد الحسابات التي تحتاج منه تركيز وجهد أكبر.

7. إن الاجتماعات التي تتم بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي للمنظمة لمناقشة الميزانية ومدى توافقها وعرض البنود فيها مع معايير المحاسبة وتفسيراً يفيد المراجع الداخلي في تعزيز فهمه لمعايير المراجعة الدولية.

8. استفادة المراجع الداخلي من خبرة المراجع في المراجعة الحسابية فقد تظهر في بعض الأحيان خلافات في وجهات نظر بين المراجع الداخلي للمنظمة وإدارة المنظمة حول مدى سلامة وصحة تطبيق بعض الإجراءات المحاسبية، وفي هذه الحالة يتدخل المراجع ويقدم رأيه لحل هذه الإشكاليات المحاسبية لما له من تأهيل وخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة.

9. الاسترشاد ببرنامج مراجعة.

10. المراجع حتى يتمكن المراجع الداخلي للمنظمة من تحسين وتطوير برنامج مراجعته الداخلية وإدخال بعض التعديلات على إجراءات تلك البرامج خاصة إجراءات مراجعة الجانب المالي.

المطلب الرابع: وسائل تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

من خلال ما تم تناوله في هذا المبحث، فقد تبين أن أوجه التكامل والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي واسعة ومتوفرة، وهذا التكامل لا شك أنه ما تحقق إلا من خلال تضافر مجموعة من الوسائل، وهذه الوسائل قد تطرقت إليها معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، حيث حدد في أربع وسائل هي¹:

1. الاجتماعات الدورية بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

2. اطلاع كل منهما على برامج مراجعة وأوراق عمل الآخر.

3. تبادل التقارير ورسائل الإدارة.

4. تبادل الخبرات والتقنيات والمعرفة.

وفيما يلي شرح لتلك الوسائل والاجتماعات الدورية بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك:

أولاً: الاجتماعات الدورية:

يتم في الاجتماعية الدورية مناقشة خطة عمل المراجع الداخلي وخطة عمل المراجع الخارجي لتنسيق الأعمال. والتأكد من تغطية المراجعة لكافة أنشطة المنظمة، ومنع ازدواجية العمل، وكذلك تبادل المعلومات الفنية المتعلقة بكفاءة النشاط، وإبلاغ كل منهما للآخر بأي معلومات أو أمور قد تتكشف له أثناء تنفيذه لمهامه ولها تأثير مهم على عمل الآخر.

¹ عبدالسلام عبدالله أوسرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص124.

ويجب جدولة تلك الاجتماعات أثناء عملية المراجعة، لضمان التنسيق الأفضل لأعمال المراجعة والاستكمال الكفؤ لها وفي الوقت المناسب، ولتحديد ما إذا كانت نتائج عملية المراجعة المنفذة تتطلب تسويات في نطاق العمل المخطط.

ثانياً: إطلاع كل منهما على برامج مراجعة وأوراق عمل الآخر:

تعتبر هذه الوسيلة من أهم وسائل تحقيق التكامل بين عمل المراجع الداخلي وعمل المراجع الخارجي. حيث من خلالها يستطيع كل منهما معرفة أساليب وإجراءات ونطاق عمل الآخر بها، وكذلك معرفة مستوى الخبرة والمهارة التي يتمتع الطرف الآخر، وعلى ضوء ذلك يقوم الطرفين بتنسيق أعمالهما، وبالتالي الاطمئنان إلى أن تغطية المراجعة شاملة، واتخاذ كل طرف قراره بمدى اعتماده على عمل الآخر. ولضمان فعالية التكامل من خلال هذه الوسيلة، فإنه لا بد من حصول قناعة وقبول معقول لبرامج مراجعة وأوراق عمل المراجع الداخلي من قبل المراجع الخارجي، وكذلك حصول قناعة وقبول معقول لبرامج مراجعة وأوراق عمل المراجع الخارجي من قبل المراجع الداخلي.

ثالثاً: تبادل التقارير ورسائل الإدارة:

من خلال هذه الوسيلة يتمكن كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من تعديل نطاق عمله اعتماداً على تقرير الآخر. إضافة إلى ذلك فإن المراجع الداخلي يحتاج إلى فهم وقبول لرسائل إدارة المنظمة المرسلّة إلى المراجع الخارجي، حيث تساعد المواضيع التي تم مناقشتها في رسائل الإدارة المراجع الداخلي في تخطيط العمليات موضع الاهتمام لعمل المراجع الداخلي في الفترة القادمة. وبعد فحص رسائل الإدارة والبدء في أي عمل تصحيحي مطلوب بواسطة أعضاء الإدارة ومجلس الإدارة، يجب على المراجع الداخلي التأكد من أن العمل التصحيحي قد تم القيام به.

رابعاً: تبادل الخبرات والتقنيات المعرفة:

من خلال هذه الوسيلة يتمكن كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من إجراء اتصالات وتنسيق ناجحين بينهما، وتحقيق تكامل فعال بين أعمالهما، الأمر الذي ينعكس على

تنفيذهما لأهدافهما بكفاءة وفاعلية، وبالتالي تحقيق أفضل النتائج الممكنة للمنظمة. وأهم تلك النتائج هي حسن تسيير المنظمة ونجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة.

ومن الأمثلة على تبادل الخبرات والتقنيات والمعرفة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ما يلي:

1. يجب أن يتأكد مدير المراجعة الداخلية من أن أساليب وطرق ومصطلحات المراجع الخارجي مفهومة بدرجة كافية بواسطة المراجعين الداخليين، لتمكين مدير المراجعة الداخلية من:

- تقييم عمل المراجع الخارجي بغرض الاعتماد عليه.

- التأكد من أن المراجعين الداخليين والذين يؤدون عملاً يحقق أهداف المراجعة الخارجية، يستطيعون الاتصال بالمراجع الخارجي بفاعلية.

2. يجب أن يوفر مدير المراجعة الداخلية معلومات كافية لتمكين المراجعين الخارجيين من فهم أدوات وطرق ومصطلحات المراجعين الداخليين، لتسهيل اعتمادهم على العمل المنجز بواسطة المراجعين الداخليين. بالإضافة إلى وسائل تحقيق التكامل، فإن هناك وسيلة أخرى نعتبرها هامة جداً في سبيل تعزيز وزيادة درجة التكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، هذه الوسيلة هي فكرة الملف المشترك. فمن خلالها يتمكن المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من تنسيق أعمالهما بصورة أكثر فاعلية، بالإضافة إلى زيادة درجة اعتماد كل منهما على عمل الآخر. ويحتوي الملف المشترك على ما يلي:

- خرائط تدفق النظم.

- سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية.

- برامج وأوراق عمل المراجعة.

- التقارير التي تحتوي على نواحي الضعف والتغيرات الرقابية التي يتم إعدادها بواسطة المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

الفصل الثاني: حوكمة الشركات والأداء المالي.

المبحث الأول: حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: الأداء المالي.

المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية

والمراجعة الخارجية و تفعيل مبادئ الحوكمة و الأداء

المالي.

مقدمة الفصل:

تعدّ الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميز الأداء، وهي متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات، والمؤسسات في مختلف دول العالم، وقد زاد الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدتها العالم، التي فجرها الفساد الإداري والمالي، وسوء الإدارة بين المديرين التنفيذيين في الشركات، وبين الأداء المالي لتلك الشركات مما أدى الى صعوبة جذب المستويات الكافية من رأس المال، هذا ما جعل المستثمرين يطالبون بوجود مبادئ سليمة تضمن حماية حقوقهم، وبالتالي أصبحوا قبل توجيه استثماراتهم يبحثون عن المؤسسات التي تتميز بوجود هياكل سليمة للحوكمة داخلها، كما ان إزفاء ظروف عدم التأكد فرضت التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات، والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء المالي، الامر الذي دفع إلى الاهتمام بمفهوم الحوكمة واثرها على الأداء المالي.

ولأهمية ما سبق ، هذا الفصل يتناول حوكمة الشركات، و الأداء المالي، والعلاقة بينهما، والعلاقات بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: حوكمة الشركات:

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات بأنها مجموعة المعايير السلوكية، والأخلاقية التي تنظم عمل مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والموظفين بشكل عام في الشركات، وتهدف إلى تحقيق توازن بين مصالح الأطراف المختلفة، وتتميز بعدم الإلزام القانوني لها.

وتمثل النظم والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق ما تهدف إليه المبادئ من خلال الالتزام القانوني بها وربطها بتحقيق سياسة المسؤولية والمساءلة، فمن خلال السلطات والمسؤوليات الممنوحة للأطراف المختلفة المشتركة في عملية حوكمة الشركات يتم وضع القواعد اللازمة لمساءلتهم.

وقد صدرت العديد من المبادئ، والقواعد عن جهات دولية وإقليمية، وذلك بهدف تطبيق حوكمة جيدة، وتعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أشهر هذه المبادئ.

وعليه سوف نتناول في هذا المبحث، المطلب الأول ماهية حوكمة الشركات، والمطلب الثاني الأطراف التي تتأثر بحوكمة الشركات، والمطلب الثالث مبادئ حوكمة الشركات، والمطلب الرابع حوكمة الشركات والأزمات المالية.

المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات:

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات:

اختلفت النظرة إلى أصل كلمة حوكمة من كاتب إلى آخر، فيرى البعض بأن لفظ الحوكمة يعود إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ريان السفينة الإغريقية، ومهارته في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير، والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة، وسلوكيات نزيهة شريفة في الحفاظ على أرواح، وممتلكات الركاب، ورعايته، وحمايته للأمانات، والبضاعة التي في عهدته لأصحابها، ودفاعه عنها ضد القرصنة، وضد الأخطار التي تتعرض لها أثناء

الإبحار، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول، ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالماً، أطلق عليه التجار وخبراء البحار: "القبطان المتحوكم جيداً" ¹ "Good Governer".

ومن ثم فقد نمت وترعرعت بدايات الحوكمة في علوم البحار، ومدارس التعليم، والتدريب وكذلك في القوانين البحرية، وكانت الحوكمة تعني في هذه البدايات مجموعة من القيم النبيلة الراسخة والأعراف، والتقاليد البحرية، والتي توضح ما يجب، وما يتعين، وما لا يجب، وما لا يتعين، أي تحدد طريق الصواب والخطأ، وتوضح حقوق، والتزامات القبطان، والبحارة العاملين معه، وركاب السفينة وحدود مسؤولية كل منهم والإجراءات التي يمارسها كل منهم، ومن هنا اهتمت الحوكمة بوضع القيود المتحكمة، وصياغة الضوابط الحاكمة لجميع الأطراف².

ويرى البعض الآخر بأن لفظ الحوكمة أو الحكمانية يرجع إلى لفظ "حكمة" وتعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، أو معرفة الحق لذاته، ومعرفة الخير لأجل العمل به، مثلما تعني العلم والعدل³، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ...) ⁴.

1. نشأة حوكمة الشركات وتطورها:

إن تطور الأفكار والمفاهيم المتعلقة بحوكمة الشركات كان تطوراً بطيئاً بشكل يثير الدهشة فلا زالت أطر العمل الرئيسية أكثر ارتباطاً بطرق التفكير التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر أكثر من ارتباطها بالحقائق المعقدة للعمل المعاصر. وبالرغم من أن القرن العشرين قد شهد نمواً ضخماً في الأفكار، والنظريات المتعلقة بالإدارة، إلا أن موضوع حوكمة الشركات قد ظل بعيداً عن الأضواء حتى وقت قريب... وبينما شهد القرن التاسع عشر إرساء أساسات فكرة الشركة بشكلها المعاصر، فقد كان ذلك القرن بامتياز هو قرن الرواد (الملاك المؤسسين)، فإذا كان القرن العشرين هو قرن الإدارة بلا منازع، فقد شهد ذلك القرن نمواً غير طبيعي لنظريات الإدارة، والخدمات الاستشارية المتعلقة بالإدارة، وتدريس الإدارة،

¹ النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع، ديسمبر، 2007، ص30-31.

² محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2005، ص7.

³ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص8.

⁴ سورة لقمان، الآية 11.

وكلها مظاهر إن دلّت على شيء، فإنها تدل على الاستغراق التام في الاهتمام بالإدارة، والذي شهده ذلك القرن.

أما القرن الحادي والعشرين فتدل بشائره على أنه سيكون وبحق قرن الحوكمة، حيث بدأ التركيز على إضفاء الشرعية، والفعالية على عملية ممارسة السلطة على كيانات الشركات في مختلف أنحاء العالم¹.

على الرغم من ذلك فإن مصطلح حوكمة الشركات قد يثار حوله بعض الغموض، ويرجع ذلك لثلاثة أسباب رئيسية مرتبطة بحدثة هذا الاصطلاح وهي ما يأتي:

1- على الرغم من أن مضمون حوكمة الشركات، وكثير من الأمور المرتبطة به ترجع بنودها إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تناولتها نظرية المشروع، وبعض نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن هذا الاصطلاح لم يعرف في اللغة الإنجليزية، كما أن مفهومه لم يبدأ في التبلور إلا منذ قرابة عقدين أو ثلاثة عقود.

2- يتمثل السبب الثاني في عدم وجود تعريف قاطع، وواحد لهذا المفهوم، فالبعض ينظر إليه من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة، واستمرارها في الأجل الطويل. وآخرون يعرفونه من الناحية القانونية على أنه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أم غير كاملة، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى. وفريق ثالث ينظر إليه من الناحية الاجتماعية، والأخلاقية مركزين بذلك على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية، أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة.

¹ الجمعية المصرية لشباب الأعمال، دليل حوكمة الشركات العائلية، مطابع متروبول، القاهرة، أكتوبر 2006، ص 21-

3- يرجع غموض هذا المصطلح إلى أن هذا المفهوم مازال في طور التكوين، وما زالت كثير من قواعده، ومعاييره في مرحلة المراجعة والتطوير¹.

عند البحث في اللغة العربية لإيجاد المعنى لمصطلح (Corporate Governance) نجد أن كلمة "Corporate" تعني متحد أو مشترك، وكلمة "Corporation" تعني (شركة، نقابة، أو منظمة)، وفي سياق المعنى المتعلق بإدارة منظمات الأعمال فإن الكلمتين تعنيان (شركة، أو منظمة، أو مؤسسة).

أما كلمة "Governance" فتعني كلمة (حوكمة أو حاكمية)، كما تسمى في بلدان عربية عديدة كلبنان مثلاً، والفعل هو "Govern"، وتعني: (يحكم، يتحكم، يوجه، أو يؤثر تأثيراً) ومعناها كذلك: (يقرر، أو يحدد، أو يهيمن، أو يسيطر، أو يمارس السلطة، والإدارة)².

وبالتالي فإن مصطلح (الحوكمة) هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح "Corporate Governance"، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: (أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة)³.

2. المقصود بحوكمة الشركات:

انتشر مفهوم حوكمة الشركات بشكل واضح على المستوى العالمي، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد له فيما بين المختصين، والمهتمين بتطبيقه، حيث يعرف عن طريق الهدف منه أو الغرض، أو وجهة نظر الجهة التي تصدر التعريف.

¹ سميحة فوزي، تقييم حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم (82)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، أبريل 2003، ص3.

² صالح حسين علي حسين، أساليب ممارسة وإدارة السلطة في الشركات قضايا عامة، إتحاد المصارف العربية، عمان، 2005، ص19.

³ محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، يونيو 2007، ص4.

وفيما يلي بعض التعريفات لحوكمة الشركات هي ما يأتي:

يرى أحد الباحثين بأن أسلوب ممارسة السلطة هو "نظام، وليس نتيجة، ويمكن تعريفه على أنه نظام عال من الرقابة للمنظمة".

كما تقول جمعية المحاسبين الكندية: إن الهدف من أسلوب إدارة السلطة هو تشجيع قيام شركات تنافسية قوية ومجدية¹.

وفي عام 1999 عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **Organization for Economic cooperation and Development (OECD)** بأنها:

"تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين، وأصحاب المصالح، وهي بذلك توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة، ووسائل بلوغ تلك الأهداف، ومتابعة الأداء"².

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات، والتحكم في أعمالها"³.

ويُعرفها بعض الباحثون بأنها: "مجموعة من قواعد اللعب التي بموجبها يتم إدارة الشركة داخلياً، كما يتم وفقاً لها إشراف مجلس الإدارة على الشركة بهدف حماية المصالح، والاستثمارات المالية للمساهمين الذين قد يكونوا علي بعد آلاف الأميال من الشركة وبعيدين جداً عن إدارة الشركة"⁴.

¹ صالح حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 261-262 .

² Organization for Economic cooperation and Development (OECD), **Principle of Corporate Governance**, Jan, 2004, pp1-2.

³ البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرئيسية في الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس والخمسون، القاهرة، 2003، ص5.

⁴ كاترين كوشتا هليلينج، و جون سوليفان، ترجمة سمير كريم، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، ط3، القاهرة، 2003، ص2.

في حين عرفها احد الباحثين بأنها تتضمن وجود مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وغيرهم من أصحاب المصلحة، كذلك تقدم الإجراءات، والهياكل التي تستخدم للإدارة، وتوجيه أعمال، وشؤون الشركة من أجل ضمان تعزيز الأداء، والشفافية، والمساءلة بالشركة، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة¹.

كما عرفها أيضا أحد الباحثين في عام 2005 بأنها حالة **state of affaire**، وعملية **process**، واتجاه **atitute** وتيار **streem**، كما أنها في الوقت نفسه مزيج من هذا وذلك، وهي عامل صحة وحيوية، كما أنها نظام مناعة، وحماية، وتفعيل نظام يحكم الحركة، ويضبط الاتجاه ويحمي ويؤمن سلامة كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، ويضع من أجلها سياق أمان، وحاجز حماية فعال².

وفي عام 2006 عرّفت الجمعية المصرية لشباب الأعمال مصطلح حوكمة الشركات بأنه: الإطار المنظم للأنشطة التخطيطية، والإدارية، والتنفيذية في داخل مؤسسة ما، والعلاقة المنظمة لواجبات وحقوق العاملين بها، والتجسيد الملموس للحوكمة في مؤسسة ما هو مجموعة من القواعد المنظمة والكيانات المنفذة لها، والتي تضمن توازن الصلاحيات والمسؤوليات في هذه المنظمة³.

هذا، وتؤكد معظم التعاريف السابقة، وتتفق على مجموعة من المبادئ التي تتضمن الأفكار الآتية:

- وجود أنظمة رقابية بينية بين الأقسام المختلفة للمنظمة.
- العلاقات بين مجلس إدارة المنظمة، ومساهميها، والمتعاملين معها، وجميع أطراف المصالح.

¹ عبيد محمد بن سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص106.

² محسن أحمد الخضيرى، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص53-54.

³ الجمعية المصرية لشباب الأعمال، مرجع سابق، ص21.

- إن المنظمة تدار بالطريقة التي تخدم مصالح المساهمين، والمتعاملين معه¹.

و يمكن تعريف حوكمة الشركات بأنها: مجموعة من المبادئ والمعايير والنظم والإجراءات التي يمكن أن تتبعها مختلف المؤسسات؛ أي تطبيق لقاعدة تفعيل المبادئ (Principle to principal)، سواء في تعاملها مع الأطراف الداخلية لها أو الخارجية المحيطة بها، وذلك لضمان تحقيق أفضل النتائج في أقل مستوى من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها.

ثانياً: أهداف الحوكمة:

إن الأهداف التي تسعى الحوكمة إلى تحقيقها تكسبها الأهمية البالغة لعظم تلك الأهداف ومشروعيتها وأهميتها فيما يلي بعضاً من هذه الأهداف²:

1. تحقيق الشفافية المطلوبة لإدامة الشركات والمؤسسات المالية وتمكينها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف، إذ تضفي الحوكمة نمطاً من ثقافة الشفافية والوضوح بحيث يصبح ذلك النمط مهيمناً على السلوك الإداري والوظيفي لمنتسبي تلك المؤسسات.

2. زيادة الثقة في الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها لأن الاحتكام إلى تلك القواعد والمبادئ والآليات يشجع جواً من الثقة في الشركة ولوائحها وأنشطتها.

3. يضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمؤسسات، والمتمثلة في مجالس الإدارة وحملة الأسهم والأقسام والهيكل الإدارية المتفرعة عن جسم الشركة الرئيسي إلى غير هؤلاء ممن تهمهم أنشطة الشركة واستثماراتها، بعد إحداث التوازن بين المصالح التي قد تبدو متعارضة بين أطراف العمليات الإنتاجية أو الاستثمارية التي

¹ اتحاد المصارف العربية، الحكم الجيد في المؤسسات المصرفية والمالية العربية في ضوء المعايير المتعارف عليها دولياً، بيروت، 2004، ص45.

² شحاته السيد شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص23.

تمارسها تلك المؤسسات بحيث يتم رعاية جميع المصالح وحمايتها دون أن تتغول بعض المصالح على بعض.

4. العمل على جذب الاستثمارات واستقطابها فإن المنظمة التي تطبق قواعد الحوكمة ومعاييرها تكون أقدر من غيرها على جذب الاستثمارات لما تشيعه من الثقة والمصداقية في تعاملاتها، الأمر الذي يولد بدوره طمأنينة تجاه تلك الشركة وأنشطتها وممارساتها.

5. زيادة تنافسية الشركة التي تطبق معايير الحوكمة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها، لأن الحوكمة تعمل على رفع قيمة الشركة وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة، الأمر الذي يستتبع في الغالب زيادة حصتها في السوق.

6. مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية، تلك القواعد وتلك النظم التي يؤدي تطبيقها إلى تقليل الفساد وتحجيمه فوق ما يؤدي إليه من تقليل الأخطاء والانحرافات سواء كانت تلك الأخطاء متعمدة أو غير متعمدة.

7. حماية أموال المساهمين عبر توفير معلومات صحيحة وشفافة عن أنشطة الشركة والوضع المالي له بما يمكن المساهمين الحاليين والمتوقعين من اتخاذ قراراتهم بناءً على ما يظهر من الوضع المالي لتلك الشركات أو المؤسسات.

8. منع قيام مجلس الإدارة من الإضرار بمصالح المساهمين من خلال تحديد صلاحيات محددة لهم بحيث لا تؤدي تصرفاتهم إلى الإضرار بالأطراف الأخرى ذات العلاقة بأنشطة الشركة كالعملاء والدائنين أو المقرضين أو غيرهم.

9. تدعيم الشركات والمؤسسات المطبقة لمعايير الحوكمة لمراكزها المالية عبر تحقيق معدلات عالية من الربحية، مما يساهم في تقوية المركز المالي للشركة ويجعلها أكثر قدرة وقابلية على التطور وتوسيع مجال وحقل أنشطتها.

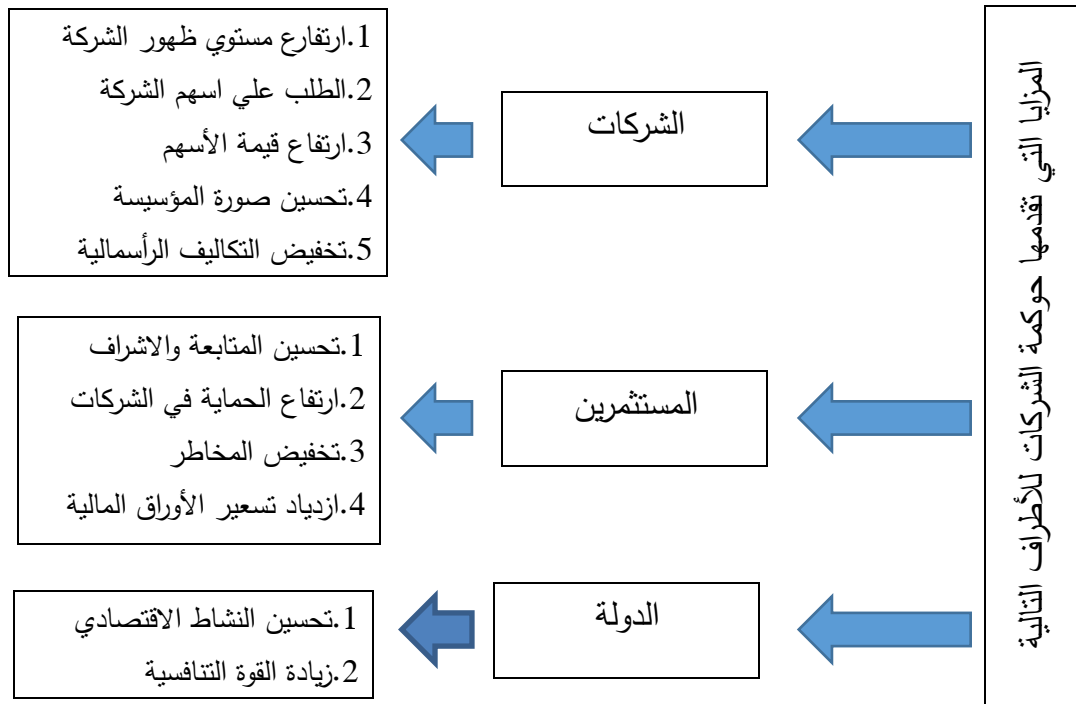
ثالثاً: مزايا الحوكمة:

تضمن الحوكمة تحقيق العديد من المزايا للفئات المختلفة منها ما يأتي:

بالنسبة للشركات، فإن الالتزام بالتطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يعمل على تحسين الصورة المؤسسية لها، وارتفاع ظهور الشركة، وزيادة الطلب على أسهم الشركات، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأسهم، كما تساعدها في الحصول على التمويل، وتوليد الأرباح، وتخفيض التكاليف الرأسمالية.

أما فيما يخص المستثمرين، فإن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يؤدي إلى ازدياد دقة تسعير الأوراق المالية، وتحسين إجراءات المتابعة والإشراف، وارتفاع درجة حماية حقوقهم في الشركات، وتخفيض المخاطر.

وعلى المستوى الدولي، فإن تطبيق الحوكمة يؤدي إلى زيادة قوة الشركات، وارتفاع قدرتها التنافسية، كما تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى تحسين درجة النشاط الاقتصادي. والشكل (1.2) يوضح المزايا التي تقدمها حوكمة الشركات للأطراف المختلفة.



المصدر: محمد مصطفى سليمان¹ الشكل (1.2)

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص93.

رابعاً: مجال الحوكمة:

إن مجال الحوكمة لا يقتصر على الأطراف ذات العلاقة والذين تربطهم علاقات تعاقدية بل إن أثر الحوكمة يمتد إلى أولئك الذين يتأثرون بالأنشطة الاستثمارية أو الائتمانية للأنظمة الاقتصادية، وبناء على ذلك فإن مجال الحوكمة ينتظم:

1. المؤسسات المالية¹:

تعد المؤسسات المالية سواءً أكانت مصارف أو صناديق استثمارية أو محافظ استثمارية أو مؤسسات تمويل غير مصرفية وكذلك شركات الوساطة المالية من أبرز الجهات المحتاجة إلى الدخول تحت مظلة الحوكمة وإعمال مبادئها ومعاييرها، الحوكمة السليمة تعتبر مهمة أكثر في المؤسسات المالية عن غيرها من المؤسسات الأخرى لأنها مؤسسات تعتمد على أموال الغير في تحقيق أرباح للملاك وهذا الغير يعتمد على الطبيعة الائتمانية لهذه المؤسسات. ومن هنا تبرز أهمية الحوكمة وتطبيقاتها في المؤسسات المصرفية من الطبيعة الائتمانية لهذه المؤسسات. أي بمعنى المنظمة المالية مؤسسة ائتمانية توفر الأمان وهي مستأمنة على أصول كل المستثمرين، وهي بذلك ملزمة بأن تعمل لمصلحتهم عندما تحتفظ أو تستثمر أو تتصرف بملكاتهم ولا تعمل لمصلحة المساهمين فقط، إن هذا مهم خصوصاً في المؤسسات المصرفية حيث يكون حجم عدم تماثل المعلومات أكبر من المؤسسات الأخرى. إنه لمن الصعوبة بمكان على الأطراف الخارجية أن تراقب أو تقيم مدراء المصارف، بالإضافة إلى قدرتهم (المدراء) على التأثير على مجلس الإدارة، وتعديل تركيبة مخاطر الأصول أو إخفاء معلومات عن جودة الأصول. والمؤسسات المالية والتي تعتبر أكثر المؤسسات الاقتصادية حاجة إلى الحوكمة تنقسم إلى :

• **مؤسسات مالية تقليدية:** وهي تلك المؤسسات التي لا تحتكم إلى أحكام الشريعة ولا تتعاطى بصيغ التمويل الإسلامي وإنما تحتكم إلى الفوائد الربوية، وبعض الخدمات الأخرى التي يدخلها الربا بصورة أو بأخرى، وهذه المؤسسات محتاجة إلى الحوكمة وإلى

¹ جمعة محمد الرقيب، المؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية ومدى حاجتها لحوكمة متطورة، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، اكااديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008، ص295.

قدر كبير من الشفافية والإفصاح، وهي أكثر المؤسسات المالية حاجة إلى الحوكمة نظراً لغياب الوازع الديني في الغالب والذي يمكن أن يكون بمثابة الكابح لشهوة الاستشراف للمال والتطلع للكسب السريع على حساب الأمانة والإنصاف، و لعل ما عانتها بعض أكبر هذه المؤسسات المالية من انهيارات واختلاسات كثيرة يوضح مدى حاجة تلك المؤسسات للحوكمة بمبادئها ومعاييرها المختلفة.

• **المؤسسات المالية الإسلامية:** وهي تلك المؤسسات التي تحتكم إلى أحكام الشريعة وتتعاوى بصيغ التمويل الإسلامية المختلفة¹، وهذه المؤسسات ليست مستغنية عن الحوكمة بل هي بحاجة إليها وإن كانت داخلية تحت مظلة التمويل الإسلامي ومتعاوية بصيغه المختلفة، خلافاً للاعتقاد السائد المتمثل في عدم أو قلة حاجة تلك المؤسسات للحوكمة لما تحتكم إليه من قواعد أخلاقية، وهذا ما يؤكد الدكتور جمعة الرقيب، حيث يقول: (ويعتقد بعض المفكرين المسلمين أن المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية محصنة من نقائص مشكلة الوكالة بما يصاحبها من حب المصلحة الشخصية على حساب مصلحة الأطراف الأخرى ذات العلاقة، إذ يدعون أن هذه المؤسسات لديها إحكام أفضل بسبب الوازع الديني والأدبي الذي يدفع الإدارة والملاك بأن يتصرفوا بشكل أخلاقي، إلا أن الالتزام الديني للمديرين والملاك لا يمكن أن يعتبر وحده دون وجود الضوابط المناسبة ضمان كاف لحماية مصالح الأطراف الأخرى . والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية إسلامية ليست استثناء من هذا فالمؤسسات المالية الإسلامية هي الأخرى عرضة لأن تعاني من اختراق المسئوليات الأستثنائية وعرضة لعدم تماثل المعلومات).

• **الحوكمة في المصارف:**

تظهر الحاجة لتحليل مفهوم حوكمة الشركات في المصارف، وذلك لما تفرضه الطبيعة المصرفية لإحكام الرقابة عليها، فحوكمة المصارف هو إطار عملية معقدة يشمل مساهمي المصرف ومجلس إدارته ومديره وغيرهم من الموظفين، كما تعمل في ظل نظام فريد من

¹ كالمريحة للأمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتملك، والشركة المتناقصة المنهية بالتملك، والتطبيقات الحديثة والمعاصرة لعقود السلم والاستصناع وعقود المقاولات والتوريدات والتطبيقات المختلفة لعقد المضاربة..... الخ

الرقابة العامة من هيئة مشرفين مصرفيين، ومجموعة شاملة من القوانين واللوائح المصرفية، والتفاعل بين كل هذه العناصر يحدد مدى جودة الأداء المصرفي¹.

وقد أشار مطر² على أن القطاع المصرفي أكثر التزاماً بمبادئ حوكمة الشركات من باقي القطاعات، وقد يُعزى السبب إلى أن المصارف تخضع لقواعد حوكمة الشركات أكثر من غيرها وذلك من خلال عنصرين:

1- الدور الرقابي الذي يلعبه المصرف المركزي، والسياسة النقدية التي يضعها، والتحقق من توافر حوكمة الشركات.

2- حرص مجالس الإدارة في المصارف على الالتزام بالمعايير الدولية مثل قواعد بازل ومبادئها في الرقابة المصرفية.

فنظراً لزيادة أهمية هذا المفهوم في القطاع المصرفي قامت لجنة بازل المصرفية بدراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، تعمل على مساعدة المصارف على النمو والتوسع، كما أن معايير اتفاقية بازل II ظهرت لمعالجة الأسباب التي أدت إلى الأزمات المصرفية في كثير من الدول، والتمثلة في عدم إدارة المصارف للمخاطر المصرفية، التي تتعرض لها، بسبب ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، وإذا تم تطبيق هذه المعايير التي خرجت من مؤتمرات ومقررات بازل I ' II تعد بمثابة نتاج لمبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، وهذا ما أكدته نتيجة إحدى الدراسات لتؤكد أن المصارف تقوم بتطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة في مقررات بازل، وذلك من خلال تطبيقها لمنشورات المصرف المركزي³، وفي هذا المجال أشار سعيد⁴ إلى أن الطريق بالنسبة للقطاع المصرفي لتطبيق معايير اتفاقية

¹ عصمت انور حامد، دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركات بالتطبيق على البنوك، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة، 2007، ص40.

² محمد مطر، عبدالناصر نور، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث، العدد الأول، الأردن، 2007، ص 46 - 68.

³ محمد فرج عبدالحليم، حوكمة المصارف، المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005، ص 336-337.

⁴ Saidi, N., **Transparency & Disclosure Challenges in the Banking Sector**, Conference held under the Auspices of the Central Bank of Syria, Damascus, Syria, 21-22 December, 2008, p 5.

بازل II تمر من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، باعتبار معايير بازل حول المراقبة والتحكم وإدارة الأزمات، لذلك فإنه من مصلحة النظم المصرفية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

فالحكومة من المنظور المصرفي وفقاً لمقررات بازل تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي من شأنها أن تؤثر في كيفية قيام المنظمة بوضع أهدافها وإدارة العمليات اليومية، ومراعاة مصالح ذوى الشأن المتعاملين مع المنظمة، بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وإدارة أنشطة المنظمة، وفقاً للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين¹. ووضعت لجنة بازل الخطوط العريضة لأفضل الممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية من خلال إصدارها لورقة بعنوان " تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية " عام 1999 في شكل سبع ممارسات أو تطبيقات سليمة² وبعدها أصدرت نسخة معدلة في عام 2005 وفي شهر فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة والمتمثلة في ثمانية مبادئ للحوكمة في المصارف، وفي يوليو 2015 أصدرت لجنة بازل نسخة منقحة ومضافة إليها مبادئ جديدة لتصل مبادئها ثلاث عشر مبدأً.

2: الشركات الأخرى ذات الأغراض الاستثمارية المختلفة:

وهذه الشركات أيضاً محتاجة إلى الحوكمة وإن بدرجة أقل من المؤسسات المالية ذات الأغراض الائتمانية والتي تقوم فكرتها على استقطاب المدخرات من قبل المدخرين والمودعين وإعادة ضخها في المجتمع من قبل الممولين سواء أكان ذلك للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية. إن الشركات المساهمة العامة هي أكثر الشركات ذات الأغراض الاستثمارية المختلفة حاجة للحوكمة، لأن فكرة تلك الشركات قائمة هي الأخرى على استقطاب المدخرات عبر طرح الأسهم للاكتتاب العام ولعظم الشرائح التي يستهدفها هذا الإكتتاب ولأن المساهمين يأتون مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين وكافة الهياكل الإدارية لتلك الشركات على استثمار

¹ محمود علي الغنيمي، الحوكمة والجهاز المصرفي، المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005، ص392-393.

² Basel Committee on Banking Supervision, **Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations**, Bank for International Settlements, 1999, P5-9.

أموالهم وتنميتها تطلعاً إلى الوصول إلى عوائد مجزية تبرر حجم المخاطرة التي ينطوي عليها الاستثمار عبر الاكتتاب في شركات المساهمة العامة.

إن الحرص الذي يسود في الغالب الأنشطة الاستثمارية للشركات الشخصية أو العائلية أو المساهمة المحدودة قد لا يوجد نظير له في شركات المساهمة العامة لأن المال في النوع الأول من الشركات غالباً ما يكون لمؤسسي الشركة أو لأقربائهم أو لمعارفهم، بخلافه في شركات المساهمة العامة والذي يكون جله في الغالب من المساهمين عبر الاكتتاب العام. وأياً كان الأمر فإن جميع المنشآت الاقتصادية بغض النظر عن طبيعتها ووظيفتها وأغراضها، وبغض النظر أيضاً عن المساهمين فيها أو المشاركين في أنشطتها فإن هذه الشركات محتاجة للدخول تحت مظلة الحوكمة وإن تفاوتت تلك الشركات في درجة الحاجة إلى الدخول ومبرراته.

خامساً: أهمية حوكمة الشركات:

تزايدت أهمية حوكمة الشركات خلال العقدین الأخيرین نتيجة لعدة أسباب، لعل من أهمها تجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعول فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة في تحقيق معدلات مرتفعة، ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، ودفع اتساع حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من المخالفات المحاسبية، والمالية الجسيمة التي قامت بها بعض الشركات الكبرى في العديد من الدول، وتساعد الحوكمة الشركات والاقتصاد بشكل عام على دعم الأداء الاقتصادي، والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات من خلال الوسائل الآتية:

1- التأكيد على عنصر الشفافية في كافة معاملات، وعمليات الشركات، وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكّن من ضبط عناصر الفساد، ومحاربتة، وعدم السماح بوجوده، ومحاولة تحقيق الإفصاح السليم.

2- العمل على تحسين، وتطوير إدارة الشركات ومساعدة المديرين، ومجلس الإدارة في بناء استراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج، أو الاستحواذ بناءً على أسس سليمة، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.

3- تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية، وذلك بالعمل على توصيل المعلومات اللازمة عن المخاطر إلى المستويات الإدارية الملائمة.

4- تقوية ثقة الجمهور في صحة عملية الخصخصة وضمان تحقيق الدول أفضل عائد على استثمارات، وإتاحة المزيد من فرص العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية، وخاصةً أن تحديد قيمة الأصول، والالتزامات لأغراض الخصخصة في البنوك تعتبر عملية معقدة يكتنفها الكثير من المشاكل.

5- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين، والموظفين، والدائنين، وجميع أصحاب المصالح والعمل على حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية، أو أغلبية وتعظيم عوائدهم¹.

ويضيف كاتب آخر ما يأتي²:

6- محاولة تحقيق النزاهة، والاستقامة لكافة العاملين بالشركات.

7- تحقيق الاستفادة القصوى من فاعلية المحاسبة، وتحقيق أعلى قدر لفاعلية المراجعين الخارجيين والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة، أو من الإدارة التنفيذية.

8- ضمان الأداء الفعال لمسؤولي الإدارة، ومنع استغلال السلطات المتاحة للمسؤولين في الشركات في تحقيق مكاسب غير مشروعة، وعدم المتاجرة بمصالح الشركة، والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

¹ علي إبراهيم طلبية، المشكلات المحاسبية والمالية في تقييم البنوك التجارية لأغراض الخصخصة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة التاسعة، 2005، ص13-15.

² محسن أحمد الخضيرى. مرجع سابق، ص 57-59.

9- رفع مستوى الأداء الأخلاقي، والمساهمة في نشر القيم الأخلاقية والسلوكية داخل الشركات. ويوضح الشكل (2-2) أهمية حوكمة الشركات:

مكافحة الفساد الداخلي.	أهمية حوكمة الشركات
ضمان النزاهة الجيدة.	
تحقيق السلامة والصحة.	
تحقيق الاستقامة، ومنع الانحراف.	
تقليل الأخطاء والقصور.	
تحقيق فاعلية المراجعة الداخلية.	
تحقيق فاعلية المراجعة الخارجية	

المصدر: محسن أحمد الخضيرى. مرجع سابق، ص 59.

المطلب الثاني: الأطراف التي تتأثر بحوكمة الشركات:

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر، وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم، وقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح، أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهي كالاتي¹:

1- المساهمون Shareholders:

حيث أنهم يقدمون رأس المال مقابل الحق في الحصول على الأرباح، وزيادة قيمة الشركة.

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، كلية التجارة، الإسكندرية، دار الجامعة، 2007، ص 20-21.

2- مجلس الإدارة The board of director :

حيث يمثل المصالح الأساسية للمساهمين وبعض الأطراف الأخرى أحياناً، ومجلس الإدارة يقوم باختيار الإدارة، وتقديم التوجيهات العامة للمديرين وبشرف على أداء الإدارة.

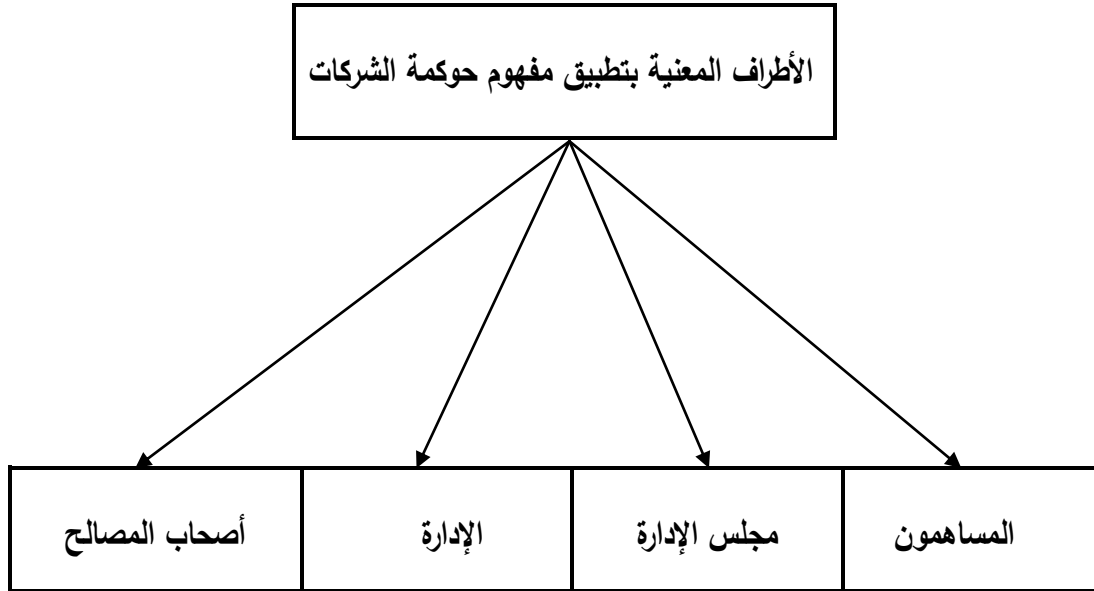
3- الإدارة Management :

وهي مسؤولة عن الإدارة اليومية للعمل في الشركة، وتقديم التقارير لمجلس الإدارة، والإدارة مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة، وقيمة الأسهم لصالح المساهمين.

4- أصحاب المصالح Stack holders :

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، والموردين، والعملاء والعمال، والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة، ومختلفة في بعض الأحيان، وخاصة المقرضين حيث إن مصالحتهم تتركز في تعظيم احتمالات رد القروض، في حين يهتم العمال، والموظفين علي مقدرة الشركة علي الاستمرار. وهناك أطراف معينة أخرى هامة تتضمن الموردين والمواطنين بصفة عامة¹.

ويوضح الشكل رقم (3.2) هذه الأطراف وهي ما يلي:



المصدر عبد الوهاب نصر علي، و شحاتة السيد شحاتة. مرجع سابق، ص21.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص696.

أولاً: محددات الحوكمة¹:

هناك اتفاق بين الباحثين على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات، وهما: المحددات الخارجية، وتلك الداخلية.

1- المحددات الخارجية:

تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، مثل: (قوانين سوق المال، والشركات، وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي: (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلاً عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تتضمن عمل الأسواق بكفاءة، ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل: المراجعين، والمحاسبين، والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية، وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة، مثل: مكاتب المحاماة، والمراجعة، والتصنيف الائتماني، والاستشارات المالية والاستثمارية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي، والعائد الخاص.

¹ سميحة فوزي، مرجع سابق، ص 3-4.

نقلاً عن:

Iskander, M and N Chamleu, 2000, **Corporate Governance Aframework for Implementation**, Washington, World Bank, p43.

2- المحددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد، والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات، وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية، وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

ثانياً: دوافع الاهتمام بحوكمة الشركات:

توجد مجموعة من الأسباب دعت إلى الأخذ بالحوكمة من أهمها الوكالة وتعارض المصالح، والانهييار العالمي للشركات في ظل غياب الدور الحكومي.

1- الوكالة وتعارض المصالح:

تبرز الحاجة الأصلية لحوكمة الشركات من الفصل بين الملكية والإدارة (نظرية الوكالة)، حيث تركز مشكلات الوكالة بين الأطراف المرتبطة بالمنظمة بعلاقات تعاقدية نتيجة اختلاف دالة الهدف لكل منهم (الملاك والإدارة)¹، ونتيجة لهذه المشكلة انهارت كثيراً من الشركات خصوصاً تلك الشركات المملوكة للقطاع العام وإن لم تكن هذه المشكلة السبب في الانهيار فإنها علي الأقل أدت إلى ارتفاع تكلفة الوكيل إلي درجة أثقلت كاهل الملاك، ونتيجة لمشكلة الوكالة هذه ظهرت نظرية الوكالة التي تشرح كيفية تنظيم العلاقات بين الموكل، أو الأصل (principal)، والذي يجب أن يحدد العمل الذي يقوم به الطرف الآخر الوكيل، والإدارة (Agent)².

حيث يسعى المستثمرون إلى استثمار رؤوس أموالهم في الشركات، إذ كثير من المستثمرين ليس لديهم الوقت أو الخبرة اللازمين لتشغيل الشركة، وضمان تحقيقها لعائد على استثماراتهم. ونتيجة لذلك يقوم المستثمرون باستخدام أفراد ذوي خبرة إدارية للقيام بالإدارة

¹ محمد يوسف سالم، استخدام نظرية تكلفة الوكالة في تحليل الطلب على جودة المراجعة، مجلة آفاق جديدة، العدد الرابع، كلية التجارة جامعة المنوفية، 1994، ص3

² جمعة محمد الرقيبى، المؤسسات التي تقدم خدمات مالية اسلامية ومدى حاجتها لحوكمة متطورة، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008، ص301.

والتشغيل اليومي للشركة، لكي يتأكدوا أن نواحي النشاط التي تقوم بها الشركة تعمل على تعزيز الربحية، والأداء طويل الأجل، وأحد العيوب الرئيسية لهذا الترتيب هو أن المديرين، أو أعضاء مجلس الإدارة غالباً ما لا يكونون هم أصحاب الشركة، ومن ثم فإنهم لن يتحملوا عبء خسارة الاستثمار، أو ضياع الأرباح إذا ما فشلت الشركة في أدائها، ونتيجة لذلك فقد يقوم المديرون أو أعضاء مجلس الإدارة باتخاذ إجراءات تضر بقيمة استثمارات المساهمين. وقد لا يتمتعون بمستوى اليقظة أو الحذر الذي ينبغي أن يكون لديهم في المراقبة والإشراف على العمليات الداخلية في الشركة، وقد يفرطون في المخاطر إذا ما أصبحت مناصبهم مهددة، أو قد لا يقومون بالمخاطرة بدرجة كافية عندما يكون لديهم إحساس بالأمان في مناصبهم. وقد يتراجعون إلى الخلف عن القيام بعملية استحواذ قد تكون في مصلحة الشركة في الأجل الطويل، أو قد يتوسعون عن طريق الاستثمار في صناعات هابطة يشعرون بأن لديهم القدرة على تشغيلها، ولكنها ليست مربحة، كما أن المديرين قد يميلون أيضاً إلى السرقة من الشركة عن طريق السلب من صندوق المعاشات، أو عن طريق دفع أسعار مغالٍ فيها للتوريدات من الشركة التابعة، أو عن طريق الانغماس في عمليات الإيجار الداخلية للأسهم، ومن الواضح أن مثل هذه الأنماط من السلوك تضر بالأداء والجودة المالية للشركة.

ما يجعل الأمر أكثر سوءاً، فهو أن هذه الأفعال غالباً ما لا تخضع للعقاب، ويرجع هذا إلى النقص السائد في كثير من الاقتصادات النامية، والصاعدة في التشريعات، والمؤسسات السياسية الاقتصادية اللازمة للديمقراطية، والأسواق كي تقوم بعملها¹.

• مفهوم نظرية الوكالة:

تصف نظرية الوكالة المنظمة، والمنظمة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المنظمة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد، ووصف الغرض من نشاط المنظمة، وبذلك يمكن دراسة سلوك المنظمة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها².

¹ كاترين كوشتا هيلينج، و جون سوليفان، مرجع سابق، ص 7-8.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم - المبادئ - التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 67-68.

• فروض نظرية الوكالة:

تركز نظرية الوكالة على الفروض الآتية:

- إن أطراف الوكالة (الأصيل، والوكيل) يتمتعون بالرشد الاقتصادي نسبيًا وأن تصرفاتهم مؤسسة على تعظيم منافعهم الذاتية.

- اختلاف أهداف، وأفضاليات كل من الأصيل، والوكيل، فبينما يسعى الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد وعمل وتصرفات الوكيل مقابل أجر معقول، فإن الوكيل يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت، والحوافز، والمزايا مع بذل جهد أقل.

- اختلاف المخاطر التي يتحملها كل من الأصيل، والوكيل، ويرجع ذلك إلى ما يأتي:

* عدم قدرة الأصيل على متابعة وملاحظة أداء وقرارات وتصرفات الوكيل بصورة مباشرة نتيجة معاشة الأخير لظروف العمل، ومشاكله، والإلمام بخصائص التنظيم.

* اختلاف الخلفية التدريبية والخصائص الشخصية لكل من الأصيل والوكيل.

* اختلاف إمكانية التوصل إلى المعلومات وفهما لكل من الأصيل والوكيل¹.

- أنه بالرغم من وجود تعارض في دوال أهداف الوكلاء، والأصلاء فإن هناك حاجة مشتركة للطرفين في بقاء العلاقة، أو المنظمة قوية في مواجهة المنشآت الأخرى.

- يترتب على ما سبق ضرورة توافر قدر من اللامركزية للوكيل يمكنه من اتخاذ بعض القرارات والقيام ببعض التصرفات دون الرجوع للأصيل.

- إن الأصيل لديه الرغبة في تعميم عقود للوكالة تلزم الوكيل بالسلوك التعاوني الذي

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 68.

يعظم منفعة طرف الوكالة، ويحول دون تصرف الوكيل على نحو يضر بمصالح الأصيل¹.

ويصف جنسين وماكلين 1976 (Jensen and Meckling) علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الأصيل أو الموكل) "المساهمين أو الملاك" بتعيين واحد، أو أكثر (الوكيل) "المدرء" لكي ينجز بعض الأعمال، والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات².

وفي هذا السياق قام كلاً من: (Jensen and Meckling) (1976, Fama and Jensen) بتقديم ما يعرف بالمدخل الإيجابي (Positive Approach) لنظرية الوكالة في الفكر المعاصر ففي ضوء النظر للمنشأة على أنها سلسلة من العلاقات الوكالةية التعاقدية (Nexus Of Agency) (Contractual Relationships) الصريحة، والضمنية لمجموعة من الأطراف ذو مصالح متعارضة (Conflict Of Interests)، فإنه من المتوقع ظهور مايسمى بمشكلة الوكالة (Agency Problem) والتي يكون لها انعكاسات اقتصادية على أطراف المنظمة.

فيركز المدخل الإيجابي (Positive Approach) على طبيعة العلاقات التعاقدية للشركة التي تربط بين الموكلين (Principals)، والوكلاء (Agents)، وخاصة العلاقة بين حملة الأسهم باعتبارهم ملاك الشركة، وإدارتها باعتبارها القائمة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنظمة.

وتتضمن تحليات المدخل الإيجابي لعلاقات الوكالة، تفويض (Delegation) صلاحيات اتخاذ القرارات إلى الإدارة، مما يؤدي إلى نشأة العديد من أوجه تعارض المصالح، بين الإدارة وبين الملاك أو حملة الأسهم، أو بين الإدارة والدائنون، في ظل افتراض السلوك الرشيد (Rational) لمختلف الأفراد في سعيهم وراء تعظيم مصالحهم الخاصة، وهذا الموقع المميز للإدارة يؤدي إلى حدوث عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) بينها، وبين بقية الأطراف الأخرى³.

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، ط3، بيروت، 2007، ص75-76.

² طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص67-68.

³ عبد الفتاح احمد علي، قياس البعد الاختياري للدور الحوكمي للمراجعة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، 2004، ص194-195.

• مشكلة الوكالة (Agency Problem)¹:

قد تنشأ مشكلة الوكالة، والمتمثلة في اعتقاد الموكل بأن الوكيل يعمل لتحقيق مصلحته الخاصة على حساب مصلحة الموكل، وبهذا تفترض نظرية الوكالة أن كل طرف من أطراف العلاقة التعاقدية يسعى لتعظيم منفعتة الذاتية. كما يعبر عن مشكلة الوكالة من خلال تحليلها إلى مشكلتين فرعيتين هما ما يأتي:

- مشكلة المراقبة (Monitoring Problem):

تنشأ هذه المشكلة من كون الموكل لا يستطيع التحقق من أن الوكيل يتصرف بشكل مناسب وبما يحقق مصالحه.

- مشكلة المشاركة في المخاطرة (Risk Sharing Problem):

وتتمثل الثانية في المشكلة المتأتية من اختلاف نظرة الموكل، والوكيل تجاه المخاطر. وأخيراً فإن نظرية الوكالة تفترض أن أفضل الترتيبات التعاقدية هي تلك التي تحل مشكلة الوكالة بطريقة مثلي، بحيث تعمل على تخفيض تكاليف الوكالة بأكبر قدر ممكن.

• تكاليف الوكالة (Agency Cost)²:

تتمثل تكاليف الوكالة في النفقات، أو الخسائر التي يكبدها أطراف العلاقة التعاقدية في إطار علاقات الوكالة بين الموكل (الملاك من خارج المنظمة)، والوكيل (المدير، أو الملاك من داخل المنظمة)، والناشئة من اعتقاد الموكل بأن الوكيل يعمل على تحقيق مصالحه الخاصة على حساب الموكل، وفي هذا السياق أوضح (Jensen and Meckling) أنه كلما انخفض الجزء الذي يمتلكه المديرون من الملاك في حقوق الملكية، كلما تزايد لديهم الحافز إلى تعظيم منافعهم الخاصة، والدوافع للاستحواذ على الجزء الأكبر من موارد المنظمة، في شكل

1 عز الدين مصطفى الكور، عبد الرازق حسين الطاهر، أثر تكاليف الوكالة على أداء المصارف التجارية دراسة تطبيقية مقارنة على المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008، ص 287-288.

2 عبد الفتاح أحمد على، مرجع سابق، ص 194-195.

أجور أو مكافآت إضافية في صورة غير نقدية Non-Pecuniary، وعدم بذل الجهد الكافي لإضافة ثروة أو قيمة بالنسبة لحملة الأسهم الخارجيين، وبالنسبة للموكل (المساهمون) قد يستطيع أن يحد من عملية تعارض المصالح بين الموكل، والوكيل، وذلك بإنشاء نظام مناسب للحوافز للحد من النشاطات غير المقبولة للوكيل، ويتكبد عند ذلك تكاليف مراقبة. كما يقوم الوكيل (المدير) بمجموعة إجراءات لتأمين مصالح الموكل وبث الثقة لديه، ولضمان ذلك تتكبد المنظمة تكاليف أخرى هي تكاليف التعاقد، مما يؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل وكالة يتحملها الموكل، والوكيل في شكل تكاليف، وفي كل الأحوال فإنه لا يمكن تخفيض تكاليف الوكالة للصفر، وتتضمن تكاليف الوكالة ما يلي¹:

أ- تكاليف الإشراف والمتابعة (Monitoring Costs): وهي التكاليف التي يتحملها الموكلون للإشراف على سلوك الوكلاء للحد من سلوكهم النفعي، وتتضمن هذه التكاليف مثلاً: الأتعاب المدفوعة للمراجع الخارجي، وأتعاب مجلس الإدارة.

ب - تكاليف الالتزام (Binding Costs): وهي التكاليف التي يتحملها الوكلاء لبيان التزامهم بالشروط التعاقدية، وعدم اتخاذ القرارات، أو القيام بالأفعال التي تضر بمصالح الموكلين.

ح- الخسائر المتبقية (Residual Losses): وهي الخسائر التي تحدث نتيجة لاختلاف أداء الوكلاء، مقارنةً بما سيكون عليه أداؤهم لو كانوا ملاكاً للشركة وليسوا وكلاء².

وينبغي أن يعكس هدف الإدارة الأهداف الشخصية للملاك المعنيين بنشاطها مهما تعددوا، وبهذا يجب أن تكون الإدارة في حقيقة أمرها وكيلا عن الملاك، ترعى مصالحهم، وتسعى لتحقيق الأهداف التي ينشدها عند اتخاذها لقرارات الاستثمار والتمويل، ولا تسعى لتحقيق مصالح خاصة بها قد تتعارض مع مصالح موكلها، أي الملاك، إذا فيجب أن يكون هدف الإدارة مستمد من هدف المنظمة، بمعنى أن يكون هدف المنظمة هو المعيار الذي على أساسه تتخذ كافة القرارات³.

¹ عز الدين مصطفى الكور، عبد الرازق حسين الطاهر، مرجع سابق، ص 288.

² عبد الفتاح أحمد علي، مرجع سابق، ص 195-196.

³ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 8.

ويعد تعارض المصالح بين المساهمين، والمديرين من أهم أسباب نشوء مشكلة الوكالة، ومن ثم ارتفاع تكاليفها، حيث يعتقد المساهمون أن المديرين يستغلون أصول المنظمة لتحقيق منافعهم الخاصة، ولكن قبل التطرق لبعض أشكال التعارض، يجب الإشارة إلى أنواع هياكل الملكية في الشركات¹.

• أهمية هيكل الملكية في الشركات²:

تعتمد كافة نظم حوكمة الشركات على أربعة مبادئ هي: العدالة، وقابلية المحاسبة عن المسؤولية، والمسؤولية والشفافية. وتعتمد التحديات الخاصة بمراعاة هذه المبادئ والالتزام بها على هيكل الملكية في قطاع الشركات، وهناك نوعان شائعان لهياكل الشركات هما ما يأتي:

أ- الملكية المركزة نظام الداخليين (Insider Systems).

ب- الملكية المشتتة نظام الخارجييين (Outsider systems).

أ- الملكية المركزة نظام الداخليين (Insider Systems):

تتركز الملكية أو الإدارة في هياكل الملكية المركزة في أيدي عدد قليل من الأفراد، أو العائلات، أو المديرين، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو الشركات القابضة، أو البنوك، أو الشركات غير المالية، ونظراً لأن هؤلاء الأفراد، أو الشركات غالباً ما يتولون الإدارة، والسيطرة، أو يؤثرون بشدة على طريقة تشغيل وعمل الشركة، يطلق عليهم "الداخليين (Insiders)"، ومن ثم فإن هياكل الإدارة المركزة يشار إليها بأنظمة الداخليين.

ويقوم الداخليون في هياكل الإدارة المركزة بممارسة السيطرة أو التحكم في الشركات بعدة طرق، منها ملكية الداخليين لأغلبية أسهم الشركة، وحقوق التصويت، وغالباً ما يقدمون المساهمون ذوي الملكيات الضخمة من الأسهم، وأصحاب حقوق التصويت الضخمة أيضاً بالتحكم في الإدارة عن طريق التمثيل المباشر في مجلس إدارة الشركة، وفي بعض الأحيان

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة، تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، مركز المشروعات الدولية الخاصة cipe ، القاهرة، 2005 ، ص 13.

² مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سابق، ص 13-15.

يملك الداخلون عدداً قليلاً من الأسهم، ولكنهم يتمتعون بأغلبية حقوق التصويت، ويحدث ذلك عندما تتعدد أنواع الأسهم، مع تمتع بعضها بحقوق تصويت أكثر من بعضها الآخر (في بعض الحالات لا تتمتع أسهم معينة بحقوق تصويت على الإطلاق). ويحدث هذا أيضاً عندما يمكن التصويت عن طريق التوكيل، ومن خلال اتحادات التصويت، وإذا ما تمكن بضعة أفراد من امتلاك أسهم ذات حقوق تصويت ضخمة فإنه سيمكنهم فعلاً أن يتحكموا في الشركة، حتى لو لم يكونوا هم أصحاب أغلبية رأس المال.

وتوجد عدة مزايا تتمتع بها الشركات التي يتحكم فيها الداخلون منها ما يأتي:

- يمتلك الداخلون السلطة، والحافز لمراقبة الإدارة عن كثب، وهو ما يؤدي إلى تقليل احتمالات سوء الإدارة والغش.

- بسبب كبر حجم ملكياتهم وحقوق الإدارة الخاصة بهم، يميلون إلى تأييد القرارات التي تعزز أداء الشركة في الأجل الطويل، مقابل القرارات التي تهدف إلى تعظيم المكاسب في الأجل القصير على حساب المكاسب طويلة الأجل.

كما أن نظام الداخلين قد يعرض الشركة إلى الفشل في بعض النواحي المعينة "عيوب الملكية المركزة"، ومنها ما يلي:

- إن أصحاب الشركة أو أصحاب حقوق التصويت من ذوي النسب المسيطرة، يمكن أن يرغبوا أو يتواطؤوا مع إدارة الشركة للاستيلاء على أصول الشركة على حساب مساهمي الأقلية، وتمثل هذه مخاطرة كبيرة عندما لا يتمتع مساهمو الأقلية بحقوقهم القانونية، ويحدث نفس الشيء عندما يكون مديرو الشركة من بين كبار المساهمين، أو من كبار أصحاب القوة التصويتية أو كليهما، إذ أنهم قد يستخدمون سلطتهم في التأثير على قرارات مجلس الإدارة التي قد يستفيدون منها بشكل مباشر على حساب الشركة. ومن الأمثلة الشائعة المديرين الذين يقنعون مجالس الإدارة للموافقة على مرتبات، ومزايا باهظة لهم، أو الموافقة على شراء مستلزمات تزيد أسعارها عن المعتاد من إحدى الشركات التي يملك فيها مديرو الشركات قدر كبير من الأسهم.

- تشجيع مجلس الإدارة للتصديق على شراء إحدى المنشآت المنافسة بغرض وحيد هو زيادة الحصة السوقية للشركة، والقضاء على المنافسة.

- إقناع مجلس الإدارة لرفض عروض الاستحواذ خشية فقد السيطرة على الشركة، على الرغم من أن عملية الاستيلاء قد تعمل على تحسين أداء الشركة، ويتفاهم هذا الخطر عندما تتمتع الشركة المملوكة عائلياً أو التي يسيطر عليها "الداخليون" بالحماية من ضغوط السوق، لعدم قيدها في سوق الأوراق المالية.

- عندما تكون البنوك من بين كبار المساهمين، أو أصحاب القوة التصويتية في إحدى الشركات التي تتولى إقراضها، فإن البنوك قد تواجه مشاكل تعارض المصالح التي يمكن أن تهدد مستقبل كل من البنك، والشركة، وبهذا قد تكون للبنك مصلحة واضحة في استمرار الشركة، ومن ثم فإن البنك يستمر في تقديم القروض للشركة على الرغم من عدم أهلية الشركة للاقتراض. وقد يحدث هذا أيضاً إذا ما قرر "الداخليون" أن يستخدموا علاقاتهم بالموظفين العموميين للحصول على قروض إنفاذ يمولها الجمهور، أو للتخلص من إجراءات الإفلاس.

والخلاصة تكمن في أن "الداخليين" الذين يستخدمون سلطاتهم بطريقة غير مسؤولة يعملون على ضياع موارد الشركة، وتخفيض مستويات الإنتاجية، كما أنهم أيضاً يعززون من تردد ورفض المستثمرين، ويحرمون الشركة من السيولة الموجودة في الأسواق المالية، كما أن الأسواق المالية الضحلة بدورها تحرم الشركات من رؤوس الأموال، وتمنع المستثمرين من تنويع مخاطرتهم.

ب- الملكية المشتتة نظام الخارجيين (Outsider systems):

تتكون هياكل الملكية المشتتة من عدد كبير من أصحاب الأسهم (الملاك)، يملك كل منهم عدداً صغيراً من أسهم الشركة، وعادة ما لا يكون هناك حافز لدى صغار المساهمين لمراقبة نواحي نشاط الشركة عن قرب، كما أنهم يميلون إلى عدم الانغماس أو المشاركة في القرارات، أو السياسات الإدارية، ومن ثم يطلق عليهم الخارجيون، ويشار إلى نظم الملكية المشتتة بنظم الخارجيين.

وعلى النقيض من نظم الداخلين فإن المنشآت في نظم الخارجيين تتمتع ببعض المزايا،
منها ما يأتي:

- تعتمد على الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة لمراقبة السلوك الإداري، والإشراف
على بقائه تحت السيطرة.

- يميل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى الإفصاح بشكل واضح وبدرجة متساوية
عن المعلومات، وتقييم الأداء الإداري بشكل موضوعي، وحماية مصالح وحقوق المساهمين
بقوة.

نتيجة لما سبق تعتبر نظم الخارجيين أكثر قابلية للمحاسبة، وأقل فساداً، وتميل نحو تعزيز
السيولة في الأسواق المالية.

كما توجد بعض نقاط الضعف التي يمكن أن تواجه هياكل الملكية المشتتة حيث يميل
الملاك المشتتون إلى الاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير، ومن ثم فإنهم يتجهون إلى
الموافقة على السياسات، والاستراتيجيات التي تنشأ عنها مكاسب في الأجل القصير، لكنها قد
لا تعمل بالضرورة على تشجيع الأداء طويل الأجل للشركة، وقد يؤدي هذا في بعض الأحيان
إلى إثارة الخلافات بين أعضاء مجلس الإدارة، وأصحاب الشركات، وإلى تواتر التغيرات في
هيكل الملكية لأن المساهمين قد يرغبون في التخلي عن استثماراتهم على أمل تحقيق أرباح
أكثر ارتفاعاً في مكان آخر، وكلا الأمرين يؤدي إلى إضعاف استقرار المنظمة.

أما صغار المستثمرين فلا يتوافر لديهم سوى حافز أقل لمراقبة قرارات مجلس الإدارة
ببساطة وحرص، ولمحاسبة أعضاء مجلس الإدارة عن مسؤولياتهم، ونتيجة لهذا فقد يظل
أعضاء الإدارة الذين يؤيدون اتخاذ تلك القرارات غير الصائبة في مناصبهم، بينما تكون
مصلحة المنظمة في التخلص منهم¹.

وبالإضافة إلى نقاط الضعف السابقة فإن هناك عدد من المختصين في حقل التمويل
يشيرون إلى أن المدراء يضعون أهدافهم ومنافعهم الخاصة قبل أهداف ومنفعة المساهمين

¹ عبد الفتاح احمد علي، مرجع سابق، ص 200.

الذين هم مالكين للشركة، وذلك استناداً إلى ثلاثة أمور هي ما يلي:

- انفصال الإدارة عن الملكية، وهي سمة مميزة للشركات الكبيرة، خاصة تلك التي تأخذ شكل شركة مساهمة.

- إن أسهم تلك الشركات عادة ما تكون مملوكة لعدد كبير من المستثمرين، لا يعرف بعضهم البعض، وهي سمة تضعف إمكانية قيام الملاك بمراقبة تصرفات الإدارة.

- في ظل اتجاه المستثمرين إلى تنويع محفظة أوراقهم المالية، فإن الأضرار التي تلحق بالمستثمر الفرد من جراء سوء الإدارة في شركة ما تكون محدودة بشكل يقلل لديه الدافع لمراقبة تصرفات الإدارة.

وهناك مصدرين للتعارض بين أهداف الملاك، وأهداف الإدارة، بما يزيد الشك في شأن الهدف الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه، ويتمثل هذان المصدران فيما يلي:

❖ الرغبة في استمرار الشركة.

❖ رغبة الإدارة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المكافآت، والحوافز.

❖ الرغبة في استمرار الشركة:

في الوقت الذي قد يتمكن فيه المستثمرون (حملة الأسهم) من غير أعضاء الإدارة تنويع مخصصات المحفظة أي تنويع استثماراتهم، مما يقلل من آثار المخاطر التي يتعرضون لها إذا ما واجهت إحدى الشركات بعض الصعاب فإن مدخرات أعضاء الإدارة عادة ما تكون محدودة وموجهة بالكامل للاستثمار في الشركة التي يعملون بها، هذا إلى جانب أن مستقبلهم الوظيفي مرتبط بنجاح تلك الشركة، ونتيجة لذلك عادة ما تميل إدارة الشركة إلى اتخاذ القرارات التي تنطوي على مخاطر أقل خشية الفشل، أي رغبة في ضمان استمرار الشركة، وذلك على الرغم من أن تلك القرارات قد لا تكون هي الأفضل من حيث تأثيرها على ثروة الملاك. كما أن بقاء الشركة واستمرارها يتطلب قدرة على توفير موارد مالية للوفاء بما على الشركة من التزامات، وفي سبيل ذلك قد تميل الإدارة إلى الحد من إجراء توزيعات على المساهمين في الوقت الذي قد تكون فيه هذه التوزيعات لها أثرها الإيجابي على القيمة السوقية للأسهم العادية، وعلى ثروة الملاك.

❖ الرغبة في المكافآت والحوافز:

المدير غير المالك، أو حتى المدير المالك الذي يعهد إليه بمسؤولية الإدارة دون المالك الآخرين، يتوقع منه أن يتخذ من القرارات ما يعظم ثروته الشخصية دون ثروة المالك الآخرين، وقد يتخذ ذلك عدة صور مثلاً: في حالة المفاضلة بين اقتراحين استثماريين، يتوقع أن يقع اختيار الإدارة على الاقتراح الذي يتميز بقصر عمره حتى ولو إن كانت ربحيته الكلية أقل، وذلك لإظهار كفاءة الإدارة بسرعة أكبر، حتى ينعكس ذلك إيجاباً على ما يحصلون عليه من مكافآت وحوافز.

و نظراً للعلاقة الطردية بين حجم الشركة ، وبين ما تحصل عليه الإدارة من مكافآت وحوافز فإن الإدارة قد تعتمد إلى التوسع، رغم أن الاقتراحات الاستثمارية المضافة قد لا يكون لها أثر إيجابي على القيمة السوقية للأسهم العادية، كما أن الإدارة قد تعتمد إلى إصدار أسهم عادية جديدة لتمويل الاقتراحات الاستثمارية، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركة¹.

❖ الرغبة في تحقيق سمعة جيدة:

أن الإدارة تسعى إلى تحقيق سمعة طيبة تخدم مستقبلها المهني. ففي مجال الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية فقد تخصص الإدارة جزءاً كبيراً من الأرباح لخدمة البيئة، وهو إجراء سيحقق لأعضاء الإدارة السمعة الجيدة في المجتمع، على الرغم من أن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يترك أثراً عكسياً على ثروة المالك في المدى القصير على الأقل، إلا أن مكانة أعضاء الإدارة في المجتمع قد أصبحت من القوة بحيث يصعب على حملة الأسهم اتخاذ إجراءات ضدهم².

¹ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجالات الاستثمار، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، 1999، ص 17-23.

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 17-20. نقلاً عن:

Navarro, P. **Why Do Corporation Give To Charity?** Journal of Business, 61(Jan 1988), PP 65-93.

❖ الرغبة في السيطرة:

يعتبر الاقتراض بغرض السيطرة اتفاق تبرمه الإدارة مع مصدر تمويلي للحصول على قروض في المستقبل لحساب الشركة. يتبع ذلك قيام الإدارة بالاتصال بالمساهمين غير المديرين بهدف شراء ما يملكونه من أسهم، وتمويل كامل العملية من حصيلة تلك القروض. وبذلك يختفي الملاك غير المديرين، ويبقى الملاك المديرين وحدهم، وتتحوّل الشركة من شركة تتداول أسهمها تداولاً عاماً إلى شركة مملوكة بالكامل لعدد محدود من المساهمين، برأسمال معظمه من أموال مقترضة.

كما أن هناك صورة أخرى لسيطرة الإدارة على مقدرات الشركة، تكمن في الحصول على قروض لاستخدامها في زيادة حصة المديرين في رأس المال، وذلك من خلال إجراء توزيعات على باقي المساهمين. في حين يحصل أعضاء الإدارة على مستحقاتهم من التوزيعات في شكل أسهم في رأس المال، وبذلك ترتفع نسبة أسهم المديرين الملاك في رأس المال، وتزداد سيطرة أعضاء الإدارة في الجمعية العمومية¹.

يلحظ مما سبق أن كلاً من نظم الداخليين، والخارجيين تحمل مخاطر في طياتها، وحيث أن نظام حوكمة الشركات يهدف إلى تقليل هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن، ويعتمد النظام الفعال لحوكمة الشركات على مزيج من الضوابط الداخلية والخارجية.

والضوابط الداخلية هي عبارة عن ترتيبات في داخل الشركة تهدف إلى تقليل المخاطر عن طريق تحديد العلاقات بين المديرين، والمساهمين، ومجالس الإدارة، وأصحاب المصالح.

أما الضوابط الخارجية، فتتمثل في دعم المؤسسات، والتشريعات من خارج المنظمة الموضوعة بشكل يتوافق مع بيئة الدولة المعنية.

ورغم وضوح أهمية الربط بين الضوابط الداخلية والضوابط الخارجية، إلا أن الأمر يتطلب إعادة التأكيد على أن الجهود المبذولة، لوضع قواعد تحكم تصرفات الإدارة، لمنع

¹ منير إبراهيم هندي، سلسلة الهندسة المالية، إدارة المخاطر الجزء الأول، التوريق، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص164.

حدوث أزمات مالية أو لتحسين الأداء، محكوم عليها بالفشل من البداية، إذا لم تتوفر الضوابط الخارجية، أو لم يتم موازنتها مع الظروف القائمة. ومن ناحية أخرى، تبدو أهمية الضوابط الداخلية الجيدة، عندما تكون الضوابط الخارجية للبيئة التشريعية قاصرة عن حماية حقوق المساهمين.

وبعد التطرق لبعض أشكال تعارض المصالح يبقى أن نستعرض بعض القواعد التي تهدف إلى تقليل، وتجنب تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة، ومنها ما يلي:

- 1- وضع أنظمة لتدقيق حسابات الشركة من خلال المراقبين الخارجيين¹.
- 2- قيام المساهمين بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلونهم.
- 3- إتباع الشركة لمعايير محاسبية، تنشأ عنها المعلومات اللازمة لأعضاء مجلس الإدارة، والمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين، بحيث يمكنهم اتخاذ القرارات.
- 4- التزام سياسات الشركة، وممارساتها بالقوانين الوطنية، واللوائح المحلية السارية².
- 5- يجب أن يكون لكل شركة نظام مكتوب، ومعروف من أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين والعاملين بشأن تجنب تعارض المصالح، وأن يتضمن الأحكام الواردة في هذا الجزء.
- 6- يحظر على أعضاء مجلس إدارة الشركة، والمديرين، والعاملين بها التعامل في أسهم الشركة لمدة محددة تسبق الإعلان عن نتائج نشاطها المالي، أو قبل الإعلان عن أية معلومات أخرى ذات طبيعة مالية مؤثرة، كما يحظر التعامل على أسهم الشركة لفترة تالية للأحداث المفاجئة التي تؤثر على نشاط الشركة، ومركزها المالي إلى أن يتم الإفصاح بذلك للجمهور.

¹ فريد ويستون، يوجين براجام، التمويل الإداري، ترجمة عدنان داغستاني، عبد الفتاح السيد النعماني، أحمد نبيل عبد الهادي، الرياض، دار المريخ، 2003، ص30.

¹ مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سابق، ص19-20.

7- يجب أن تضع الشركة بالتشاور مع العاملين فيها، والمتعاملين معها قواعد سلوكها المهني تتضمن ما يأتي:

- قواعد التعامل مع الشركة بيعاً، أو شراءً، أو غير ذلك.

- ما يتم تفويضه من صلاحيات.

- أساليب الإعلان عن السياسات الجديدة.

- معايير السلامة، والصحة المتبعة.

- المعايير المهنية السليمة للتعامل بين العاملين، والمديرين وبينهم، وبين من هم خارج الشركة.

8- على الشركة أن تضع نظاماً داخلياً لمراقبة تطبيق قواعد سلوكها المهني¹.

ثالثاً: الانهيار العالمي للشركات في ظل غياب الدور الحوكمي:

لقد ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالعولمة، والأزمات المالية²؛ رغم أن ظاهرة الفساد لم تكن وليدة السنوات الأخيرة، بل إن جذورها تمتد إلى عشرات السنين، غير أن حجم تلك الظاهرة ونتائجها قد بدأ يجذب انتباه المهتمين بالشؤون المالية، والاقتصادية منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم حتى وقتنا هذا³.

ولقد أدى الفساد الذي استشرى في المجال الاقتصادي، والمالي إلى سلسلة من الانهيارات وحالات الإفلاس العديدة لكبريات الشركات، والمؤسسات في العالم، من أبرزها ما يلي:

¹ مركز المديرين، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2005، ص 27-28.

² ماجد شوقي، حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، العدد السابع، القاهرة، سبتمبر 2002، ص 6.

³ خالد محمد عبد المنعم لبيب، نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، جامعة الإسكندرية، 2003، ص 176.

• الانهيار العالمي للشركات في ظل غياب الدور الحوكمي على المستوى الدولي:

يشهد التاريخ حالات أساءت فيها إدارة بعض الشركات التصرف، بل وحالات عمدت فيها الإدارة إلى إلحاق الأضرار بحملة أسهمها، ولن نذهب في ذلك إلى الماضي البعيد حيث الكساد العظيم الذي كان من بين أسبابه اتفاقيات التلاعب التي شاركت فيها إدارة بعض الشركات مع أطراف أخرى، بل نكتفي بأحداث من الماضي القريب، من أبرزها ما يلي:

- انهيار، وإفلاس بنك الاعتماد التجاري الدولي عام 1991م بحجم خسائر كبيرة بمختلف دول العالم.

- انهيار، وإفلاس مؤسسة الادخار والأقراض الأمريكية عام 1994م بخسارة قدرت بمبلغ 179 مليار دولار.

- انهيار، وإفلاس شركة وورلدكم للاتصالات، ثاني أكبر شركة في هذا المجال، ولها سبعون فرعاً في نحو 65 دولة، وكان سعر السهم فيها حوالي 60 دولاراً، ومنذ بداية عام 1999 حتى مايو 2002 استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي، وإعطاء صورة مبالغ فيها عن أرباحها، بهدف رفع سعر السهم، وهو ما حقق الثراء للمدير التنفيذي للشركة حينذاك، الذي كان قد اشترى حصة من أسهم الشركة بأسعار منخفضة، وعندما حل مراقب حسابات آخر محل شركة آرثر أندرسون، اتضح وجود مخالفات محاسبية قيمتها كبيرة جداً مما أدى إلى انهيار الشركة في منتصف عام 2002م بخسائر بلغت حوالي 50 مليار دولار، وهوي سعر السهم فيها ليصبح أقل من 9 سنتات.

- انهيار، وإفلاس شركة إنرون Anron للطاقة، التي تعمل في مجال توزيع الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، وغطت أعمالها نحو 40 دولة، ووصل حجم تعاملاتها إلى أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، ووصل سعر السهم فيها إلى حوالي 86 دولار للسهم، بل وفازت بجائزة مجلة فور تشون كأكثر الشركات إبداعاً في الولايات المتحدة. لقد لعبت الشركة دور صانع سوق لعقود المشتقات المتداولة في الأسواق غير المنظمة، أي العقود المتداولة خارج البورصة -Over-The-Counter Market (OTC)، في الوقت الذي لم تكن فيه مطالبة بالإفصاح عن حجم المخاطر المصاحب لتلك العمليات، يضاف إلى ذلك ازدياد اعتماد الشركة على العمليات المقيدة خارج الميزانية

Off-Balance Sheet، التي يصعب اكتشافها، لتصبح بذلك وسيلة لإخفاء مقنن للمعلومات. يضاف إلى ذلك أن علاقة شركة أنرون مع شركة آرثر أندرسون في تقديم خدمات استشارية، لا علاقة له بمراجعة الحسابات، في مقابل حصولهم على مكافآت كافية لإغماض أعينهم عن المخالفات، وهكذا كانت الظروف مهيئة للتلاعب، فالشركة في حقيقة الأمر لم تكن تحقق أرباح، بل كانت تمنى بخسائر، وفي عام 2001 انهارت الشركة حيث خسر المستثمرون فيها حوالي 60 مليار دولار بعد أن هبط سعر السهم فيها إلى أقل من 45 سنتاً.

- انهيار شركة آرثر أندرسون، حيث كانت واحدة من أكبر خمس شركات محاسبة ومراجعة في الولايات المتحدة. اتهمتها المحكمة بإعاقه سير العدالة، لتدميرها بعض الوثائق الخاصة بشركة أنرون، فضلاً عن اتهامها بالإهمال في الإجراءات المحاسبية، والتقاعس في عملية الفحص مما ترتب عليه الفشل في اكتشاف التلاعب في الحسابات، وإعطاء انطباعات خاطئة عن المركز المالي للشركة، وقد أُدينَت الشركة في بعض هذه الاتهامات، مما اضطر هيئة الأوراق المالية والبورصة SEC الأمريكية إلى سحب رخصتها في 31 أغسطس 2004. ولأسباب تتعلق بأخطاء إجرائية وقعت من هيئة المحلفين، عاد الترخيص للشركة، بحكم من المحكمة العليا Supreme Court، وذلك في 31 مايو 2005، إلا أنها لم تعود لسابق عهدا. فقد فقدت الشركة عدد كبير لعملائها، وارتفاع عدد القضايا المرفوعة ضد الشركة، تتعلق بمسؤوليتها لما حدث لشركة أنرون، ولشركات أخرى غيرها¹.

- شهدت المملكة المتحدة إفلاس بنك **Barings** بعد ما فاقت خسائره المالية رأسماله، نتيجة غياب مقومات الرقابة الداخلية على معاملات البنك، وفساد إدارته العليا، حيث قام البنك في عام 1992 بتعيين شخص يدعى نيكولاس ليسون Nicholas Lesson، ليتولى مسؤولية تصميم وإدارة عقود المشتقات من مقر البنك في سنغافورة، ولقد بدأ نشاطه بعمليات من المفترض أنها محدودة المخاطر، وهي عمليات مراجعة بين عقود مستقبلية على مؤشر نيكي، وعلى مؤشر أوساكا الذي يتداول في بورصة سنغافورة، وهما مؤشران لسوق طوكيو يكادا أن يكونا بديلين لبعضهما البعض، فكان يبيع عقود مستقبلية على مؤشر نيكي عندما ترتفع أسعارها، ويقوم في نفس الوقت بشراء عقود على مؤشر أوساكا إذا ما انخفضت أسعارها، لم ترتفع بنفس قدر الارتفاع في أسعار العقود على مؤشر نيكي، أو حتى إذا ما بقيت

¹ حازم الخطب، وظاهر القشي، الحاكمة المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المرجة في الاسواق المالية، مجلة اريد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الاول، الأردن، 2006، ص1-36.

على ما كانت عليه، والعكس صحيح، وهذه العمليات في نظر المتعامل قد يصعب أن تتعرض للمخاطر، ولكن نتيجةً لوقوع زلزال في اليابان انخفض قيمة مؤشر نيكي بنسبة 10% في الوقت نفسه كان ليسون قد اشترى فيه قدرًا هائلًا من العقود المستقبلية على مؤشر نيكي، وأملًا في سرعة تعويض الخسائر، قام ليسون بشراء المزيد من تلك العقود بهدف تخفيض متوسط الأسعار، ولم تسير الأمور على ما يرام، فلقد استمر المؤشر في الانخفاض، مسببًا المزيد من الخسائر. ونتيجةً لعدم توفر الإفصاح السليم تعرض البنك لمخاطر الخسارة والإفلاس.

- شهدت فرنسا انهيار كل من البنك السعودي، مصرف لبنان العربي، الشركة المصرفية المتحدة، بالإضافة إلى الصعوبات المالية التي واجهها بنك **Gredit Leyoneis**.

- شهدت ألمانيا إفلاس بنك **Hersstad** نتيجة الفساد المالي لإدارته العليا¹.

- شهدت جنوب شرق آسيا الأزمة الاقتصادية الآسيوية في نهاية عام 1997، فقد كشفت الأزمة عن الكثير من الممارسات غير القانونية مثل استغلال المعلومات الداخلية لصالح المديرين، وأقاربهم، وأصدقائهم، بمسح لهم بالمتاجرة في أسهم الشركات التي يعملون فيها، ويحققون الأرباح على حساب حملة الأسهم الآخرين، الذين لم تتاح لهم تلك المعلومات، كما كشفت تلك الأزمة عن وجود انحرافات كان من أهمها تقديم المؤسسات المالية العالمية والبنوك الكبرى لقروض ضخمة بعشرات المليارات من الدولارات للبنوك المحلية بجنوب آسيا في صورة قروض مقيدة الأجل لمدة ثمانية عشر شهرًا، وقامت تلك البنوك المحلية باستخدامها كمصدر رئيسي في تمويل عمليات إقراض متوسطة وطويلة الأجل، تعرضت بسببها المؤسسات المالية لعدم القدرة على الوفاء، نتيجة لعدم المواءمة بين تاريخ استحقاق تلك القروض، وبين توقيت الحصول على التدفقات النقدية من المشروعات التي استثمرت فيها حصيلة تلك القروض، الأمر الذي أدى إلى تهديدها بالإفلاس².

¹ محمد نبيل إبراهيم، القصة الكاملة لأزمة بنك بارنجز ودروس التجربة، اتحاد المصارف العربية، العدد 173 المجلد الخامس عشر، بيروت، مايو 1995، ص 41-49.

² منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 7-8.

• الانهيار العالمي للشركات في ظل غياب الدور الحوكمي على المستوى العربي:

لم تكن الشركات العاملة في الأقطار العربية بعيدة عن تلك الأزمات فلقد حدثت حالات نهب للأموال من البنوك، والشركات كشفت عنها الجهات الرقابية، ربما كانت القليل من كثير، من أبرزها ما يلي:

- ظهرت العديد من حالات الفساد المالي على المستوى العربي، بدءاً بمشاكل بعض المصارف اللبنانية في حقبة السبعينات من القرن العشرين كمشككتي إفلاس بنك إنترا، وتعسر بنك المشرق نتيجة سوء استخدام إدارته العليا للأموال في أغراضهم، وتعاملاتهم الشخصية، وكذلك مشكلة سوق المناخ الخطيرة التي وقعت في الكويت عام 1982، والمتعلقة بتداول الأوراق المالية والتي نتجت عن غياب الرقابة الجادة، والمناسبة من قبل الأجهزة المشرفة على تلك السوق، وما حدث بالأردن من تعثر بنك البتراء في عام 1989.

- شهدت مصر في الثمانينات أحداث شركات توظيف الأموال وتورط بنك التنمية والتجارة في مضاربات سوق الذهب العالمية، مما أدى إلى تحقيق خسائر قدرت بحوالي مائة مليون جنية، ومشكلة انهيار بنك الاعتماد والتجارة، ومشاكل هروب العديد من رجال الأعمال بملايين الجنيهات المقترضة من البنوك المصرية، وكشف وقائع مخالفات خطيرة في إجراءات منح القروض والتسهيلات الائتمانية وإجراءات حصول البنوك على الضمانات المناسبة¹.

- شهدت الجزائر مشاكل في بعض المصارف العاملة لديها في التسعينيات من القرن العشرين كمشككتي بنك الخليفة و البنك الجزائري الصناعي و التجاري BCIA، ونتيجة لضعف رقابة بنك الجزائر لهذه البنوك قبل، وبعد بداية نشاطها، مما أدى بهذه البنوك للوقوع في أزمات مالية هزت القطاع المصرفي الجزائري. إن سهولة حصول هذين البنكين على الموارد، وغياب رقابة بنك الجزائر دفع بهما للقيام بعمليات غير مدرة لعائد كتمويل النوادي الرياضية، منح المسيرين، والمساهمين في البنك قروضا ذات مخاطر تتجاوز في كثير من الأحيان الحدود التي نصت عليها القوانين (كأن لا يتجاوز القرض 20% من الأموال الخاصة، وغيرها) أضف

¹ أسامة عبد الخالق الأنصاري، سبل حماية المودعين عن حدوث الأزمات المصرفية، نظام مقترح للتأمين على الودائع، مجلة العلوم الإدارية، كلية التجارة بني سويف، السنة الثالثة، العدد الخامس، القاهرة، 1993، ص 190-200.

إلى ذلك غياب الخبرة في مجال التسيير البنكي وغياب الرقابة داخل البنك، وكذا رقابة بنك الجزائر، إضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى كالتوزيع الضعيف لمخاطر المحفظة، وتمويل الاستثمارات عن طريق قروض قصيرة الأجل وبمعدلات فائدة غير مناسبة، وهو ما كان من أهم أسباب الأزمة المالية لهذين البنكين، لهذا قامت السلطات الجزائرية بتصفية هذين البنكين بعد إعلان عدم قدرتهما على السداد¹.

تبين هذه الأحداث أن انعدام حوكمة الشركات يمكن الداخلين² سواء أكانوا من مجلس الإدارة، أو المديرين، أو الموظفين العموميين من نهب الشركة، أو المال العام على حساب المساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين، مثل (المستخدمين والموردين وعموم الجمهور ... إلخ).

وفي اقتصاد العالم الحالي تصبح الشركات، والدول التي تضعف فيها ممارسات حوكمة الشركات أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح، والأزمات المالية. وقد أصبح من الواضح تماماً أن كيفية إدارة الشركات تحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات، ومصير الاقتصادات كلها في عصر العولمة³.

من خلال عرض ما سبق، لم تكن الأخطاء في الممارسة كما حدث لبنك بارنج Barings، ولا التلاعب كما حدث لشركة أنرون Anron، أو وورلدكوم هي التي أبرزت أهمية حوكمة الشركات، بل أيضاً نتيجة لإنفصال الملكية عن الإدارة، في وقت قد تتعارض فيه مصالح الإدارة مع مصالح الملاك، وفي ظل غياب أدوات لضبط الأداء، قد تسعى الإدارة لخدمة أهدافها، ربما على حساب أهداف الملاك.

¹ معراج عبد القادر هواري، أحمد عبد الحفيظ امجدل، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية، جامعة الاغواط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007، ص 14-16.

² يقصد بالداخلين: أعضاء مجالس الإدارة، أو كبار الموظفين التنفيذيين بالشركة الذين تسمح لهم مراكزهم بمعرفة معلومات غير متاحة للمساهمين الآخرين، مما يمكنهم من استغلالها للحصول على أرباح.

³ ستيفن ديفيس، المجتمع المدني والاقتصاد المدني العقد التالي لحوكمة الشركات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الحادي عشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، القاهرة، 2004، ص 13.

وبذلك يجب أن تكون هناك حاجة ملحة لظهور مبدأ مركزي جديد لتنظيم التجارة، يأخذ في اعتباره الشكل الجديد للنمو الاقتصادي، ويلقي الضوء على بعض الممارسات الخفية، ويفرز تجمعات اقتصادية جديدة¹، ألا وهو حوكمة الشركات "Corporate Governance".

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين، والمحللين، والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات على العديد من النواحي الاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية بما يعمل على سلامة الاقتصاديات، وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة، والناشئة على حد سواء².

المطب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات:

أولاً: مبادئ الحوكمة وتطورها:

اهتمت العديد من الهيئات، والمنظمات الدولية بإصدار مبادئ لحوكمة الشركات، وذلك بغرض وضع أساس لتطبيق حوكمة جيدة، فعلى المستوى الدولي اهتمت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وصندوق النقد، والبنك الدولي من خلال البرنامج المشترك لها بخصوص الالتزام بالمعايير، والمواثيق (ROSC) (Reports on Observance of Standards and Codes)، كما اهتم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) (Center for International Private Enterprise) التابع لغرفة التجارة الأمريكية لتشجيع المشروعات الخاصة، والإصلاحات المتجهة إلى السوق في كافة أنحاء العالم، وبدعم جهود العديد من الدول التي يوجد له فروعاً بها بتشجيع إصدار مبادئ وقواعد لحوكمة الشركات.

كما انتشر إصدار العديد من المبادئ والقواعد على مستوى الكثير من الجهات، والهيئات والمراكز البحثية، والمجامع المهنية.

¹ ستيفن ديفيس، مرجع سابق، ص 13.

² نزمين أبو العطاء، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الثامن، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، القاهرة، 2003، ص 47.

ثانياً: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

تأسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 30 سبتمبر 1961 بمقتضى معاهدة التعاون الاقتصادي والإيمائي الموقعة في باريس في 14 ديسمبر 1960، وقد خلفت هذه المنظمة (المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي)، التي أنشئت بمقتضى اتفاقية التعاون الاقتصادي الأوروبي المبرمة في باريس في 16 أبريل 1948 إثر المؤتمر الذي ضمّ وزراء خارجية ستّ عشرة دولة من دول أوروبا الغربية والقادة العسكريين للدول الغربية المحتلة لألمانيا.

ومقر المنظمة باريس، وعدد أعضائها 24 دولة، أما عن أجهزة المنظمة، فإنها تتكون من المجلس الذي يتألف من ممثلي الدول الأعضاء، واجتماعاته دورية، وهو صاحب السلطات العليا في المنظمة، وللمجلس رئيس ينتخب سنوياً، وأمين عام مسؤول أمام المجلس الذي يعينه لمدة خمس سنوات والأمين العام هو الذي يرأس الجلسات التي يعتمدها المجلس على مستوى الممثلين الدائمين، هو الذي يشرف على تحضير اجتماعات المجلس، واللجنة التنفيذية، كما يتولى الأمين العام تنفيذ قرارات المجلس، واللجنة التنفيذية ويعاون الأمين العام اثنان من المساعدين، وثلاثة نواب، وتصدر قرارات مجلس المنظمة بالإجماع وللمنظمة أن تبرم الاتفاقيات مع الدول الأعضاء أو غيرها.

كما تتكون أجهزة المنظمة من اللجنة التنفيذية التي تتألف من 14 عضواً يعينهم المجلس لمدة سنة قابلة للتجديد، ومهمتها درس المسائل التي تعرض على المجلس بصفة تمهيدية، بالإضافة إلى اللجان الفنية المتخصصة.

ثالثاً: أهداف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

تهدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تطوير الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية للدول الأعضاء بالمنظمة عن طريق مساعدتها في رسم سياساتها نحو تلك الغايات، وإقامة تعاون دائم ومستمر فيما بينها والمساهمة في توسيع التجارة العالمية متعددة الأطراف وبدون

تميز وفقاً للالتزامات الدولية باعتبارها أهم العوامل الأساسية في تشجيع تنمية البلدان اقتصادياً، وفي تحسين العلاقات الاقتصادية الدولية¹.

رابعاً: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية²:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 مجموعة مبادئ للتطبيق الجيد للحوكمة، وتم تعديل تلك المبادئ وإعادة إصدارها في عام 2004، وتهدف مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى التطبيق الجيد لمنظومة حوكمة الشركات، وتم وضع هذه المبادئ استجابة لدعوة مجلس المنظمة للاجتماع على المستوى الوزاري في 27-28 أبريل عام 1998 للقيام جنباً إلى جنب مع الحكومات، والمؤسسات الدولية الأخرى ذات الصلة والقطاع الخاص بغرض وضع مجموعة من المعايير، والإرشادات لحوكمة الشركات. ومنذ الموافقة على المبادئ في عام 1999، أصبحت تشكل أساساً لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو غيرها من الدول على حدٍ سواء. وفضلاً عن هذا، فقد تمت الموافقة عليها من جانب منتدى الاستقرار المالي.

Financial Stability forum باعتبارها أحد المعايير الرئيسية للنظم المالية السليمة، وتبعاً لذلك، فإنها تشكل العنصر الأساسي لحوكمة الشركات في تقارير البنك الدولي، صندوق النقد الدولي عن مراعاة المعايير والقواعد **Reports on observance of Standards and Codes (ROSC)** والمبادئ ليست ملزمة، ولا تهدف إلى تقديم وصفات جاهزة للتشريع الوطني، بل إنها تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقها، والغرض منها هو أن تكون نقطة مرجعية، ويمكن لصناع السياسة استخدامها عندما يقومون باختيار، ووضع الإطار القانوني، والتنظيمي لحوكمة الشركات، التي تعكس ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، والقانونية، والثقافية الخاصة، وتضمنت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الآتي:

¹ جابر عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية الإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، المكتبة القانونية، ط3 ، طرابلس، 2004، ص417- 420.

² Organization for Economic cooperation and Development (OECD), Principle of Corporate Governance, Jan, 2004,p1-36.

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات Ensurng Effective Corporate Governance Framework:

ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية الأسواق وكفاءتها، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية كآتي:

أ) ينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات، بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.

ب) ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.

ج) ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محدداً بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

د) ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية، والتنظيمية، والتنفيذية السلطة، والنزاهة، والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة، وموضوعية، فضلاً عن أن أحكامها، وقراراتها، وينبغي أن تكون في الوقت المناسب، وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

2- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية Shareholders Right and Ownership Functions:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم كآتي:

أ) ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق فيما يأتي:

- طرق مضمونة لتسجيل الملكية.

- إرسال، أو تحويل الأسهم.

- الحصول على المعلومات المادية، وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب، وعلى أساس منتظم.

- المشاركة، والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين.

- انتخاب، وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

- نصيب من أرباح الشركة.

ب) ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة، وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة، مثل ما يلي:

- تعديل النظام الأساسي، أو عقد التأسيس، أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة.

- الترخيص بإصدار أسهم إضافية.

- العمليات الاستثنائية، بما في ذلك تحويل كلي أو ما يكاد أن يكون كل الأصول، بما يؤدي في الواقع إلى بيع الشركة.

ج) ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، وينبغي أن يحاطوا علماً بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت ومنها ما يلي.

- ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ، ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة، وفي الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيجري اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.

- ينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات في نطاق حدود معقولة.

- ينبغي تسهيل المشاركة الفعالة للمساهمين في القرارات الرئيسية الخاصة بحوكمة الشركات مثل ترشيح، وانتخابات أعضاء مجلس الإدارة، وسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في الشركة، كما ينبغي أن يخضع القسم الخاص بتقديم أسهم لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين كجزء من مكافآتهم لموافقة المساهمين.

- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت، سواء شخصياً، أم غيابياً، مع إعطاء نفس الأثر للأصوات سواء تم الإدلاء بها حضورياً، أم غيابياً.

د) ينبغي الإفصاح عن الهياكل، والترتيبات الرأسمالية التي تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكياتهم من الأسهم.

هـ) ينبغي السماح للأسواق السيطرة على الشركات للعمل بطريقة تتميز بالكفاءة، والشفافية كالاتي:

- ينبغي أن يتم بوضوح التحديد، والإفصاح عن القواعد، والإجراءات التي تحكم حيازة السيطرة على الشركات في الأسواق المالية، وكذلك العمليات الاستثنائية مثل الاندماجات وبيع حصص جوهرية من أصول الشركة حتى يمكن للمستثمرين أن يفهموا حقوقهم والملجأ القانوني لهم، وينبغي أن تتم العمليات بأسعار شفافة، وفي ظل شروط عادية تحمي حقوق كافة المساهمين وفقاً لطبقاتهم.

- ينبغي عدم استخدام الوسائل المضادة للاستيلاء، لحماية الإدارة، ومجلس الإدارة من المساءلة.

و) ينبغي تسهيل ممارسة كافة المساهمين لحقوق الملكية، بما في ذلك المستثمرون المؤسسون كالاتي:

- ينبغي على المستثمرين المؤسسين، الذين يعملون بصفة وكلاء، أن يفصحوا عن حوكمة الشركات الخاصة بهم، وسياسات التصويت فيما يتعلق باستثماراتهم بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية.

- ينبغي على المستثمرين المؤسسين، الذين يعملون بصفة وكلاء، أن يفصحوا عن

الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المادي للمصالح التي قد تؤثر في ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم.

ز) ينبغي السماح للمساهمين، بما فيهم المستثمرون المؤسسون، أن يتشاوروا مع بعضهم بعضاً فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالحقوق الأساسية للمساهمين وفقاً للتعريف الوارد في المبادئ، مع بعض الاستثناءات لمنع إساءة الاستغلال.

3- المعاملة المتساوية للمساهمين **Equitable Treatment of Shareholders**:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم كآلاتي:

أ) ينبغي معاملة كافة المساهمين حملة نفس طبقة الأسهم معاملة متساوية فيما يلي:

- في نطاق أي سلسلة رقمية من نفس الطبقة، ينبغي أن تكون لكافة الأسهم نفس الحقوق وينبغي أن يتمكن كافة المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة السلاسل وطبقات الأسهم قبل أن يقوموا بالشراء، وينبغي أن تكون أية تغييرات في حقوق التصويت خاضعة لموافقة تلك الطبقات من الأسهم التي تتأثر سلباً نتيجة للتغيير.

- ينبغي حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال التي يقوم بها، أو يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة، والتي يهمل القيام بها سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر وينبغي لأن تكون هناك وسائل فعالة، للإصلاح بشكل فعال.

- ينبغي أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزي أصوات، أو مرشحين لهذا الغرض بطريقة يتم الاتفاق عليها مع المستفيد من ملكية الأسهم.

- ينبغي إلغاء جميع العوائق التي تعرقل عملية التصويت عبر الحدود.

- ينبغي أن تسمح العمليات، والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معاملة متساوية، وينبغي ألا تؤدي إجراءات الشركة إلى زيادة

صعوبة، أو زيادة تكلفة الإدلاء بالأصوات بدون مبرر.

(ب) ينبغي منع التداول بين الداخلين، والتداول الصوري، والشخصي.

(ج) ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة، والتنفيذيين الرئيسيين بالشركة أن يفصحوا لمجلس الإدارة عما إذا كانت لهم سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، أم بالنيابة عن طرف ثالث أي مصلحة مادية في أي عملية، أو موضوع يمس الشركة بطريقة مباشرة.

4- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات Stakeholders Role:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات، وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة الشركات السليمة مالياً كآلاتي:

أ) يجب احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة.

(ب) عندما يكفل القانون حماية المصلحة، ينبغي أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.

(ج) ينبغي السماح بوضع آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.

(د) عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي، والتي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

(هـ) ينبغي لأصحاب المصالح، بما في ذلك الأفراد العاملين وهيئات تمثيلهم أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص، أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.

(و) ينبغي أن يستكمل إطار حوكمة الشركات بإطار فعال، وكفاء للإعسار، وإطار فعال آخر لتنفيذ حقوق الدائنين.

5- الإفصاح والشفافية Disclosure and Transparency:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات كآلاتي:

أ) ينبغي أن يتضمن الإفصاح المعلومات الآتية:

- النتائج المالية، ونتائج عمليات الشركة.
- أهداف الشركة.
- الملكيات الكبرى للأسهم، وحقوق التصويت.
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، والتنفيذيين الرئيسيين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.
- العمليات المتصلة بأطراف من الشركة.
- عوامل المخاطر المتوقعة.
- الموضوعات الخاصة بالعاملين، وأصحاب المصالح الآخرين.
- هيكل، وسياسات الحوكمة، وبصفة خاصة، ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الشركة والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها.

ب) ينبغي إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي، وغير المالي.

ج) ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، كفاء مؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية الهامة.

د) ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابليين للمساءلة، والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب بالنسبة للشركة هو أنه يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية، والأصول المهنية في عملية المراجعة.

هـ) ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية، وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة.

و) ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول، ويشجع على تقديم التحليلات، أو المشورة عن طريق المحللين، والسامسة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، بعيداً عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة Board Responsibilities:

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه، والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين فيما يلي:

أ) ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس المعلومات الكاملة، وبحسن النية مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة، والمساهمين.

ب) إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلف فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.

ج) ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، وينبغي أن يأخذ في جدوله مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة.

د) ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة، تتضمن الآتي:

- استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء

الشركة، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار.

- الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة، وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.

- اختيار، وتحديد المكافآت، والمرتبات، والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة، واستبدالهم إذا لزم الأمر، مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب.

- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة، ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.

- ضمان الشفافية في عملية ترشيح، وانتخاب مجلس الإدارة التي يجب أن تتم بشكل رسمي.

- رقابة، وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة الشركة، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين، بما في ذلك اليات الأطراف ذات صلة القرابة.

- ضمان نزاهة حسابات الشركة، ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة، وعلى وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر، والرقابة المالية، ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون، والمعايير ذات الصلة.

- الإشراف على عمليات الإفصاح، والاتصالات.

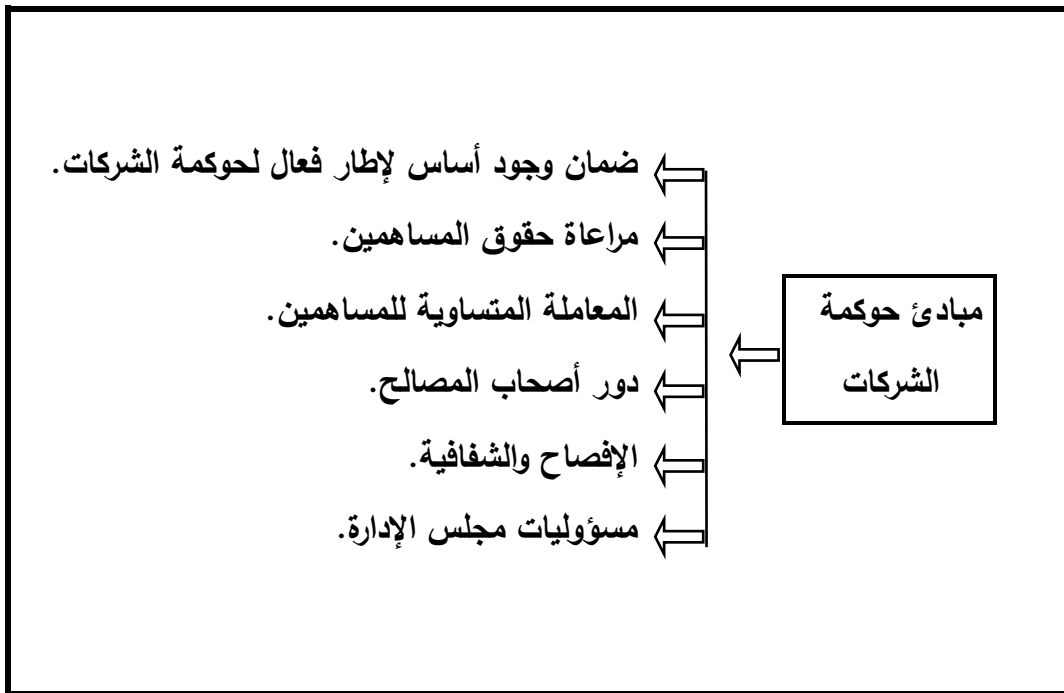
هـ) ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة فيما يأتي:

- ينبغي أن تتظر مجالس الإدارة في تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل، للقيام بالمهام التي يحتمل وجود تعارض في المصالح بها، وأمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية هي: ضمان نزاهة القوائم، والتقارير المالية، وغير المالية، واستعراض عمليات التداول مع الأطراف ذات القرابة، ترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية، وتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

- عندما يتم إنشاء لجان لمجلس الإدارة ينبغي على مجلس الإدارة أن يحدد بشكل جيد، وأن يفصح عن صلاحياتها، وتشكيل، وإجراءات عملها.

- ينبغي أن تكون لدى أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إلزام أنفسهم بمسؤولياتهم بطريقة فعالة.

(و) حتى يمكن لأعضاء مجلس الإدارة أن يقوموا بمسؤولياتهم، فإنه ينبغي أن تتاح لهم كافة المعلومات الصحيحة ذات الصلة في الوقت المناسب.



ويوضح الشكل (4.2) مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

خامساً: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية:

قامت لجنة بازل بإصدار كثير من الضوابط، واللوائح عن تعزيز الحوكمة في المصارف لكونها عنصراً أساسياً لسلامة، وقوة البنك، ففي عام 1999 أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف¹.

ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005، وفي شهر فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان تحسين إدارة الشركات في التنظيمات المصرفية (Enhancing corporate governance for banking organization)، تتضمن أحكام، وضوابط رقابية هامة يمكن إيجازها فيما يلي:

1- التأكد أن أعضاء مجلس الإدارة مؤهلون ويفهمون بوضوح دورهم في الحوكمة:

بما أن أعضاء مجلس الإدارة هم المسؤولون الأساسيون عن الممارسات السليمة لأعمال البنك، فيمكنهم تقوية وتدعيم ممارسات حوكمة الشركات للبنك من خلال بعض النقاط الآتية:

- فهم دورهم الإشرافي وتجنب تعارض المصالح، وتكريس الوقت الكافي للقيام بمسؤولياتهم.

- الاجتماع بصفة منتظمة مع الإدارة التنفيذية، والمراجع الداخلي لوضع السياسات، والموافقة عليها.

- ممارسة العناية الواجبة في تعيين، وتقييم المراجعين الخارجيين.

- تشكيل اللجان المتخصصة، مثل لجنة المراجعة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة المكافآت ولجنة التعيينات.

2- وجود أهداف استراتيجية، ومجموعة من القيم المجمعّة التي يتم توصيلها إلى

جميع المستويات بالبنك، ومصّدق عليها من قبل مجلس الإدارة:

¹ رمضان الشراح، وسمير الشاهد، الحكم المؤسّساتي السليم في المصارف والمؤسّسات المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002، ص 23.

فيجب على مجلس إدارة البنك وضع أهداف استراتيجية، ومعايير أخلاقية يتم من خلالها توجيه أنشطة البنك، وينبغي أن تشمل القيم المجمعّة على مناقشة، وتداول الأمور الهامة، ويجب على البنك إيجاد آلية لتمكين العاملين من توصيل الأمور غير القانونية، أو غير الأخلاقية إلى مجلس الإدارة، أو لجانها، أو الإدارة التنفيذية دون خوف من العواقب.

3- على مجلس الإدارة وضع، وتحديد خطوط المسؤولية، والمساءلة في البنك

بوضوح:

فيجب على مجلس الإدارة تحديد السلطات، والمسؤوليات الأساسية له، ولإدارة التنفيذية بوضوح، والإشراف على تصرفات الإدارة التنفيذية، ومدى انفاقها مع سياسات مجلس الإدارة ومسؤوليتها عن تفويض السلطات إلى الموظفين، ووضع هيكل إداري يعزز المساءلة وفقاً للمسؤوليات.

4- على مجلس الإدارة التأكد من كفاية الإشراف، والرقابة من قبل الإدارة التنفيذية:

لأنها تمثل العنصر الأساسي للحوكمة في البنك من خلال الإشراف على المرؤوسين، وعليها تجنب ما يلي:

- الانشغال بالقرارات التفصيلية التي تختص بها الإدارة الوسطى.

- إدارة أي مهام في مجالات لا يتوفر لديها الخبرة اللازمة.

5- على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية الاستخدام الفعال للمهام المنفذة من قبل

المراجعين بالإضافة إلى الوظائف الرقابية الأخرى:

بما أن دور المراجعين الخارجيين حيوي لعملية حوكمة الشركات، فيمكن لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التأكيد على فعاليتهم من خلال ما يأتي:

- إدراك أهمية عمليات المراجعة، والرقابة الداخلية، وتوصيل تلك الأهمية لكافة المستويات.

- وضع معايير للتأكيد على استقلالية المراجعين الخارجيين.

- التأكيد أن المراجعين يتفهمون واجباتهم تجاه البنك، وأصحاب المصالح.

- مراعاة تدوير المراجعين الخارجيين.

- الاستخدام الفعال لنتائج المراجعة الخارجية، وحكمها على نظم الرقابة الداخلية.

6- على مجلس الإدارة التأكيد أن سياسات المكافآت تتفق مع ثقافة البنك، وأهدافه،

واستراتيجياته في الأجل الطويل، مع مراعاة ما يلي:

- قد ينتج عن عدم ربط الحوافز، والمكافآت مع الاستراتيجيات طويلة الأجل أنشطة في

غير صالح البنك.

- يتم تناول سياسات المكافآت من خلال لجنة مشكلة لهذا الغرض.

- يراعى عند تحديد مكافآت الأعضاء غير التنفيذيين حجم المسؤوليات، والوقت

المستنفذ.

7- تطبيق حوكمة الشركات بشفافية في البنك:

حيث أن الشفافية عنصرٌ أساسيٌّ للحوكمة السليمة لصعوبة ممارسة الرقابة من قبل

المساهمين وأصحاب المصالح بفعالية، وكذلك صعوبة تقييم أداء مجلس الإدارة، والإدارة

التنفيذية إذا كان هناك ضعف في الشفافية.

8- على مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية فهم نطاق هيكل عمليات البنك، والبيئة

القانونية التي يعمل بها ويمكن أن تعوق الشفافية:

حيث تعمل البنوك في بيئة قد تتطلب سرية، وأساليب معقدة قد تفسد الشفافية، كما أن

وجود هياكل معقدة العمل في بيئة ذات خصوصية معينة غالباً لأغراض النشاط نفسه، أو وفقاً

لتشريعات خاصة، وكل ذلك قد يؤدي لوجود مخاطر مالية وقانونية، مما قد يضعف قيام

مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بعملية إشراف ملائمة، لذا يجب على مجلس الإدارة، أو الإدارة

التنفيذية توثيق هذه العمليات الخاصة بإدارة المخاطر والسلطات لجعلها شفافة للمراجعين،

والجهات الرقابية¹.

سادساً: مبادئ صندوق النقد الدولي²:

لقد قام صندوق النقد الدولي بوضع قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشكل أساسي من أجل شفافية السياسات المالية، والنقدية الحكومية، كما يشجع صندوق النقد الدولي الدول الأعضاء على تطبيق الممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية المالية، وهذه القواعد تؤكد على أن مسؤوليات الحكومة يجب أن تكون واضحة، كما يجب توفير المعلومات الخاصة بالأنشطة الحكومية للمواطنين، ويجب عند القيام بإعداد الميزانية، وتنفيذها تقديم تقارير عنها، أن يتم ذلك بطريقة واضحة، ويجب أن تتبع المعلومات المالية معايير الجودة المتفق عليها، وأن تخضع لضمانات تؤكد النزاهة.

وتنظم القواعد ما الذي يجب على الحكومة أن تقوم به لتحقيق هذه الأهداف فيما يتعلق بالأسس والممارسات، وتؤكد قواعد السياسات المالية على أربعة موضوعات هامة هي ما يأتي:

1- وضوح الأدوار والمسؤوليات كما يلي:

- يجب التفريق بين القطاع الحكومي، والهيئات التابعة له في القطاع العام، وسائر قطاعات الاقتصاد، ويجب أن يكون دور السياسة، والإدارة في القطاع العام واضح يفصح عنه علانية.

- يجب أن يكون هناك إطار قانوني، وإداري واضح للإدارة المالية.

1 Basel committee publications, "Enhancing corporate governance for banking organization", 2006, p1-p20.

ولمزيد من الاطلاع الرجوع إلى موقع المركز علي شبكة الانترنت <http://www.bis.org/publ/bcbs117.pdf>.

2 Abdel Shahid, S. **Corporate Governance is Becoming a Global Pursuit: What Could Be Done in Egypt, Cairo & Alexandria Stock Exchanges**, Research & Markets Development Department, Working Paper Series, September 2001, pp12-13.

2- توافر المعلومات للمواطنين كآلاتي:

- يجب أن توفر المعلومات الكاملة للمواطنين حول الأنشطة المالية الحكومية الماضية والحالية والمتوقعة.

- يجب الالتزام بنشر المعلومات المالية في وقتها.

3- إعداد الميزانيات، وتنفيذها، وتقديم التقارير بطريقة واضحة:

- يجب أن تحدد الميزانية أهداف السياسة، وإطار الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى المخاطر المالية الأساسية التي يمكن تحديدها.

- يجب تقديم المعلومات الخاصة بالميزانية بطريقة تسهل تحليل السياسات، وتشجيع المساءلة.

- الإجراءات الخاصة بتنفيذ، ومتابعة المصروفات المتفق عليها، وكذلك جمع الإيرادات يجب أن تكون محددة بكل وضوح.

- يجب تقديم تقارير مالية دورية للهيئة التشريعية، والمواطنين.

4- تأكيد النزاهة كما يلي:

- يجب أن تتوافق البيانات المالية، ومعايير جودة البيانات المتفق عليها.

- المعلومات المالية يجب أن تخضع للفحص المستقل.

سابعاً: مبادئ مركز المديرين التنفيذيين¹:

أصدر المركز مبادئ حوكمة الشركات في عام 2005، وتضمنت تلك المبادئ أربعة مبادئ أساسية هي ما يأتي:

1 Business Round Table (BRT), "Principles of Corporate Governance", A white paper from the Business Round Table, 2005, p1-p34.

ولمزيد من الاطلاع الرجوع إلى موقع المركز علي شبكة الانترنت. <http://www.business round table.org>.

1- أصحاب الأدوار الأساسية في المنظمة:

تتطلب حوكمة الشركات الفعالة فهماً واضحاً لأدوار مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وعلاقتها مع الأطراف الأخرى في الهيكل التنظيمي للشركة، ويجب على جميع هذه الأطراف المساهمة في نجاح أعمال المنظمة من خلال المحافظة على مبادئ مسؤولية، وأخلاقية عالية.

2- دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

على مجلس الإدارة الإشراف على أعمال الشركة من خلال تفويض عضو مجلس الإدارة المنتدب في تنفيذ الأعمال اليومية للشركة، وعلى المجلس اختيار العضو المنتدب المؤهل علمياً وأخلاقياً، ويتحمل العضو المنتدب مسؤولية ممارسة النشاط بشكل فعال، وأخلاقي من خلال عدم وضع المصالح الشخصية قبل مصالح الشركة والتحلي بصفات النزاهة، وثقافة الالتزام القانوني، مما ينعكس على جميع العاملين بالشركة.

3- كيفية تأدية مجلس الإدارة لوظيفته الإشرافية:

نظراً للبيئة التي تعمل بها الشركات في ظل وجود متطلبات قانونية، وشروط قيد بالبورصات، يجب أن يعمل مجلس الإدارة من خلال وجود أعضاء ذوي خبرة بالصناعة التي تعمل بها الشركة، والتي ستنعكس في تحقيق فهم للتحديات التي تواجه النشاط، وحسن إدارة المخاطر والخصائص التنافسية للصناعة، ومن خلال تشكيل اللجان المعاونة للمجلس، وهي لجنة المراجعة لجنة الحوكمة، لجنة المكافأة، وعلى المجلس وضع خطة سنوية للتقييم الذاتي لأعضاء المجلس وأعضاء اللجان التابعة له على أن يكون ذلك التقييم لعمل المجلس ككل، ولكل فرد على حده.

4- العلاقات مع حملة الأسهم وأصحاب المصالح:

يعتقد المركز أن قيمة حملة الأسهم تتعزز عندما تحافظ الشركة على علاقات جيدة مع موظفيها تعمل على خدمة عملائها بشكل جيد، وتكوين علاقات جيدة مع الموردين، تحافظ على الالتزام الفعال بالإجراءات، واللوائح، والقوانين، ويكون لديها ممارسات حوكمة جيدة، وقوية.

على الشركة العمل على خلق بيئة للتواصل مع حملة الأسهم، والمستثمرين، وأصحاب المصالح لتوصيل الفهم الجيد عن نشاط الشركة، والمخاطر التي تتعرض لها، والوضع المالي للشركة، وممارسات حوكمة الشركات التي يطبقها المجلس.

ثامناً: مبادئ معهد المديرين¹:

أنشئت العديد من معاهد المديرين في دول العالم المختلفة، وتقوم هذه المعاهد بإصدار ونشر مبادئ الحوكمة، ومن أشهرها دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين في مصر للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية وتناول الدليل المبادئ الخاصة بالأطراف الآتية:

- 1- الجمعية العامة.
- 2- مجلس الإدارة.
- 3- إدارة المراجعة الداخلية، ومراقب الحسابات.
- 4- لجنة المراجعة.
- 5- الإفصاح عن السياسات الاجتماعية.
- 6- قواعد تجنب تعارض المصالح.
- 7- قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات الأخرى.

وأوضح نطاق التطبيق أن هذه القواعد يتم تطبيقها في المقام الأول على شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية، وكذلك على المؤسسات المالية التي تتخذ شكل الشركات المساهمة، وكذلك على وجه الخصوص على الشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي، لما يترتب على التزامها بقواعد حوكمة الشركات من ضمان للدائنين.

¹ مركز المديرين. مرجع سابق، ص 7-28.

تاسعاً: مبادئ معهد التمويل الدولي¹:

أصدر المعهد مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات في المجالات الآتية:

- حماية حقوق المساهمين.

- هيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة.

- المحاسبة والمراجعة.

- الشفافية في هيكل الملكية والرقابة.

- البيئة التنظيمية.

لا تخرج الحوكمة عن كونها مجموعة من الأسس، والمبادئ التي تهدف في نهاية المطاف إلى التأكيد على تعظيم ثروة الملاك، وهو ما لا يمكن له أن يتحقق إلا إذا ما روعيت مصالح الأطراف الأخرى المعنية بالشركة من دائنين، وموردين، وعملاء، وعاملين، إلى جانب الإدارة والمجتمع بأسره.

لذا فقد تضمنت أغلب هذه المبادئ الصادرة عن هذه الجهات محاولات لوضع مهام ووظائف للأطراف المشتركة في حوكمة الشركات، وقد تم التركيز فيها على دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ولجنة المراجعة، وأصحاب المصالح، والمجتمع بشكل عام.

كما يتضح أن هناك العديد من أوجه الشبه بين هذه المبادئ ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبذلك فإن المبادئ الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعد من أشهر هذه المبادئ.

¹ International Institute of Finance (IIF), "Equity Advisory Group", **Polices for Corporate Governance and Transparency in Emerging Markets**, 2002, p1- 20.

ولمزيد من المعلومات الرجوع إلى موقع المعهد على شبكة الأنترنت <http://www.IIF.com>.

المطلب الرابع: حوكمة الشركات والأزمات المالية:

أولاً: مفهوم الأزمة المالية وأسبابها وأنواعها:

لقد أثارت الانهيارات والأزمات المالية التي عصفت بالعالم سواء المتقدم منه أو النامي اهتمام العديد من الباحثين، وذلك لمحاولة التعرف على ماهيتها، ومسبباتها، وسبل معالجتها، حيث ترتب على تلك الانهيارات والأزمات العديد من الآثار السلبية والتي منها افتقاد ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال، ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمحللين الماليين باعتبارهم شركاء في عمليات الخداع والفساد، وكذلك افتقادهم للثقة في تلك الشركات والمؤسسات المالية وإدارتها، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، مما أثر على كفاءة أسواق المال، بل وكفاءة الاقتصاد ككل.

1: مفهوم الأزمة المالية:

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، على الرغم من أن العديد من المؤلفين قد حاولوا وصف النتائج الوخيمة لمثل هذه الأزمات، إلا أن القليل منهم فقط قد حاولوا إعطاء تعريف محدد ومضبوط لها. فقد عرف Mishkin & Eakins¹ الأزمة المالية بأنها "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان. وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك".

ويصف Anonymous² الأزمة المالية بأنها "الندرة الاقتصادية، حيث يوجد هناك عوائق مستمرة ضد استراتيجية النمو الاقتصادي المستقر في العالم".

¹ Mishkin, Frederic S. & Eakins, Stanley G, **Financial Market and institutions**, Addison Wesley Longman Inc .3 rd . ed .2009.

² Anonymous, **Uniting the global profession**, journal of accountancy,2009, vol. 207, issue 7, p40.

أما Todea¹، فيرى أنها شكل من أشكال الأزمة الاقتصادية التي تعكس انعدام الثقة في النظام المالي، وانخفاض كبير في المعاملات في البورصة، واضطراب آليات السوق.

مما سبق يمكن تعريف الأزمة المالية بصفة عامة بأنها "انهيار في الأسواق المالية يرافقه فشل وإفلاس العديد من المنظمات المالية وغير المالية مع كساد حاد في النشاط الاقتصادي الكلي".

2: أسباب الأزمة المالية:

تعددت الدراسات التي تناولت أسباب الأزمات المالية و على الرغم من عدم اتفاقها على أسباب معينة، نظراً لاختلاف نوع هذه الأزمات، كما أنها تختلف أيضاً في حداثتها وتأثيرها ومداهها الزمني.

إلا أن الدراسات (Mishkin and Eakins;2009، Todea;2009) قد أرجعت أسباب الأزمات المالية إلى:

- عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي:

أ- التقلبات في أسعار الفائدة: وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية.

ت- تقلبات معدل التضخم: أن التقلبات في معدل التضخم تعتبر عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصاً في منح الائتمان، وتوفير السيولة. وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي، والتي من بينها ليبيا.

¹ Todea , Nicolae, **Auditor liability in period of financial crisis**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica,2009, Vol. 11 . No.1 ,P218- 223

- اضطراب القطاع المالي:

(أ) التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار أسواق الأوراق المالية: شكل التوسع في منح الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في حالة دول جنوب شرق آسيا.

(ب) عدم تلائم أصول وخصوم المصارف: يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم تلائم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف، خصوصاً من حيث عدم الاحتفاظ بقدر من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة، فقد يتعرض زبائن المصرف إلى عدم تلائم بالنسبة للعملة الأجنبية ولفترات الاستحقاق.

(ج) التحرر المالي غير الوقائي: إن التحرر المتسارع غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية.

(د) ضعف النظام المحاسبي والرقابي التنظيمي: تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في الانتظام في الإجراءات المحاسبية المتبعة، ودرجة الإفصاح عن المعلومات، كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية.

(هـ) تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان: من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية، كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية، خصوصاً في عملية تخصيص القروض الائتمانية، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات الاقتصادية أو أقاليم جغرافية في إطار خطة لتنمية تلك الأقاليم أو القطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى.

(و) دور الديون قصيرة الأجل: شهدت حقبة التسعينيات رواجاً في القروض قصيرة الأجل التي قدمتها المصارف الدولية للدول النامية، وكان هذا التراكم السريع للديون قصيرة الأجل من العوامل الرئيسة لحدوث الأزمة المالية في المكسيك عامي 1994 - 1995 ودول جنوب شرق آسيا في عامي 1997 - 1998 بالإضافة إلى روسيا والبرازيل في عامي 1998 - 1999.

3: أنواع الأزمات المالية:

تشير بعض الدراسات إلى أن هناك أنواع مختلفة للأزمات المالية¹

- الأزمات المصرفية

تتجم الأزمات المصرفية عندما يواجه المصرف ارتفاعاً مفاجئاً وتزايداً كبيراً في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب، فتحدث الأزمة في هذا المصرف في صورة أزمة سيولة ، وعندما تتفاقم هذه الأزمة وتمتد إلى المصارف الأخرى فإن هذه الأزمة تصبح أزمة مصرفية في تلك الدولة أو مجموعة دول. وعندما يحدث العكس، أي عندما تتوافر الودائع لدى المصارف وترفض تلك المصارف منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب- تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان "credit crunch".

- أزمات العملة وأسعار الصرف (أزمة ميزان المدفوعات):

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات. وتحدث تلك الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة. وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997.

- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات:

تحدث هذه الأزمة كنتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاعاً يفوق القيمة العادل لهذه الأصول، وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة "Bubble"، ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار الأصول (الأسهم) عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الذي ينجم عن ارتفاع الأسعار، وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل.

¹ Peter, Rosenblum , **Credit Markets and the Propagation of Korea'1997 Financial Crisis**, Southern Economic Journal ,2007, Vol. 74 , p 524-546.

ثانياً: دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية:

يأتي الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات والذي تم عرضه من خلال الدراسات السابقة التي سبق ذكرها في الآتي:

الدور الأخلاقي: في خضم ما يقع من فضائح وأزمات مالية، وما للسلوك الأخلاقي من دور في نشوئها وهذا ما توصلت إليه مجموعة من الدراسات لعل أهمها (على¹ ، الغنيمي²)، تجد الشركات نفسها مضطرة إلي وضع موثيق صارمة للأخلاقيات من شأنها إرشاد سلوك أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين ،وقد بين دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي سنة 2010م، أن من مهام مجلس الإدارة بالمصارف تعزيز القيم الأخلاقية داخل المصرف، وذلك من خلال وضع ميثاق أخلاقي أو معايير أخلاقية تحكم تصرفات وعمل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكافة موظفي المصرف، و ضرورة تحديد الضوابط والإجراءات المتعلقة بجميع العمليات ذات العلاقة بالسلوك الأخلاقي.

الدور الرقابي: لكي تقوم حوكمة الشركات بدورها في الحد من الأزمات المالية، لابد من تفعيل أدواتها الرقابية، وقد أكدت دراسات كثيرة من جوانب مختلفة أهمية تطبيق الحوكمة من خلال فعالية الدور الرقابي³، فقد تناول دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي الجانب الرقابي للحوكمة من خلال بعض الآليات لعل أهمها مسؤوليات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية.

دور الإفصاح والشفافية: إن الإفصاح والشفافية من الخصائص الرئيسة لأي نموذج من نماذج الحوكمة الجيدة ، ومعظم جهات الرأي تسلط الضوء على أهمية الإفصاح والشفافية في أنظمة الحوكمة الجيدة ، فمن غير إفصاح وشفافية المساهمين والجهات المعنية فسوف لن يتمكنوا من كيفية التقييم، وبأي طريقة كانت الشركة تدار. فتبني معايير الإفصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين من الممكن أن يساعد نظام الحوكمة على منع حدوث الأزمات المصرفية، حتى في الدول التي لا يوجد بها

¹ أسامة عبدالمنعم سيد على، عمر اقبال المشهداني، الأزمات المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيق أم أزمة أخلاقية، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الثامن ، ديسمبر 2010.

² سامي محمد أحمد الغنيمي، مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال، دراسة تحليلية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، العدد الثاني ، يوليو 2013.

³ سامي محمد أحمد الغنيمي، مرجع سابق.

تعامل نشط على أسهم معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية ، وقد أفرد دليل حوكمة المصارف (2010) فصل كاملا عن الإفصاح والشفافية ،ذكر فيها ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية ومعلومات حوكمة الشركات والمعلومات الخاصة بالمخاطر الملموسة وأن يتم نشرها في الوقت المناسب.

دور إدارة المخاطر : من الجوانب الهامة للحوكمة والذي يؤثر في الحد من الأزمات المالية هو إدارة المخاطر ،فقد أكدت الدراسات السابقة هذا الدور والذي تبرز أهميته في القطاع المصرفي فقد جاء عن المعايير الصادرة للجنة بازل والخاصة بحوكمة الشركات بأهمية إدارة المخاطر وذلك للسلامة المصرفية .أما في البيئة المحلية الليبية فقد الزم قانون المصارف رقم 1 والصادر لسنة 2005 بضرورة تأسيس إدارة مخاطر تشغيلية وأئتمان وسوق ،أما الدليل الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010 أكد على ضرورة وجود لجنة مخاطر منبثقة من مجلس الإدارة ومن أهم مهامها المراجعة والأشراف على إدارة المخاطر وتحديد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

المبحث الثاني: الأداء المالي:

يُعد القياس المحاسبي الأداة التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تطور أو تدني الأداء المالي بعد تطبيق برنامج توسيع قاعدة الملكية على الوحدات الاقتصادية، والخدمية باستخدام مجموعة من المؤشرات لقياس الإنتاجية، والربحية، والهياكل التمويلية من خلال المعلومات التي توفرها القوائم المالية للوقوف على مستوى الأداء المالي.

وعليه سوف نتناول في هذا المبحث، المطلب الأول ماهية القياس المحاسبي، والمطلب الثاني أهمية المعلومات المحاسبية في قياس الأداء المالي، والمطلب الثالث مستويات قياس الأداء المالي، والمطلب الرابع مؤشرات القياس المحاسبي.

المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي:

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي:

1: القياس في اللغة¹:

لقد ورد في لسان العرب: " قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً، واقتاسه، وقيسه، أي قدره على مثاله، والمقياس: المقدار، والقيس و القاس : القدر، يقال قيس رمح، وقاس رمح، أي قدر رمح".

وورد في محيط المحيط: " قاس الشيء بغيره وعلى غيره يقيسه قياساً وقياساً: قدره على مثاله، وورد في الأحكام: أن القياس في اللغة يعني التقدير، ومنه يقال قست الأرض بالقصبة

¹ زكريا عبده السيد احمد، إطار مقترح للقياس والتوصيل المحاسبي في المصارف الإسلامية مع دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، 1999، ص8. نقلاً عن:

- أبين منظور (لسان العرب)، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ الجزء الخامس 3793.
- البستاني، (محيط المحيط في قاموس مطول للغة العربية)، مكتبة لبنان، بيروت، 1987، ص765.
- الأمدى، (الإحكام في أصول الأحكام)، دار الكتب العلمية بيروت، بدون تاريخ الجزء الثالث، ص164.

وقست الثوب بالذراع أي قدرته بذلك، وهو يستدعي أمرين يضاف أحدهما إلى الآخر بالمساواة أي أن المقصود بالتقدير هنا هو المساواة أو المضاهاة".

2: القياس في المحاسبة:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية القياس المحاسبي بأنه " يتمثل، في مقارنة الإعداد بأحداث المنظمة الماضية، والجارية، والمستقبلية، وذلك بناء علي ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة¹ ".

كما يُعرّف بأنه " القياس الكمي، أو النقدي للأحداث المالية الخاصة بالنشاط الجاري لمشروع معين ويشمل هذا القياس التسجيل والتبويب، والترحيل، ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية، حتى يتم إعداد الحسابات الختامية²".

وقد عرّفت " لجنة أسس القياس المحاسبي، بأن القياس هو تعيين أرقام للظواهر الاقتصادية الماضية، والحاضرة، والمستقبلية، والتي تتعلق بوحدة محاسبية (المنظمة) على أساس المشاهدة، وطبقا لقواعد الحساب والمنطق".

كما عرّف بأنه : " عندما يمكنك قياس ما تتحدث عنه، وتعبّر عنه بالأرقام، فأنت تعلم عنه بعض الشيء، ولكن عندما لا يمكنك قياسه فإن معرفتك به تكون ضعيفة، وذات طبيعة غير مرضية"³.

¹ محمد عطية مطر وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، الإطار الفكري وتطبيقاته العملية، دار حنين، مكتبة الفلاح ، ط 1، عمان ، الأردن ، 1996، ص4100.

² حميد مقبل نصر خالد، القياس والتحليل المحاسبي للإنتاجية ، كأداة لتقييم الأداء في قطاع النقل البري بالتطبيق على المؤسسة العامة للنقل البري في الجمهورية اليمنية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995، ص48.

نقلًا عن:

- عبدلحي مرعي وآخرون، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، بيروت دار النهضة العربية، 1988، ص 210 .

- Kenneth S .Most "Accounting Theory"2 n d . Ed, Grid Publishing. Inc.1982 p.236 .

³ حميد مقبل نصر خالد، مرجع سابق، ص48.

كما عرف بأنه : " يمثل القياس في المطابقة بين الخواص، أو العلاقات بموجب نموذج رياضي"¹.

ومن خلال التعريفات السابقة نري بأن القياس المحاسبي هو مقارنة أداء المنظمة خلال فترات زمنية متباينة بهدف الوصول إلى معرفة مدى تحسن أو تدني الأداء.

ثانياً: مداخل مفهوم القياس المحاسبي:

توجد عدة مداخل لمفهوم القياس المحاسبي حيث يوضح الجدول الاتي هذه المداخل:

جدول رقم (2.2) مداخل مفهوم القياس المحاسبي

أنواع المداخل	الهدف	الأساليب	النتائج
المدخل التاريخي	قياس اثر الأحداث الاقتصادية على صافي حقوق الملكية بغرض توفير المعلومات اللازمة لخدمة الملاك والأطراف الخارجية.	تجميع العمليات، والوقائع التي حدثت أثناء الفترة المحاسبية، وتبويبها، وترحيلها، وتلخيصها في صورتها النهائية في شكل حسابات، وقوائم وتقارير.	مرت وحدة القياس بمرحلتين من التطور الأولى: استخدام الوحدات النقدية كأداة للتعبير عن نتائج القياس. الثانية: اتسعت لتشمل الوحدات الكمية بجانب الوحدات النقدية في التعبير عن نتائج القياس، يتسع ليشمل استخراج النتائج في صورة رقمية، سواء كانت كمية أو نقدية .

¹ محمد عطية مطر، وآخرون مرجع سابق، ص 100-101.

نقلًا عن:

-Steven S .S ., Measurement; Psychophysics and Utility. In C. W. Churchman and Thilburn Ratoosh eds . Measurement Definitions and Theories . (: John Wiley and sons, N.Y 1959)

<p>يتسع ليشمل استخراج النتائج في صورة رقمية، سواء كانت كمية، أو نقدية.</p>	<p>يتسع ليشمل الأساليب الكمية إلى جانب الأساليب المحاسبية التقليدية، والأسلوب المنهجي، والتي تبدأ بالتسجيل الدفترى حتى إعداد النتيجة النهائية للوحدة الاقتصادية في صورة رقم الريح أو الخسارة.</p>	<p>يتسع ليشمل توفير المعلومات الاقتصادية اللازمة لاتخاذ القرارات سواء للأطراف الداخلية أو الخارجية، وسواء أكانت المعلومات تاريخية، أم مستقبلية.</p>	<p>مدخل الاهتمام باتخاذ القرارات</p>
<p>استخراج النتائج في صورة رقمية سواء، أكانت كمية، أو نقدية.</p>	<p>يتسع ليشمل استخدام الأساليب الكمية بالإضافة إلى الأساليب المحاسبية التقليدية لتحويل الكميات العينية إلى قيم مالية.</p>	<p>يتسع ليشمل دراسة وتحديد النتائج المتوقعة من تصرفات مستخدمي المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى توفير المعلومات الاقتصادية، سواء أكانت تاريخية، أم مستقبلية.</p>	<p>مدخل الاهتمام بتقييم المعلومات</p>

ثالثاً: أركان القياس المحاسبي¹:

يرتكز القياس المحاسبي على عدد من الأركان الأساسية أهمها الآتي:

- الشيء المراد قياسه ومثال ذلك الربح، والإنتاج، والطاقة، (والهياكل التمويلية).

- اختيار المقياس المناسب إما أن يكون نقداً وإما أن يكون عدد وحدات.

- تحديد وحدة القياس المميزة والملائمة، فقد تكون ديناراً أو (جنيه، يورو، دولار، ين

،... إلخ)، أو كيلومتر، أو لتر .

- تحديد الشخص القائم بعملية القياس (ويتمثل في شخصية المحاسب باعتباره أكثر

دراية ومعرفة من غيره من التخصصات).

المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في قياس الأداء المالي:

أولاً: أهمية المعلومات المحاسبية:

يجب أن يتصف ما تنتجه مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية بالمعلومة الجيدة من حيث: الدقة، والمنفعة، والفاعلية، والكفاءة، والقدرة على التنبؤ بالإضافة إلي الخصائص التالية: وهي الملاءمة، والثقة، والقابلية للمقارنة، والثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى².

وتظهر هذه المعلومات في شكل قوائم، وتقارير مالية، تصدرها الوحدات الاقتصادية، التي يعتمد عليها المحلل المالي في قياسه للأداء المالي لهذه الوحدات.

ومن أهم هذه القوائم والتقارير الآتي: قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، حيث تمثل قائمة الدخل ملخص لإيرادات المنظمة الاقتصادية، ومصروفاتها

¹ كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي ، مدخل تاريخي ، منهج فلسفي ، مقدمة في نظرية المحاسبة مع الإشارة إلى دور الحضارة الإسلامية في تطور الفكر المحاسبي، مطابع الفطافطة للطباعة ، نشر مركز طارق للخدمات الجامعية، ط 1، عمان، الأردن ، 1999، ص 267.

² محمد جلال صالح السيد، تحسن جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ، مدخل سلوكي كمي مقترح، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ملحق العدد الأول، القاهرة، 1996، ص 1261-1263.

خلال فترة مالية واحدة، بينما قائمة المركز المالي هي عبارة عن بيان : كامل لممتلكات المشروع (الأصول) ،وما على المشروع من (التزامات وحقوق الملكية) ،وذلك عند تاريخ معين¹ في حين أن قائمة التدفقات النقدية توضح : المصادر التي حصلت منها المنظمة على الأموال، مع أوجه استخدامات هذه الأموال خلال الفترة المالية²، ومن أهم أهداف القوائم المالية: أنها توفر معلومات مفيدة للوفاء باحتياجات المستثمرين، والدائنين الحاليين، والمحتملين ،وغيرهم ممن يستخدمون القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات استثمار، وائتمان رشيدة، وغيرها من القرارات، فالمساهمون يهتمون بالاستثمارات والتوزيعات، والدائنون يهتمون بظروف العمل والأجور، والعملاء يهتمون بجودة السلع والأسعار، والحكومة تهتم بالإنتاجية، والضرائب، كما أنها توفر معلومات تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة، لتقدير مدى قدرة المنظمة على سداد التزاماتها³، إلا أن هذه القوائم تتأثر بعدة عوامل، تؤدي إلى وجود صعوبات في قياس الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، ومن أهم هذه العوامل التي تؤثر على القوائم المالية الآتي⁴:

- إن رقم صافي الدخل يتأثر باختلاف الطرق المحاسبية، مثل طرق تحديد تكلفة المخزون، وطرق الإهلاك.

- إن هناك عوامل قد تؤثر إيجابيا على قيمة المنظمة، مثل: تحسن مهارات العاملين في المشروع، وتحسن سمعة المشروع لدى العملاء، ولكن لا تنعكس على قائمة الدخل لعدم قابليتها للقياس بقوالب كمية.

- إن الربح المحاسبي لا يعكس الزيادة، التي تطرأ على قيمة الأصل الثابت في السوق، نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار (مبدأ الحيطة والحذر)، أو تقلبات سعر الصرف، أو لأية أسباب أخرى، ولا يعكس أي تغيير في المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

¹ محمود عبد الحليم الخليله، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مؤسسة النبا للخدمات المطبعية وتجارة الورق، ط1، عمان، الأردن، 1995، ص17.

² يونس حسن الشريف، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، منشورات جامعة قاريونس، ط5، بنغازي، 2002، ص132.

³ وصفي عبد الفتاح حسن، دور المحاسبة في تحقيق أهداف الخصخصة، دراسة مقارنة لتقييم التجربة المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 33، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1996، ص20-23.

⁴ محمود عبد الحليم الخليله، مرجع سابق، ص17.

- حرية الإدارة في تغيير السياسات المحاسبية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تخفيض الدخل، تهرباً من الضرائب، أو زيادة الدخل، طمعاً في مزيد من المكافآت.

- حرية الإدارة في تغيير بعض التقديرات، والتنبؤات التي سبق الاعتماد عليها في تحديد المصروفات السابقة.

- الخلط بين نتائج العمليات المستمرة، والعمليات غير المستمرة¹.

- لا تعكس الميزانية القيمة الحالية للأصول، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث فجوة، بين القيمة الدفترية للأصول، والقيمة السوقية للأصول.

- الكثير من الأرقام المحاسبية الواردة في الميزانية مبنية على تقديرات، فمثلاً: مخصص إهلاك الأصول الثابتة، الذي يعكس إهلاك السنوات السابقة، والتي هي أرقام تقديرية، لأنها مبنية على تقديرات العمر الإنتاجي، كما أن الديون المشكوك فيها تعد من البنود القائمة على أساس تقديري كذلك.

- لا تظهر الميزانية جميع أصول وخصوم المشروع، وذلك مثل موارد المشروع البشرية، والسمعة، وجودة المنتجات، والالتزامات الاحتمالية... إلخ².

- قد تتعرض قائمة التدفقات النقدية إلى التضليل أحياناً، نتيجة الزيادة في عناصر رأس المال العامل، وبخاصة العملاء، والمخزون، وقد تكشف عن إخفاق الشركة في تصريف إنتاجها، لارتفاع تكلفته، أو زيادة في سعره، أو انخفاض جودته، مما يؤدي إلى تراكم المخزون، أو تصريفه بشروط ائتمانية، تؤدي بدورها إلى تزايد أرصدة العملاء³.

وبالرغم من تلك العوامل، فإن القوائم المالية المنشورة مازالت تعد المصدر الرئيسي في تقديم المعلومات المحاسبية، والمصدر الذي يعتمد عليه المحللون في تحليلهم للمعلومات المستخرجة من هذه

¹ وصفي عبد الفتاح حسن، مرجع سابق، ص 26-27.

² جمعة خليفة الحاسي، وآخرون، المحاسبة المتوسطة، منشورات جامعة قاربيونس، ط2، بنغازي، ليبيا، 1991، ص 127.

³ وصفي عبد الفتاح حسن، مرجع سابق، ص 29-30.

القوائم وقد حددا Elanthan & Kim مجموعة من الخطوات لغرض الحصول على معلومات محاسبية، يمكن استخدامها في قياس الأداء المالي، وتمثل هذه الخطوات الآتي¹:

1- يجب أن تقدر الشركة أي الأنشطة، أو الوظائف التي يجب وضع مقاييس مالية لها.

2- تكوين فريق يكون مسئولاً عن هذه المقاييس (محاسبين وإحصائيين) .

3- تحديد المعلومات المالية المطلوبة للإفصاح عنها بالقوائم المالية وملحقاتها.

4- تحديد الفجوة في الأداء المالي للشركة بمقارنة أداء الشركة مع أفضل أداء مالي والذي نشأ من تحليل البيانات، والأهداف.

5- قيام الشركة باتخاذ ما يلزم تجاه رفع كفاءة الأداء المالي، وعلاج أية سلبيات قد تظهر .

6- التحليل المالي الشامل (التحليل المحاسبي) للشركة، وأنشطتها، مع تحليل بيانات المدخلات، والمخرجات، والتدفقات، والتكاليف.

ويتسع التحليل المالي الشامل (التحليل المحاسبي) ليشمل دور التحليل المالي، بالإضافة إلى الحصول على بيانات غير منشورة، كما يحقق التحليل المحاسبي نفس الأهداف، التي يحققها التحليل المالي، ومن أهمها: تقييم أداء الشركات عن فترات سابقة، وترشيد أدائها في المستقبل، كما أن نتائج التحليل المحاسبي تكون أعمق، وأكثر تفصيلاً من نتائج التحليل المالي²، وهذا ينسجم مع متطلبات برنامج توسيع قاعدة الملكية في مراحلها المختلفة، قبل وأثناء وبعد الخصخصة، بل ربما كان من أهم الأدوار.

¹ عيد محمود حميدة، تقييم فاعلية الإفصاح عن الاداء المالي للشركات المساهمة السعودية، دراسة نظرية وتطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2001، ص287
نقلًا عن :

- Elnathan, D. ,T.Lin ,& M .Young."Bench Marking and Management Accounting:A Frame work For Research ,"Journal of Management, Accounting Research,1998,p.37-54.

² حميد مقبل خالد ، مرجع سابق ، ص94.

حيث إن تقويم الشركات المقترح تخصيصها بقيمة عادلة، هو العمود الفقري لعملية الخصخصة، ويبرز دور المحاسب في اختيار أسلوب التقويم المناسب، وإنشاء التقارير، وإنتاج المعلومات المحاسبية، التي تخدم جميع الأطراف في برنامج الخصخصة¹.

كما يبرز دوره عند تقييمه لبرنامج توسيع قاعدة الملكية في اختيار المؤشرات المناسبة لعملية تقييم الأداء للوحدات الاقتصادية، ومقارنة نتائجها من خلال مقارنة أداء الوحدات الاقتصادية، قبل وبعد الخصخصة، لمعرفة وجود تطور أو تدهور في الأداء، وهذا سيقودنا إلى التعرف على المداخل المحاسبية لقياس الأداء المالي ومستوياته.

ثانياً: المداخل المحاسبية لقياس الأداء المالي:

توجد عدة مداخل محاسبية يمكن من خلالها قياس الأداء المالي أهمها²:

1: مدخل تحليل المعلومات المالية: يتم استخراج مؤشرات القياس للأداء المالي باستخدام مقاييس الفئات، حيث يتم قسمة درجة أهمية كل معلومة إلى نسبة الترتيب، أو التقسيم الخاصة بها، للوصول إلى صياغة مؤشر للقيمة، بحيث إذا كانت تظهر قيمة أقل من الواحد الصحيح، سوف تمثل معلومة غير محفزة ينتج عنها جدوى ضعيفة في عملية قياس الأداء المالي.

2: مدخل القياس المقارن للأداء: يهتم بتعريف وتحديد وفهم وتطبيق الممارسات المتميزة من منشآت أخرى لمساعدة المنظمة على تحسين أدائها.

3: مدخل التكلفة المعتمدة على النشاط: هي قياس تكلفة وأداء الأنشطة، والموارد، ونواتج التكلفة، ويتم تخصيص الموارد على الأنشطة، ثم يتم تخصيص الأنشطة على المحصلة النهائية للتكلفة، اعتماداً على معدلات استخدامها، ويتضمن هذا المدخل ثلاث مكونات أساسية هي: (تحليل مسببات التكلفة، تحليل الأنشطة، قياس الأداء).

¹ عبدالله بن علي عسيرى، الخصخصة في إطارها الفكري ودور المحاسبة في تحقيقها مع عرض التجربة السعودية ، دراسة نظرية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والتجارة ، السعودية ،المجلد 14، العدد 2 ، 2002، ص201.

² عيد محمود حميدة، مرجع سابق ، ص292- 298.

يركّز هذا المدخل على قياس تكلفة أداء الأنشطة، والموارد من خلال تحليل مسببات التكلفة، وتحليل الأنشطة، بحيث يتم تحديد الأنشطة الموجودة داخل المنظمة، ومن ثمّ قياس أداء النشاط، الذي يشكل مكوناً لنظام قياس الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية.

4: مدخل تحليل القوائم المالية: في هذا المدخل يتم استخلاص معلومات ذات دلالة ترتبط بأنشطة الشركة، وربحيتها والكفاءة ودرجة المخاطرة، ويتم القيام بهذا التحليل من خلال الاعتماد على القوائم المالية الأساسية، وهي النقدية، ويعتمد هذا التحليل على استخدام عدد من المؤشرات، والنسب التي تتعلق بالمتغيرات المالية الرئيسية، مثل: الربحية والسيولة والاقتراض. كما تتم عملية المقارنة من خلال عدة أسس أهمها:

- "المقارنة داخل الشركة الواحدة لمعرفة التغيرات في الأداء المالي، تتم مقارنة بيانات الشركة الواحدة خلال مراحل زمنية متباينة.

- مقارنة مع شركات أخرى: لمعرفة الموقف التنافسي للوحدة، تتم مقارنتها مع وحدات اقتصادية أخرى مجانسة لها.

- المقارنة مع متوسطات الصناعة: لكي يتم التعرف على قدرة المنظمة على المنافسة، تتم مقارنتها مع متوسطات الصناعة، لمعرفة الموقف التنافسي للوحدة مع الوحدات الاقتصادية الأخرى المجانسة لها .

ثالثاً: أدوات التحليل المحاسبي:

يعتمد التحليل المحاسبي على عدد من الأدوات أهمها:

- التحليل الرأسي : يقصد بالتحليل الرأسي " المقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة، من خلال تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات، مشتركة في أساس معين، هو إجمالي الأصول، أو المبيعات يمكن من خلالها إجراء مقارنات أكثر جدوى وفائدة"¹ بمعنى التعبير عن كل بند في القوائم المالية كنسبة لبند واحد معين، يشار إليه بمبلغ الأساس،

¹ ليستراي هيتجر، وسيرج ماتولتش ، المحاسبة الإدارية ، تعريب أحمد حامد حجاج، دار المريخ ، السعودية ، 1988، ص675.

والذي يساوي دائماً 100 % وهو يعادل إجمالي الأصول في قائمة المركز المالي، وإيرادات التشغيل، في قائمة الدخل، وصافي الزيادة في النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية¹، ويعتمد التحليل الرأسي على تحويل الأرقام المطلقة الواردة من الميزانية العمومية قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، إلى نسب مئوية من خلال تحليل كل قائمة تحليلاً عمودياً، أي تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، أو نسبة كل مجموعة فرعية إلى الإجمالي، أو نسبة كل عنصر في المجموعة إلى المجموعة الفرعية².

- **تحليل الاتجاه** : يُعد هذا التحليل بمثابة تحليل الاتجاهات لبنود القوائم المالية لإحدى الشركات عن عام معين على أعوام معينة، باعتبار أحد الأعوام هو سنة الأساس 100 %، ونسبة السنوات التالية إلى سنة الأساس طبقاً لطريقة الأرقام القياسية، وتبدو أهمية تحليل الاتجاهات بالنسبة للقوائم بالتحليل المالي في مساعدته على دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية للتركيز على عدد من الفترات، وبيان اتجاه كل بند من بنود القوائم بالزيادة، أو النقص ثم تفسير أسباب ذلك والاستفادة من نتائج التحليل في اتخاذ القرار المناسب³.

ويُفضّل أن تتم هذه المقارنات خلال فترة زمنية طويلة الأجل لعناصر القوائم المالية، تكون أكثر فائدة، وفعالية في دراسة اتجاه هذه العناصر، من تلك المقارنة القصيرة التي تتم فيما بين فترتين أو ثلاث فترات محاسبية، ذلك أن التغير من فترة إلى أخرى قد لا يكون بالضرورة جزءاً من الاتجاه العام، وإنما قد يكون بسبب عوامل اقتصادية غير عادية لا ينتظر أو يتوقع استمرارها⁴.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 675.

² محمد إبراهيم النوايسة، تحليل ومناقشة القوائم المالية، مؤسسة الوراق، ط 1، عمان، 1988، ص 34.

³ أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص 322.

⁴ ليستراي هيتجر، وسيرج ماتولنتش، مرجع سابق، ص 675.

- **التحليل المقارن** : يتم في هذا التحليل عرض المعلومات عن فترتين، أو أكثر، حتى يمكن إجراء مقارنة بين البنود المماثلة¹ من خلال القوائم والتقارير المنشورة، وغير المنشورة، مع الوحدات الاقتصادية المتشابهة من حيث الحجم ونوع الصناعة، من الأدوات المستخدمة في تحديد مدى كفاءة وفاعلية المنظمة، كذلك يمكن أن تستخدم المقارنات في قياس أثر البرامج، والمتغيرات التي يتم تطبيقها في وحدات اقتصادية²، ومثال ذلك تطبيق المنظمة برنامج الخصخصة، وهذا يتطلب استخدام أحد الأساليب التالية:

- **السلاسل الزمنية** : ويعتمد هذا الأسلوب على المقارنة على أساس السلاسل الزمنية لعدة سنوات قبل وبعد إدخال البرنامج لتحديد أثره في تحقيق أهدافه³ يعني ذلك أنه في حالة تطبيق برنامج توسيع قاعدة الملكية، وتم استخدام هذا الأسلوب لغرض اختبار البرنامج، فإنه يتم معرفة أثر برنامج توسيع قاعدة الملكية على الأداء المالي من واقع البيانات المحاسبية، ويتم مقارنة الأداء إحصائياً لعدة سنوات قبل، وبعد تطبيق برنامج توسيع قاعدة الملكية لتحديد أثر البرنامج على الأداء المالي .

- **مقارنة الفترات السابقة بالفترات اللاحقة** : وفيه تتم مقارنة الأوضاع والظروف قبل، وبعد إدخال برنامج معين، حيث يعتبر التغيير الذي حدث على الظروف، والأوضاع بعد إدخال البرنامج، ناتجاً عن تطبيق هذا البرنامج، مع عدم إغفال العوامل الأخرى⁴، وفي حالة ما تم إدخال برنامج توسيع قاعدة الملكية بناءً على هذا الأسلوب، بهدف دراسة أثر برنامج توسيع قاعدة الملكية على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، فإن المعالجة تتم من واقع البيانات المحاسبية، ومن هنا يتم القياس المحاسبي للأداء المالي قبل وبعد تطبيق برنامج توسيع قاعدة

¹ دونالد كسو، وجيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب أحمد حامد دجاج، الجزء الثاني، دار المريخ، ط2، السعودية، 1991، ص1320.

² عادل السيد على أبوبكر، إطار محاسبي مقترح لقياس وتقييم أداء المشروعات في ظل سياسة الخصخصة، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1997، ص99.

³ عبد المليك بن هودي، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة جامعة بسكرة للعلوم الإنسانية، الجزائر، 2007، ص18.

⁴ عبدالرزاق عريف، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص55.

الملكية، وما يتم استخراجها من هذه المعالجة، يتم إجراء عملية المقارنة حيث يُعد التغيير الذي حدث على الأداء، ناتجاً عن تطبيق البرنامج، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى.

- **مقارنة المجموعات المتشابهة:** يعتمد هذا الأسلوب على إجراء المقارنة بين مجموعتين، أو أكثر، متشابهتين في كافة الظروف المحيطة، والاختلاف يكون في تطبيق البرنامج من عدمه¹، وفقاً لهذا الأسلوب، وبه يتم تقييم الأداء عن طريق المقارنة بين مجموعتين، أحدهما على سبيل المثال طبقت برنامج توسيع قاعدة الملكية، والمجموعة الأخرى مماثلة لها، ومتساوية معها في كافة الظروف المحيطة، ولم تطبق البرنامج.

المطلب الثالث: مستويات قياس الأداء المالي:

توجد عدة مستويات لقياس الأداء المالي أهمها الآتي:

أولاً: مستوى المشروع الاقتصادي: يهتم هذا المستوى بالشركة من حيث التركيز على الربحية، والعائد، والسيولة، ودرجة التركيب الرأسمالي، وذلك خلال فترة مالية سابقة، واستخراج مجموعة من النسب، والعلاقات، والاتجاهات بين المعلومات، التي تحتويها القوائم المالية المنشورة بعضها ببعض، وهذا النوع من التحليل لا يفيد كثيراً، سوى في معرفة كل ما يتعلق بالمشروع كجزء منفصل عن المؤثرات الأخرى، التي قد تؤثر فيه، وتنعكس على نتيجة النشاط².

ثانياً: مستوى القطاع: يمتد ليشمل بالإضافة إلى ما سبق عرضه القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وتحليل ودراسة البيانات، والمعلومات المحاسبية في فترات مختلفة للوحدات الاقتصادية المتماثلة في النشاط، وفي الطرق والسياسات المحاسبية التي تمّ على أساسها إعداد القوائم المالية، والتقارير المحاسبية يتيح هذا النوع من التحليل إمكانية إجراء المقارنة بين الوحدة محل التحليل، والوحدات الأخرى المماثلة، حيث إن امتداد التحليل إلى مستوى القطاع، يوفر

¹ عبد العزيز جميل مخيمر، وآخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، القاهرة، 1999، ص 15.

² عيد محمود حميدة، مرجع سابق، ص 300.

معلومات، ويدخل متغيرات، تمكّن من الحكم على أداء الشركة في ظل القطاع الذي تنتمي إليه، والمفاضلة بين الوحدات المختلفة¹.

ثالثاً: مستوى الاقتصاد الوطني : يهتم هذا المستوى بالمشروع، وظروفه الاقتصادية، وكذلك الصناعة التي ينتمي إليها، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة في المجتمع، الذي يزاول فيه نشاطه، وقد انتشر هذا النوع من القياس المالي للأداء بعد ظهور شركات متعددة الجنسيات، وظهور الأزمات الاقتصادية العالمية، التي تؤثر في جميع البلدان المتقدمة، والنامية على السواء ، وكذلك ظهور التكتلات الاقتصادية التي قد تحمي بعض الصناعات، أو تمنع من مزاوله البعض الآخر لأسباب قانونية، أو سياسية، أو اقتصادية².

المطلب الرابع: مؤشرات القياس المحاسبي:

يُعبّر المؤشر عن العلاقة بين نسبتين في فترتي قياس مختلفتين، ولكن بنفس وحدات القياس، ويستخدم المؤشر في تحديد الاتجاه العام، كما يمكن النظر إلى المؤشر على أنه علاقة بين عنصرين، وهذه العلاقة قد تكون أفقية، تقيس نمو وتطور عنصر معين لعدة فترات، أو قد تكون رأسية لعنصرين أو أكثر، يوجد بينهما نوع من الارتباط الاقتصادي أو الفني³، وتفيد هذه العلاقة في القياس المحاسبي للأداء المالي وفقاً لمجموعة من الشروط، التي يجب توافرها في المؤشرات .

الشروط الواجب توافرها في المؤشرات:

- أن تكون قليلة العدد وذات دلالة وأهمية.
- أن يتم اختيار مؤشرات الأداء على أساس التفهم السليم، والتحديد الواضح لأهداف، ووظائف المنظمة.

¹ عادل السيد علي أبوبكر ، مرجع سابق، ص100.

² عيد محمود حميدة ، مرجع سابق، ص301.

³ حميد مقبل نصر خالد ، مرجع سابق، ص83-86.

- أن يسمح المعيار أو (المؤشر)، بمقارنة أداء المنظمة حالياً بأدائها في فترات سابقة، وكذلك مقارنة هذا الأداء بأداء وحدات أخرى.

- عند وضع معايير أو (مؤشرات) الأداء لابد من فحص، وتحليل البيانات المحاسبية، لاستبعاد العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة الوحدات الاقتصادية.

- أن يعبر المؤشر عن هدف يرغب المشروع في تحقيقه¹.

- أن تكون (المؤشرات) معبرة عن أهمية خاصة في التأثير على النتائج.

- إمكانية تحديد معدلات التغير فيها، مع إمكانية ربط ذلك بأسبابه الفعلية.

- إمكانية تحديدها وتأثيرها بانتهاء النشاط المعبر عنها².

كما تهدف المؤشرات المستخرجة من بيانات القوائم المالية المنشورة، والبيانات غير المنشورة إلى توفير معلومات عن السيولة، والقدرة على الوفاء بالالتزامات، وربحية المنظمة، فأصحاب الديون طويلة الأجل يكونون مهتمين بتلك المؤشرات المحاسبية، التي تبين قدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات، في حين أن أصحاب الديون قصيرة الأجل يكونون مهتمين بصورة أكثر بتلك المؤشرات المتعلقة بالسيولة، وحاملي الأسهم والمستثمرين المتوقعين يكونون مهتمين بشكل أساسي بربحية المنظمة، أمّا إدارة المنظمة فإنها تكون مهتمة بكل جوانب النشاط في المنظمة³.

وفي ظل برنامج توسيع قاعدة الملكية، فإنه يجب أن يعبر المؤشر عن الهدف أو المبرر من التحول إلى القطاع الأهلي، ومن ثم فإن القياس المحاسبي سيستخدم المؤشرات في عملية قياس الأداء المالي بتركيزه في عملية القياس على الإنتاجية، والربحية، والهيكل التمويلية

¹ محمد صالح الحناوي، ونهال فريد مصطفى، الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.42

² عبد الباسط عبدالله علي القرشي ، استخدام البيانات المحاسبية والاقتصادية في قياس وتحليل الإنتاجية، مع التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في الجمهورية العربية اليمنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، قسم الدراسات العليا، جامعة عين شمس، 1991 ، ص41.

³ ليستراي هيتجر، وسيرج ماتولتس ، مرجع سابق ، ص680.

باعتبارهم من ضمن المبررات، والأهداف التي انطلق منها برنامج توسيع قاعدة الملكية في ليبيا للوصول إلى الحكم في مدى التطور، أو التدهور في الأداء المالي للوحدات الاقتصادية.

• الإنتاجية كمقياس للأداء المالي:

عرّف المركز الأمريكي الإنتاجية بأنها: كمية المخرجات المنتجة مقسومة على كمية المدخلات من الموارد اللازمة لإنتاجها.

كما عرفت بأنها: العلاقة بين المخرجات من السلع والخدمات، والمدخلات من الموارد البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية.

كما تُعرّف على: أنها نظام قياس يستخدم في التعرف على مدى كفاءة وفعالية العلاقة بين كمية وقيمة المخرجات، وبين عنصر أو أكثر من عناصر المدخلات¹.

كما تُعرّف على أنها: قياس كفاءة المنظمة في تحويل عناصر المدخلات المعينة إلى مخرجات ذات مواصفات جودة معينة، وبما يكفل تحقيق أقصى عائد للإنتاجية².

ويمكن تعريف الإنتاجية على أنها: قيمة المخرجات المنتجة أو قيمة الخدمة المنجزة خلال الفترة المالية مقسومة على عنصر أو أكثر من عناصر المدخلات.

وتقاس الإنتاجية بعدة طرق من أهمها ما يلي:

1- **طريقة الأسعار الثابتة:** وفقاً لهذه الطريقة يتم حساب قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة خلال الفترة الزمنية المراد خلالها قياس الإنتاجية، حيث يستخدم صيغة قيمة المدخلات والمخرجات بدلاً من الكميات، ويعاب على هذه الطريقة بأنها تعطي مؤشراً بعيداً عن الحقيقة نظراً لاستخدامها للأسعار الثابتة.

¹ حميد مقبل نصر ، مرجع سابق ، ص15.

² فتحي رزق سالم السوافيري، تطوير نماذج القياس المحاسبي للإنتاجية مع التطبيق على قطاع الصناعات الدوائية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر ، 1995، ص8.

2- **طريقة القيمة المضافة:** تمثل مساهمة هذه الوحدة، أو هذا القطاع في الناتج المحلي بسعر المنتج، أو القيمة المضافة الخاصة بهذه الوحدة إلا أن عيوب هذه الطريقة تتمثل في صعوبة الحصول على القيمة المضافة.

3- **طريقة الكفاءة والفاعلية:** يتم قياس الإنتاجية بمعرفة الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية بقسمة الفاعلية على الكفاءة¹.

4- **طريقة الربحية:** هي علاقة دالية بين الربحية، والإنتاجية، إلا أنها قد تؤدي إلى نتائج مضللة، لأنها قد تحقق أرباحاً عالية في ظروف غير عادية، دون أن يكون هناك ارتفاع في الكفاءة الإنتاجية.

مثال ذلك حصول الشركة على إيرادات عرضية، ليس لها علاقة بالنشاط مثل بيع أصول ثابتة.

وهناك عدة معوقات تعوق قياس الإنتاجية من أهمها ما يلي:

1- عند قياس إنتاجية أى من عناصر المدخلات، يتطلب ذلك افتراضاً جوهرياً، مفاده ضرورة ثبات إنتاجية باقي عناصر المدخلات.

2- صعوبة اختيار المحاسب لرقم قياسي للأسعار من بين مجموعة من الأرقام القياسية للأسعار بما يتلاءم مع طبيعة القياس، بالإضافة إلى الصعوبة في اختيار فترة الأساس، لصعوبة أنصاف مستويات الإنتاج، خلال تلك الفترة المختارة، بتمثيلها للمستويات العادية.

3- صعوبة تحديد نطاق قيمة المخرجات، فقد أخذ (Donald) قيمة المخرجات على قيمة المبيعات للوحدة الاقتصادية، بينما أخذ (Taussi and Willaml Shaw) بقيمة الوحدة المنتجة خلال فترة زمنية معينة، بينما (Sumanth) أضاف إلى قيمة الوحدات المنتجة أي توزيعات أو فوائد دائنة تتحصل عليها الشركة من الغير، نتيجة الاستثمار فيها أو

¹ فتحي رزاق سالم السوافيري، مرجع سابق ، ص12-13.

إقراضها¹ ومن هنا نرى إن المخرجات تمثل المبيعات، والتغير في المخزون السلعي (الإنتاج التام)، لأن ذلك يتفق مع المبدأ المحاسبي، تحميل السنة المالية ما يخصها من مصروفات، وإيرادات، كما أنها تمثل النشاط العادي للمشروع.

4- صعوبة تحديد تكلفة عناصر المدخلات، سواء من حيث تقسيم عناصرها، أو كيفية قياس كلفة كل منها، فقد فسرت بعض نماذج قياس الإنتاجية عناصر الإنتاجية على رأس المال، والعمالة فقط، بينما شملت عناصر المدخلات لبعض نماذج القياس الأخرى، كلاً من رأس المال، والعمالة، والمواد الأولية، والأجزاء المشتتة، والمصروفات الأخرى.

¹ David J . Sumanth **Productivity Engineering and Management**, (New York :McGraw-Hill Book co.,1985,p.153.

المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية و تفعيل مبادئ الحوكمة و الأداء المالي.

من خلال هذا المبحث سيتم الدراسة العلاقة بين متغيرات وهي التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وتفعيل مبادئ الحوكمة، والاداء المالي.

المطلب الاول: العلاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي:

عندما يقوم المراجع الخارجي بالاعتماد على عمل المراجع الخارجي والتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يستند إلى مجموعة مبادئ ومعايير التي يتقيد بها المراجعين أثناء تأدية عملهم. حيث أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يؤدي إلى تأدية المراجعة على أكمل وجه، تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة لتحديد نطاق الفحص الذي يقوم به المراجع الخارجي لتسهيل عملية المراجعة والقيام بها بكفاءة من شأنه أن يقلل من الوقت التي تتم فيه عملية المراجعة وتخفيض التكاليف الخاصة بها. أي أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ينعكس بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركات من خلال زيادة ودقة عملية المراجعة اختصار الوقت وتقليل تكاليف المراجعة¹.

المطلب الثاني: العلاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات:

تعتبر المراجعة أحد ركائز ومقومات حوكمة الشركات، في خلق قيمة مضافة للمعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية القوائم المالية للشركات، ولأن لهذه المعلومات دورا فعالا في رقابة أصحاب المصالح في الشركات، وبالتالي أصبح تطور ورفع كفاءة مستوى الأداء المهني للمراجعة بمثابة دعم رئيسي من دعائم التطبيق الكفاء لإطار الحوكمة. حيث أن المراجعة ترتبط على المستوى التنظيمي او المستوى المهني بها ارتباطا وثيقا، بحيث تعتبر المراجعة من

¹ نريمان عداد، دور المراجعة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن سيدي آرغيس ، فرع ام البواقي، وعينة من محافظي الحسابات، رسالة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي ، الجزائر 2016-2017 ، ص 25.

أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً، فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفعالية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المراجعة¹.

يمكن للمراجعة القيام بمراجعة نوعية المعلومات المنتجة من طرف الإدارة، كما تحدد آثار مشكلة عدم تماثل المعلومات من طرف الإدارة. إذ عرّفت الأليات الأخرى ضعف وعدم القدرة على حل هذه المشكلة لذا تحتل المراجعة الشركات حوكمة الشركات. قد يكون السبب الرئيسي في تعيين مراجع خارجي هو التحكم في مشاكل المصلحة القائمة بين الإدارة والمساهمين وإنتاج معلومات من اجل مراقبة المدراء².

المطلب الثالث: العلاقة بين تفعيل مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي:

العديد من الدراسات السابقة تركزت حول العلاقة بين الحوكمة وأداء الشركات. حيث تم البحث دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي من خلال سياسات الحكم الرشيد مثل حماية رؤوس الأموال والبيئة التنافسية، وتركيب ملكية الشركات وتكوين مجلس إدارتها وسياستها المالية.

كما أوضحت الدراسات السابقة أن تطبيق حوكمة الشركات والالتزام بمبادئها التي أقرتها العديد من المنظمات والهيئات تخلف من شركة إلى أخرى، هذه الفروقات والتنوع السياسات الخاصة بالحوكمة تأثير على أداء الشركات³.

ومن هنا تناولت العديد من الدراسات موضوع حوكمة الشركات، وعلاقته مع الأداء المالي، حوكمة الشركات الجيدة ضرورية لإضافة قيمة لمختلف مجموعات المصالح في الشركة، كما وتعزز أداء الشركات من خلال إنشاء بيئة تحفز المديرين لتحقيق أقصى قدر من

¹ جميلة بورحلة وبلحو قريمة، دور المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات في الجزائر، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، محاسه و مراجعة، علوم التسيير، جامعة أكلى محند اولحاج بويرة، الجزائر 2013، ص 98.

² أمينة فداق، تأثير اليات حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية على جودة المراجعة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير محاسبة ومراجعة، علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، 2009، ص 43

³ Anca, p “corporate governance: principles and regulations” Journal of electrical & electronics engineering,5(1)2012, pp. 155–158.

العوائد على الاستثمار¹ وتعمل أيضا على تعزيز الكفاءة التشغيلية وضمان النمو بالإنتاجية على المدى الطويل، ونتيجة لذلك يتهيا لهذه الشركات الفرصة في جذب الكفاءات على الصعيد العالمي. كما وتضمن التوافق بين مصالح المستثمرين والمجتمع وذلك من خلال خلق الشفافية والنزاهة والمسائلة في عملية إدارة أنشطة المصارف ككل وبين الموظفين ومجلس الإدارة بشك محدد.

المطلب الرابع: العلاقة غير المباشرة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي عن طريق تفعيل مبادئ حوكمة الشركات:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة نلاحظ هناك مجموعة دراسة اهتمت بدراسة العلاقة بين التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية والأداء المالي، وفي حين هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة العلاقة بين المراجعة الداخلية أو المراجعة الخارجية وأثرها على تفعيل مبادئ حوكمة الشركات. بالإضافة إلى ذلك فإنه توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات ولأداء المالي.

¹ Azim, M., **Corporate governance mechanisms and their impact on company performance: A structural equation model analysis**, Australian Journal of management, vol.73 no. 3,2012, pp 481-505.

الباب الثاني: الدراسة العملية

العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة
الخارجية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة نحو
الأداء المالي

(دراسة استطلاعية على المصارف التجارية الليبية)

مقدمة الباب:

تم التطرق في الباب السابق للدراسة النظرية لكل من التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية وحوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف التجارية والعلاقة فيما بينها، بينما من خلال هذا الباب سيتم التطرق الى الدراسة الاستطلاعية في المصارف العاملة في ليبيا وذلك من اجل تطبيق النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري على الواقع العلمي والعملية.

حيث يعتبر تبني مبادئ حوكمة الشركات في ليبيا حديث التطبيق مقارنة بالدول المتقدمة، تم اتباع أسلوب التحري المباشر لاختبار مجموعة من الفرضيات تم صياغتها لاختبارها لغرض تحقيق أهداف الدراسة، من خلال استقصاء آراء رؤساء الأقسام ومدراء وأعضاء مجلس الإدارة باستخدام الاستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع مجتمع الدراسة الذي تم اختيار عينته بناء على أسس علمية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية، لغرض توضيح أهمية العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والخارجية واثرها في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات لتحسين الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا، ولهذا تم تقسم هذا الباب إلى الفصول التالية:

الفصل الأول: حوكمة المصارف في ليبيا

الفصل الثاني: الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الاستطلاعية.

الفصل الثالث: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

الفصل الأول: حوكمة المصارف في ليبيا.

المبحث الأول: المصارف في ليبيا.

المبحث الثاني: الحوكمة في ليبيا.

مقدمة الفصل:

أصبحت للحوكمة أهمية بارزة في القطاع المصرفي بسبب الخدمات التي تقدمها المصارف وحجم المخاطر والصعوبات التي تتعرض لها المصارف، والحاجة إلى حماية مصالح العملاء بجانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف الأخرى وجميع المتعاملين مع المصارف، بالإضافة إلى دورها الحاسم في تجنب المخاطر وتعظيم القيمة السوقية للمصارف بما يضمن لها عنصر الاستمرارية والنمو.

ويعد تبني مفهوم الحوكمة في ليبيا أمر ضروريا لأنها تعمل على تطبيق النزاهة والشفافية والمصادقية، وعلى خلق مؤسسات فاعلة وذات كفاءة عليا تستجيب لاحتياجات الأفراد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ولمواجهة حالات الفساد الإداري والمالي التي تعاني منها معظم المؤسسات المالية والإدارية العامة، ومن هذا المنطلق كان لابد من الاهتمام بالمصارف في الالتزام بتطبيق الحوكمة نظرا للتعثرات التي مر بها القطاع المصرفي.

ولأهمية ما ذكر وأهمية حوكمة المصارف في ليبيا، هذا الفصل يتناول المصارف في ليبيا، و الحوكمة في ليبيا.

سيتناول هذا الفصل حوكمة المصارف في ليبيا مقسم الى مبحثين المبحث الاول: المصارف في ليبيا. المبحث الثاني: الحوكمة في ليبيا

المبحث الأول: المصارف في ليبيا:

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل موضوع المصارف في ليبيا والذي سندرسه في مطلبين، حيث سنخصص المطلب الأول منه نشأة المصرف المركزي الليبي، والمطلب الثاني المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

المطلب الأول: نشأة المصرف المركزي الليبي¹:

ظل القطاع المالي الليبي لسنوات عديدة مرآةً لاقتصاد البلاد الاشتراكي شديد المركزية. وفي ذروة المد الاشتراكي في عام 1970، صدر القانون رقم 153 بتأميم القطاع المصرفي بأكمله حيث نص على أن تكون جميع البنوك التجارية مملوكة بالكامل لليبيين. وقد بقي القطاع المالي منذ ذلك الحين تحت سيطرة الدولة، على غرار الاقتصادات الشيوعية، حيث تدعم البنوك المتخصصة المشروعات التي تمويلها الدولة في قطاعات معينة، مثل الزراعة والإسكان، فيما يعمل المصرف المركزي كمصرف أحادي. وفي أواخر الفترة الاشتراكية، اختفى القطاع الخاص تقريباً مع سيطرة الدولة على جميع جوانب الاقتصاد. ونمت الأصول المصرفية بواقع 30 ضعفاً في الفترة من 1970 إلى 1980 مع تقديم الدولة تمويلاً هائلاً للأنشطة الصناعية والزراعية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية. ولسنوات عدة، قد تكون أوجه القصور المالية العديدة اختفت جزئياً على الأقل بسبب ارتفاع مستويات الثروة النفطية بالنسبة لعدد السكان. لكن تراجع الثروة النفطية خلال ثمانينيات القرن الماضي، وكذلك العزلة الاقتصادية إبان فترة العقوبات التي قادتها الولايات المتحدة، أديا إلى حدوث ركود اقتصادي ونقص النقد الأجنبي. وارتفع معدل القروض غير المسددة في دفاتر البنوك الحكومية.

وبعد تعليق الأمم المتحدة للعقوبات في إبريل 1999، خطت الحكومة الليبية خطوات متعثرة، لكنها حقيقية، نحو تحقيق المزيد من التحرير لتنشيط اقتصادها. وركزت هذه الجهود في البداية على قطاعي النفط والغاز، لكن تحرير القطاعين المالي والتجاري كانا مستهدفين أيضاً.

¹ البنك الدولي، التمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، فبراير 2020، ص 22-23.

وسمح القانون رقم 1 لسنة 1993 بعودة البنوك الأجنبية للعمل في ليبيا وكذلك رأس المال الخاص¹. وفي يناير، 2004 أنشئت الهيئة العامة للتمليك لتتولى وضع وتنفيذ استراتيجية عامة للخصخصة شملت القطاع المالي، وفي عام 2006 أسست الحكومة سوق الأوراق المالية الليبي التي أدرجت بنهاية العام سبع شركات من بينها أربعة مصارف، وترد أبرز ملامح القطاع المالي في الإطار.

وتمثل المصارف التجارية 81% من الأصول في هذا القطاع، لكنها تخضع لهيمنة مجموعة من المصارف الحكومية ضعيفة الأداء، وتستحوذ المصارف الحكومية الخمسة على أكثر من 90% من الودائع في ليبيا، ويرجع ذلك إلى صرف الرواتب الحكومية بشكل أساسي من خلال المصارف الحكومية بالإضافة إلى العديد من المزايا الخفية الممنوحة لهذه المصارف، ومن بينها التصور العام بضمان الودائع بشكل ضمني، وتُعد نسبة انتشار حسابات المستهلكين مرتفعةً من الناحية الفنية نظراً لعمليات إيداع الرواتب، لكن خدمات الوساطة المالية، بخلاف تحويلات الرواتب، محدودة للغاية، وتُحرم منشآت الأعمال الخاصة حرماناً شبه كامل من خدمات القطاع المالي الرسمي.

المصرف المركزي هو المساهم الأكبر في المصارف الحكومية، وهو أيضاً الجهة المختصة بالرقابة على القطاع المصرفي. وينطوي ذلك على أوجه واضحة لتضارب المصالح منها التساهل المحتمل لصالح المصارف المملوكة للدولة، وكذلك منح الائتمان للمستفيدين ذوي العلاقات.

المطلب الثاني: المصارف التجارية العاملة في ليبيا²:

شهدت المصارف التجارية خلال العقد الأخير تطورات هامة، انعكست في تطور معظم البنود الأساسية في مراكزها المالية، وذلك نتيجة السياسة النقدية والمصرفية التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي من جهة، وما قامت به المصارف من جهود في سبيل الرفع من مستوى أدائها

¹ لكن ملكية الأجانب مازالت محددة بنسبة 49%.

² مصرف ليبيا المركزي، ورقة حول، تطور اهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا، خلال الفترة (2008- الربع الثاني 2014)، إدارة البحوث والإحصاء، ص 3 - 4.

وتحسين مستوى خدماتها من جهة أخرى، و تهدف السياسة النقدية إلى تحسين مستوى الإفصاح و الشفافية حول إجراءات هذه السياسة، والعمل على تعزيز جودة صنع القرار من خلال الاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، خاصة فيما يتعلق بعمليات السوق المفتوحة و إقامة سوق نقدية بين المصارف و انتهاج سياسة نقدية أكثر مرونة، ومن ابرز هذه الإجراءات توحيد نسبة الاحتياطي الإلزامي عند 20% على الخصوم الإبداعية للمصارف التجارية، كما تم تخفيض معدل إعادة الخصم ليصبح، 3% كما شهد العام 2008 إصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي كأداة من أدوات إدارة السيولة المصرفية، وكذلك تم في السنوات الأخيرة على سبيل المثال لا الحصر، تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتحرير العمولات التي تتقاضاها المصارف على خدماتها للزبائن، مما منح المصارف التجارية المزيد من الحرية والمنافسة فيما بينها، رفع صلاحية المصارف التجارية في منح الائتمان لتصل إلى 20% من قيمة رأس المال والاحتياطيات.

كما قام مصرف ليبيا المركزي باتخاذ جملة من الإجراءات التي ترتبط بالسياسة المصرفية العامة، ومن أهمها إدخال الشريك الأجنبي في المصارف الليبية والمشاركة في تأسيس مصارف بشراكة أجنبية، كما تم إعادة النظر في أسس ومعايير تصنيف ديون المصارف التجارية وتحديد المخصصات اللازمة لمواجهتها، حيث صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، بشأن حدود التركيز الائتماني والضوابط والمعايير التي تحكمه لإدارة المخاطر وتوظيفات الائتمان بالمصارف التجارية، وللمحافظة على سلامة القطاع المصرفي و ضمان التوظيف الأمثل لموارده من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى غيرها من السياسات الأخرى والتي أثرت بشكل إيجابي على أداء القطاع المصرفي في ليبيا.

• المصارف التجارية¹:

يبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا 19 مصرفاً، والجدول رقم (1.1) يوضح المصارف التجارية العامل في البيئة الليبية.

جدول رقم 1.1 المصارف التجارية العاملة في ليبيا وتاريخ التأسيس

المصرف	تاريخ التأسيس	الملكية الرئيسية	ر.م
مصرف الجمهورية	1969	عامة	1
المصرف التجاري الوطني	1970	عامة	2
مصرف الوحدة	1970	مختلطة تشارك فيها الدولة	3
مصرف الصحاري	1964	مختلطة تشارك فيها الدولة	4
مصرف التجارة والتنمية	1995	خاصة	5
مصرف شمال أفريقيا	1997	مختلطة تشارك فيها الدولة	6
مصرف الأمان	2003	خاصة	7
مصرف الوفاء	2004	خاصة	8
مصرف الأجماع العربي	2004	خاصة	9
مصرف الواحة	2006	خاصة	10
مصرف المتوسط	2006	خاصة	11
مصرف التجارة العربي	2007	خاصة	12
مصرف السراي	2007	خاصة	13
مصرف المتحد	2007	خاصة	14
مصرف الخليج الأول الليبي	2008	خاصة	15

¹مصرف ليبيا المركزي.

عامة	2010	المصرف الليبي الخارجي	16
خاصة	2015	مصرف النوران	17
خاصة	2017	المصرف الإسلامي الليبي	18
خاصة	2019	مصرف اليقين	19

المبحث الثاني: الحوكمة في ليبيا:

يتناول المبحث موضوع الحوكمة في ليبيا والذي سيتم تقسيمه الى مطلبين، حيث سنخصص المطلب الأول واقع الحوكمة في ليبيا، والمطلب الثاني حوكمة المصارف في ليبيا.

المطلب الأول: واقع الحوكمة في ليبيا:

جاء مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الليبية مؤخراً تحت تسمية الحكم المؤسسي أحياناً¹، وبالإدارة الرشيدة أحياناً أخرى²، إلا أنه متعارف عليه بحوكمة الشركات أو المصارف وقد كان لمصرف ليبيا المركزي دوراً في تبني هذا المفهوم بصفته جهة رقابية وإشرافية على المصارف.

كما كان لسوق الأوراق المالية الليبي دور في تبني مفهوم الحوكمة من خلال حثه وإلزام الشركات ببعض الأمور وعلى رأسها الالتزام بمفهوم حوكمة الشركات (سوق الأوراق المالية الليبي، الإدراج بسوق الأوراق المالية، دليل دخول الشركات لسوق الأوراق المالية الليبي) وإصدار إرشاد بذلك الخصوص (سوق الأوراق المالية الليبي، 2007) من ضمن تشريعات سوق الأوراق المالية والذي نص فيها على قواعد الحوكمة، وقد شملت على حقوق المساهمين ومسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية.

¹ وفقاً لما جاء به دليل الحكم المؤسسي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي 2005.

² جاء وفقاً لهذه التسمية :-

- قواعد وتشريعات ذات علاقة بسوق الأوراق المالية الليبي، 2007.

- أبوبكر مصطفى بعيره، البيئة العامة للتنمية الإدارية في ليبيا من منظور الإدارة الرشيدة، «المؤتمر الوطني الأول للتنمية الإدارية»، المعهد الوطني للإدارة، طرابلس، 28-29 أكتوبر 2007.

- وفقاً لما جاء به دليل حوكمة المصارف 2010، أو حوكمة الشركات وفقاً لما جاءت بها بعض الدراسات والأوراق البحثية.

كما تناولت عدد من الدراسات موضوع الحوكمة، ولعل أهمها دراسة باجسير وعبدالكافي¹ فقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الحوكمة في مصلحة الضرائب على كفاءة النظام الضريبي في ليبيا ومعرفة أثر تطبيق نظام الحوكمة على تفعيل وسائل تحصيل الإيرادات الضريبية وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام حوكمة الشركات في إدارة مصلحة الضرائب يؤثر على كفاءة النظام الضريبي ويحقق أهدافه من خلال الالتزام بالقوانين والتوجيهات التي تحدد مهام المسؤولين، ويحسن من إجراءات تحصيل الإيرادات، كما أوصت الدراسة ضرورة تطبيق نظام حوكمة الشركات لما له من دور في رفع كفاءة النظام الضريبي، والاهتمام بتحسين أوضاع العاملين ووضع أسس ومعايير تؤدي إلى الالتزام بالقيم الأخلاقية بين العاملين والتزامهم بالقوانين واللوائح والشفافية، كما أوصت بإعادة النظر في نظم الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية وتصميمها بما يتوافق مع نظام الحوكمة.

أما دراسة A.Zagoub, Ali² هدفت هذه الدراسة لدراسة وتفسير تأثير الضغوط المؤسسية المختلفة في تشكيل مفهوم وممارسات الحوكمة في المصارف التجارية الليبية في نظرية علم الاجتماع المؤسسية، وقد أشارت أهم النتائج إلى أن مفهوم الحوكمة جديد في البيئة الاقتصادية والمصرفية الليبية ولازال هذا المفهوم في طور التكيف مع البيئة المصرفية الليبية بتكثيف جهود مصرف ليبيا المركزي وأصحاب المصالح، رغم أن المصارف ليست مستعدة بعد لقبول وتطبيق ممارسات الحوكمة بسبب عدم كفاية قانون المصارف في تغطية هذا المجال وعدم متابعة مصرف ليبيا المركزي والزامه بهذه الممارسات، إضافة لعدم خبرة أعضاء مجالس الإدارات والمدراء التنفيذيين للمصارف التجارية الليبية مع قضايا الحوكمة. كما أشارت النتائج أن الضغوط المؤسسية خاصة القسرية تؤثر إيجابيا في تشكيل ممارسات الحوكمة، إضافة إلى ذلك اختلاف استجابة المصارف لتأثير الضغوط المؤسسية وفقا لتزكيفية هيكل الملكية لهذه المصارف.

¹ على طه على باجسير، أشرف سالم عبد الكافي، أثر تطبيق نظام الحوكمة في رفع كفاءة نظام الإدارة الضريبية وتحصيل الإيرادات، مجلة جامعة سرت العلمية، جامعة سرت، المجلد الخامس، العدد الأول، 2015، ص 101-130.

² A.Zagoub, Ali, **Corporate Governance in Libyan Commercial Banks** , Ph.D. Thesis, University of Dundee, UK, 2011.

كما هدفت دراسة ناجي¹ للتعرف على معرفة مدى توافر المتطلبات اللازمة لتحقيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في بيئة الشركات المساهمة الليبية، وذلك من خلال محاولة حصر وتجميع القوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الشركات الليبية المساهمة وإخضاع ذلك للدراسة والتحليل، وقد توصلت الدراسة إلى أنه تتوفر بعض ما جاءت به مبادئ الحوكمة الدولية من محددات في القانون التجاري الليبي والقانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، وقرار مصرف ليبيا المركزي (48) لسنة 2005م بشأن النظام الأساسي للمصارف التجارية .

أما العيش² فيرى بأن قواعد الإدارة الرشيدة للشركات في ليبيا تجد جذوراً لها في قانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2010 ، وكذلك في القانون رقم (11) لسنة 2010 بشأن سوق المال، كما يؤكد أن الثقة هي المكون الأساسي للمعاملات التجارية، وأن القواعد والقوانين والإجراءات المنظمة لحوكمة الشركات لا يمكن أن تكون بديلاً عن الأمانة والكفاءة وحسن الأداء، ومع ذلك فإن وجود تنظيم قانوني لنظرية حوكمة الشركات على الرغم من كونه معدلاً ومكملاً للقوانين التجارية بصورة عامة، يضمن تطبيقاً ملزماً ومثالياً لمبادئ حوكمة الشركات، كما دعى إلى إعادة النظر في التنظيم التشريعي لحوكمة الشركات بأحد الأمرين، أما تطويع التشريعات والقوانين المنظمة للمعاملات التجارية وخصوصاً قوانين الشركات والقوانين المنظمة لأسواق المال بما يلائم القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، الأمر الذي ينفي لوجود قانون مستقل لتنظيم القواعد الخاصة بحوكمة الشركات ،أو أن يتم إصدار قانون مستقل لنظام حوكمة الشركات بما يتماشى مع التشريعات الموجودة وبما يواكب التوجه الدولي.

¹ حامد ناجي ناجي، مدى توفر المتطلبات اللازمة لتحقيق مبادئ حوكمة الشركات وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة قاريونس، بنغازي ، 2007 .
² الصالحين محمد العيش، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة بنغازي ، العدد الرابع، 2016.

المطلب الثاني: حوكمة المصارف في ليبيا:

بما أن المصارف التجارية تحظى بالكثير من الاهتمام من كافة فئات المجتمع ولكونها مصدر للحفاظ على أموالهم، ولما تؤديه المصارف من دور في الاقتصاد المحلي والدولي، ومن هذه تتبع خصوصية الحوكمة في المصارف، ومن هذا المنطلق أصدر مصرف ليبيا المركزي بصفته جهة رقابية وإشرافية على المصارف قانون رقم (1)، وكذلك القرار رقم (20) باعتماد دليل استرشادي لحوكمة القطاع المصرفي يمثل الحد الأدنى من قواعد الحوكمة الواجب تطبيقها في المصارف التجارية الليبية إيماناً من إدارة المصرف بأهمية وضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في تحسين وتطوير القطاع المصرفي.

• **قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 م**، فقد نص هذا القانون في مواده وأعطى لمصرف ليبيا المركزي الصلاحية بالإشراف والرقابة على المصارف التجارية، كما أنه عند النظر في طيات مواد القانون نجد أنها حملت جزءاً من معايير حوكمة الشركات الدولية، وبما يتناسب مع البيئة المحلية، وهذا أكده محافظ مصرف ليبيا المركزي السابق على أن القانون رقم (1) بشأن المصارف يعمل على تبني معايير الرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل، ومعايير الصناعة المصرفية الدولية، وتطبيق مبادئ المحاسبة والمراجعة الدولية، ومبادئ الإفصاح والشفافية وتطبيق ممارسات حوكمة الشركات الدولية وذلك بإصدار تعليمات تلزم المصارف بالاتي (فرحات بن قدارة ، 2007):

تأسيس إدارة مراجعة داخلية تابعة لمجلس الإدارة، وتأسيس وحدة الامتثال، وذلك للقيام بمجموعة من المهام، وإعداد المصارف بياناً مالياً ودخلاً تفصيلياً شهرياً وفقاً للمعايير الدولية، وأن يقوم بمراجعة كل مصرف مراجعان قانونيان مستقلان مقيدان في سجل مصرف ليبيا المركزي، تختارهما الجمعية العمومية، وتأسيس إدارات مخاطر مرتبطة بالعمليات التشغيلية والائتمان والسوق، وتقدير متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به واستحداث أسس جديدة لتصنيف الديون تتماشى مع المعايير الدولية، وتطوير نماذج جديدة لاحتساب ملائمة رأس المال وبما يتناسب مع متطلبات بازل II، وتقديم نظم رقابة داخلية لتحديد مستوى جاهزية المصارف لتطبيق المعايير الجديدة.

• إصدار قرار رقم (20) لسنة 1378 و.ر (2010) باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي، وضرورة إلزام المصارف للعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره واستصدار القرارات التنفيذية بهذا الخصوص، حيث نجد في هذا الدليل بأنه مكمّل ويعمل جنباً إلى جنب مع البيئة القانونية والتشريعية والرقابية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، ويستند للمبادئ التي أصدرتها منظمة بازل المصرفية والتي اعتبرت مبادئ عامة، وتعديلها بما يتماشى مع البيئة الليبية، ويحتوي هذا الدليل على ستة فصول منها تعريفات عامة، وحقوق المساهمين، ومجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، والإفصاح والشفافية.

• الجانب التطبيقي فقد جاءت الورقة الصادرة عن المنظمة الليبية عن السياسات و الإستراتيجيات¹، في محاولة لتقصي مجالات تطبيق الحكم الرشيد وذلك بالتركيز على المؤسسات العامة، ووجد مساعي وجهود تطبيق الحوكمة تكررت في المستويات التالية: الحكومة والشركات والمصارف وقد تفاوتت النسب ودرجات الأخذ بجهود الحوكمة بين المستويات الثلاثة، وتبسيط الضوء على المصارف التجارية وفقاً لما جاء بالورقة انحصرت اهتمامها في إعادة هيكلة إدارتها وفق آلية الفصل بين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية لكنها لم تقدم خطوات فيما يتعلق بتشكيل لجان الحوكمة والأدلة الإرشادية الخاصة بها، والامتثال الكامل لمعايير حوكمة المصارف من شفافية وإفصاح، كما لم تطور أنظمتها الرقابية وفق المعايير المشار إليها.

وفي هذا السياق فقد جاءت دراسة الجهاني² لتؤكد نفس الكلام فقد هدفت لمعرفة مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات ضمن المعلومات المالية وغير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية الليبية، وقد توصلت الدراسة أن نسبة توافر مبدأ الإفصاح والشفافية وفقاً لما تقتضيه حوكمة الشركات في المصارف وفقاً لآخر سنة تم الحصول على تقاريرها لسنة 2009 بنسبة 34%. كما يقوم بمراجعة كل المصارف مراجعون مستقلون وفقاً لما نص عليه مصرف ليبيا المركزي أو جهاز المراجعة المالية ومراجع حسابات، كما لدى المصارف لجنة مراقبة وفقاً لما نصت عليها التشريعات الليبية ولكن لا يوجد إفصاح عن أي

¹ المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات ، تطبيق الحوكمة في الإدارة الليبية ، مارس ، 2016، ص 7-8.

² افطيم سالم الجهاني، ندى توافر مبدأ الإفصاح والشفافية وفقاً لحوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة قاريونس، بنغازي، 2012.

لجنة مراجعة تابعة لمجلس الإدارة، إضافةً عدم اتباع المصارف لمعايير المحاسبة الدولية التي تنص عليها وتؤكد المبادئ الدولية للحوكمة وتلتزمها التشريعات الليبية، وذلك وفقاً لما تنص عليها تقارير المراجعين، وأيضاً لعدم اتباع معايير المراجعة الدولية أثناء مراجعة حسابات المصرف والاكتفاء بمعايير المراجعة المتعارف عنها في معظم المصارف.

يلاحظ من هذه القوانين والتشريعات أنها اشتملت على مبادئ واسعة لحوكمة الشركات في البيئة الدولية، وخصوصاً التشريعات المستحدثة فقد غطت في طياتها جزء لا بأس به من المواضيع الخاصة بحوكمة الشركات، وقد جاءت في صورة قرارات ولوائح تنظيم ملزمه وعند تفيد المصارف بهذه التعليمات والإرشادات نجد أنها تتبع أفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، لكن هذه الجهود لا تكفي، بل تحتاج لمراقبة ومتابعة من مصرف ليبيا المركزي، وللتأكد من أن هذه التشريعات والقوانين يتم تطبيقها بالفعلي.

الفصل الثاني: الإطار العام لمنهجية المتبعة في الدراسة.

المبحث الاول: جمع البيانات.

المبحث الثاني: تحليل البيانات.

مقدمة الفصل:

في هذا الفصل سيتم توضيح مراحل البحوث التطبيقية وتقديم أنواع تصميم البحوث بصفة عامة وتبرير التصميم المتبع في هذا البحث. كذلك ستم توضيح وسائل جمع البيانات المتبعة في هذه الدراسة وطرق اختيار العينة بصفة عامة، بعد ذلك ستم توضيح طريقة اختيار العينة لهذه الدراسة. وسيتم شرح وتوضيح المقاييس التي تم استخدامها لقياس متغيرات الدراسة، وشرح لطريقة المربعات الصغرى للمعادلات الهيكلية (PLS-SEM) ومبررات استخدامها في هذا البحث، وأخيرا توضيح الخطوات المتبعة لأجراء الدراسة في طريقة المربعات الجزئية الصغرى.

وعليه تم تقسم الفصل الى

المبحث الأول: جمع البيانات.

المبحث الثاني: تحليل البيانات.

المبحث الأول: جمع البيانات:

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل موضوع جمع البيانات والذي تم تقسيمه الى مطلبين، حيث سيخصص المطلب الأول منه مصادر ووسائل جمع البيانات، والمطلب الثاني المراحل المتبعة لإجراء البحوث التطبيقية.

المطلب الأول: مصادر ووسائل جمع البيانات:

أولاً: مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصدرين أساسيين هما:

•المصادر الثانوية:

قام الباحث بمعالجة الإطار النظري للدراسة من خلال الاطلاع على المصادر الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والرسائل العلمية وأطروحات الدكتوراه، كذلك الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة والبحث فيه عبر مواقع الإنترنت المختلفة لأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت في مجال الدراسة.

•المصادر الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة وزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، والمتمثل في رؤساء الأقسام والمدراء وأعضاء مجلس الإدارة بالمصارف العاملة بلبيبا، كما لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع بعض المشاركين في عينة، وذلك لغرض الحصول على معلومات أكثر دقة وتفصيلا لبعض الجوانب الأساسية لموضوع الدراسة، والتي لم يتم التطرق إليها في الاستبانة لدعم النتائج المتحصل عليها من الاستبانة.

ثانياً: وسائل جمع البيانات:

في البحث العلمي تشير المنهجية إلى طريقة هيكلية البحث النظري أو العملي من أجل زيادة النمو المعرفي.¹ هذا و يمكن تصنيف وسائل جمع البيانات خلال عملية البحث إلى نوعين رئيسيين و هما: كمية و نوعية. في البحث الكمي عادة ما تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث، كما يكون الهدف من البحث محدد وتكون طريقة جمع البيانات أكثر رسمية.² أما الأبحاث النوعية فتستعمل للحصول على أفكار واضحة حول المشاكل و الفرص فيما يخص صنع القرار، و تكون العينة في الدراسة النوعية صغيرة نوعاً ما، كما أن تقنية جمع البيانات تكون عن طريق طرح الأسئلة و ملاحظة السلوك، و تكون الأسئلة في الدراسة النوعية مفتوحة الإجابة³ و لمزيد من المعلومات حول الاختلافات انظر الجدول رقم(1.2).⁴

جدول رقم 1.2 الاختلافات الرئيسية بين المنهجية الكمية والنوعية

العنصر	المنهجية النوعية	المنهجية الكمية
الأهداف	اكتشاف/ تحديد أفكار جديدة المشاعر فهم أولي للعلاقات فهم العمليات النفسية والاجتماعية الخفية	التحقق من الوقائع ، التقديرات ، العلاقات
-نوع البحث -نوع الأسئلة -وقت التنفيذ	-استكشافي -مفتوحة غير منظمة استقصائية -فترة زمنية قصيرة نسبياً	-وصفي أو سببي -منظمة غالباً -عامة زمن أطول بشكل ملحوظ

¹ Wagner, S.A. **Understanding Green Consumer Behavior: A qualitative cognitive approach.** Routledge.1997, P.63. 376

²Burns, A.C., and Bush, R.F, **Marketing Research. Pearson Education.** Seventh Edition.20014, P.118.

³ -Shukla, P. **Op. cit.**, p.32.

⁴ Hair, Jr.F., Wolfinbarger, M., Bush, R., and Ortinau,D. **Etentials of Marketing Research.** McGraw-Hill/Irwin. Second Edition,2010, P.78.

عينات كبيرة مع أخذ عينات ممثلة للمجتمع	عينات صغيرة متكونة من مجموعة من الأفراد فقط	تمثيل العينة
إحصائية، وصفية، التنبؤات السببية	-استخلاص شخصي -المعلومات -تحليل المحتوى، تفسيري	طريقة التحليل
التحليل الإحصائي، تفسير الأرقام	التواصل مع الأشخاص، الملاحظة، تفسير النص أو البيانات المرئية	مهارات الباحث
جيد عموماً، يمكن استنتاج الحقائق و العلاقات	محدود	التعميم

المصدر : Hair and al،2010

وفي هذه الدراسة تم اختيار المنهج الكمي عن طريق البيانات الكمية التي تم جمعها بواسطة قائمة الاستبيان بالإضافة للمنهج النوعي عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع بعض رؤساء الأقسام ومدراء المصارف وأعضاء مجلس الإدارة. تعتبر المنهجية الكمية منظمة، كما أن الأسئلة فيها محددة مسبقاً وتستخدم مع جميع المشاركين، و تعد العينة في هذه الدراسة كبيرة نوعاً ما (أكبر من 200) هذا و تميل الدراسات الكمية إلى أن تكون إحصائية في طبيعتها و ذلك بمساعدة برامج الحاسوب¹. وهذا ما حدث حيث اعتمدت الدراسة على برنامج (Smart PLS3) لغرض تحليل البيانات وبالتالي تعتبر المنهجية الكمية هي مناسبة ودقيقة². بالإضافة إلى ذلك تم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع أطراف لها علاقة بموضوع الدراسة (جزء من عينة البحث) لغرض التأكد من النتائج المتوصل إليها كماً.

¹ Wilson, A. Marketing Research: **An Integrated Approach**, Pearson Education Limited. Second Edition.2006. P.135.

² Saunders,M., Lewis,P., and Thornhill,A. **Research Methods for Business Students**. Pearson Education Limited. Seventh Edition.2016. P.166.

في العموم تعتبر الملاحظة و شبه الملاحظة المقابلات المعمقة و الجلسات الجماعية الإبداعية الأنواع الرئيسية لجمع المعلومات في المنهجية النوعية¹، فإن البحث الكمي يرتبط أساسا مع البحوث التجريبية و البحوث الاستقصائية، فالبحوث التجريبية تدين كثيرا إلى العلوم الطبيعية و الغرض منها هو دراسة احتمال أن حدوث تغيير في المتغير المستقل سوف يؤدي إلى تغيير في المتغير التابع². أما الدراسة الاستقصائية تعتمد على استخدام الاستبيانات المنظمة على عينة من المجتمع بحيث يتم سؤال المشاركين مجموعة متنوعة من الأسئلة بخصوص السلوك، النوايا، الإدراك، الدوافع، الخصائص الديمغرافية وأسلوب الحياة وقد تكون الأسئلة إما شفوية، كتابية أو عن طريق الحاسوب، ويتم الحصول على الأجوبة في أي شكل من هذه الأشكال. كما يمكن تصنيف أساليب إدارة البحوث الاستقصائية إلى أسلوبين³ :

أ- الاستبيانات: وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام:

- إدارة الشخصية للمجموعات أو الأفراد.

- عبر البريد.

- عبر الأنترنت.

ب- المقابلات: وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام:

- وجها لوجه.

- عبر الهاتف.

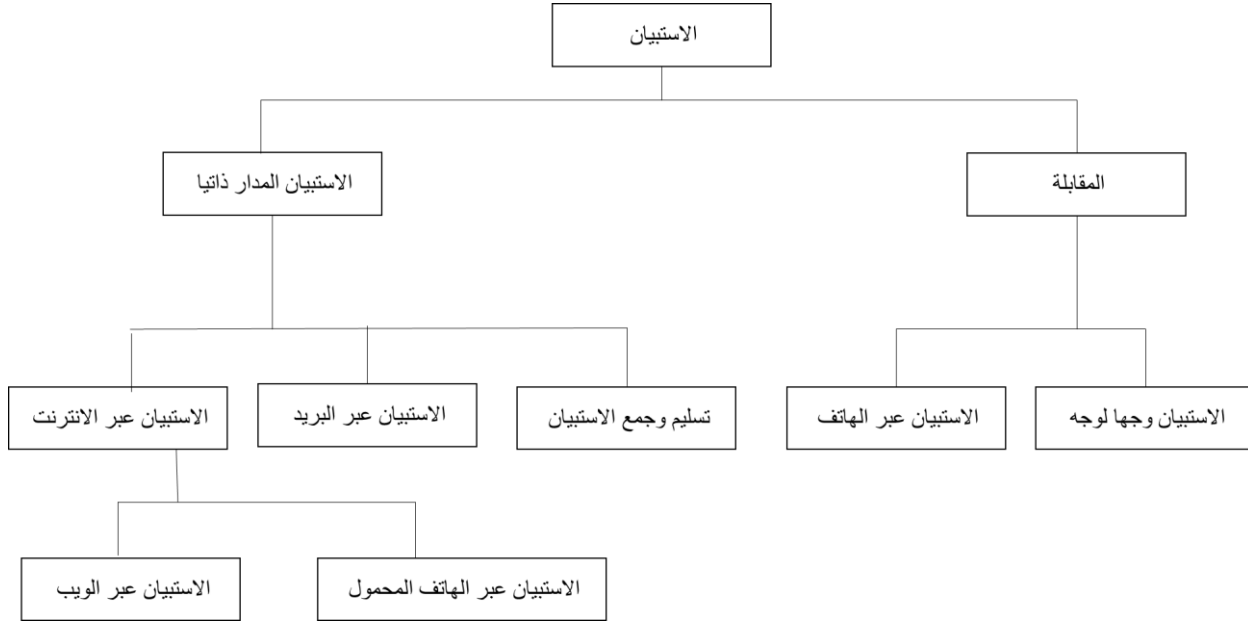
- مقابلة المجموعة البؤرية.

¹ Craig, C.S., and Douglas, S.P. **International Marketing Research**. John Wiley and Sons Ltd. Third Edition.2005.P206.

² Saunders, M., Lewis, P., and Thornhill, A. **Op.cit.** p 168,178.

³ Cozby, P.C., and Bates, S.C. **Methods in Behaviora Research**. McGraw-Hill Education. Twelfth Edition. PP.2015. 143-145

وحيث انه في هذه الدراسة تم استخدام طريقة الاستبيان المدار ذاتيا self-completed. وتحديدًا طريقة تسليم وجمع الاستبيانات questionnaire فإنه من الجدير توضيح أنواع الاستبيان ، والشكل التالي يوضح أنواع الاستبيان¹:



المصدر : Saunders and al ،2016

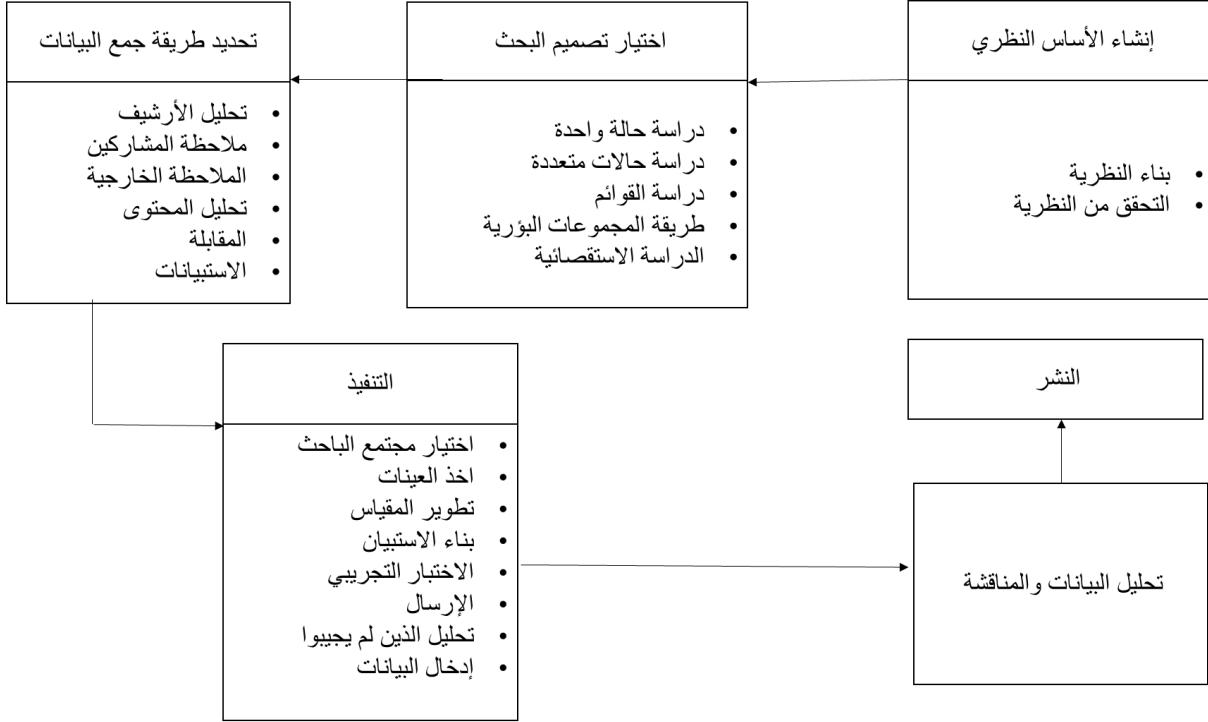
الشكل رقم 1.2 يوضح أنواع الاستبيانات

¹ Saunders,M., Lewis,P., and Thornhill,A. **Research Methods for Business Students.** Pearson Education Limited. Seventh Edition. 2016.P166.

المطلب الثاني: المراحل المتبعة لإجراء البحوث التطبيقية:

أولاً: المراحل المتبعة لإجراء البحوث التطبيقية

الشكل التالي يوضح الخطوات الرئيسية لإعداد البحوث التطبيقية¹:



الشكل رقم (2.2) منهج البحوث التطبيقية

ثانياً: تصميم البحث:

مصطلح تصميم البحث يعني بعبارة بسيطة مخطط للطرق والإجراءات التي يتم استخدامها من قبل الباحثين لجمع و تحليل البيانات التي يحتاجها المسيريون². وهناك ثلاثة أنواع من تصميم الأبحاث وهي:

¹ Flynn, Barbara B., et al. **Empirical research methods in operations management.** Journal of operations management 9.2 ,1990(sad) 250–284,p254

² Shukla, P. **Essential of Marketing Research.** Paurav Shukla and Ventus Publishing ApS,2008, P 29.

1- **الدراسات الاستكشافية:** تفيد عندما لا يكون للباحث فكرة واضحة حول المشاكل التي ستواجهه خلال الدراسة، كما أنها تفيد في الحالة التي يكون فيها مجال الدراسة جديداً أو غامضاً بحيث يكون الهدف من الاستكشاف مجرد تعلم شيء عن المشكلة التي تواجهه المسيرين¹.

2- **الدراسات الوصفية:** يرسم هذا النوع من الدراسات صورة حول الواقع وهي من أبرز أنواع الأبحاث في التخطيط. غالبية الأبحاث في مجال علوم التسيير والمحاسبة تستخدم الدراسات الوصفية التي تستفيد من الملاحظة والاستقصاء كطرق رئيسية. كما أنها تحدد التكرارات في تحدث أو العلاقة بين متغيرين. وتكون الدراسات الوصفية أكثر تنظيماً مع أسئلة بحث وفرضيات واضحة وهي تخدم عدة أهداف للبحث:

1. وصف للظواهر أو الخصائص المرتبطة بالمجتمع المعني بالبحث، وتتضمن الأسئلة (من، ماذا، متى، أين وكيف) حول الموضوع.

2. تقدير نسب السكان الذين لديهم هذه الخصائص

3. اكتشاف الروابط بين مختلف المتغيرات.

الجدول رقم 2.2 الاختلاف بين البحوث الاستكشافية والنهائية

الدراسة النهائية	الدراسة الاستكشافية	
اختبار فرضيات معينة واختبار العلاقات.	لتقديم الرؤى والفهم.	الهدف
- تعريف المعلومات يكون بشكل واضح. - عملية البحث منهجية ومنظمة.	- تعريف المعلومات يكون بشكل غير مضبوط. - عملية البحث مرنة وغير	الخصائص

¹ Cooper, D. R and Schindler, P. S. **Business research methods**. McGraw-Hill Companies, Inc. Twelfth Edition, 2014, P.129.

	منظمة	
	- تكون العينة صغيرة وغير ممثلة للمجتمع. - تحليل البيانات يكون نوعي.	- العينة كبيرة وممثلة للمجتمع. - تحليل البيانات يكون كمي.
النتائج	غير نهائية.	نهائية.
المخرجات	تتبع عادة بمزيد من البحوث الاستكشافية أو ببحث نهائي.	المعلومات تستخدم للمساهمة في اتخاذ القرار.

المصدر: مترجم من كتاب Malhotra, 2015¹

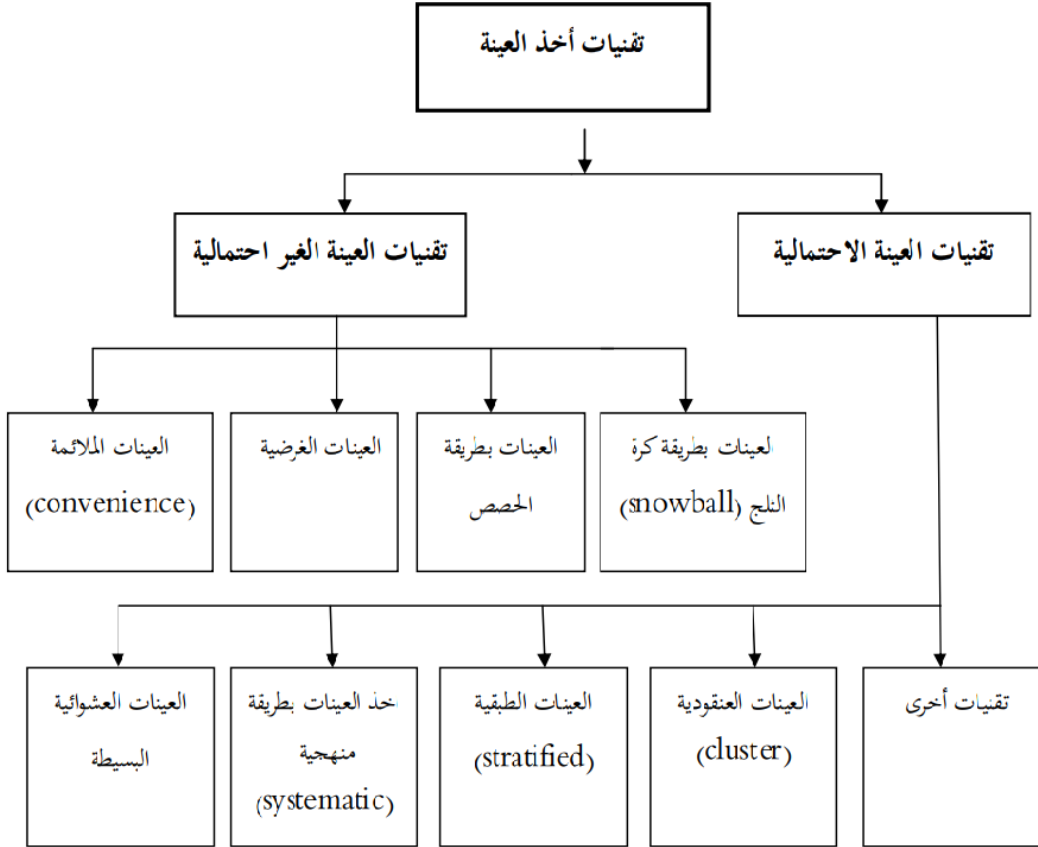
3- الدراسات التفسيرية: يهدف هذا النوع من الأبحاث إلى تحديد العلاقة بين السبب والنتيجة لإظهار أن حدثًا ما في الواقع يكون سببًا لحدوث سببًا لحدوث آخر، كمثال على ذلك يمكن القول أن المطر يتسبب في تبلل العشب.

هذا وتتطوي على كل من الأبحاث الوصفية والتفسيرية تحت اسم الأبحاث النهائية والتي تكون عادة أكثر تنظيمًا من الأبحاث الاستكشافية، كما إنها تعتمد على عينات على عينات ممثلة للمجتمع وتعتبر نتائج الدراسة أكثر تنظيمًا من الأبحاث الاستكشافية، كما أنها تعتمد على عينات ممثلة للمجتمع وتعتبر نتائج الدراسة النهائية مصدرًا لعملية صنع القرارات الإدارية. ولمعرفة الفرق بين الدراسة الاستكشافية والنهائية انظر إلى الجدول رقم (2.2). وبما أن هذا البحث يسعى إلى إبراز الروابط بين متغيرات الدراسة بعضها ببعض. أي يهتم بدراسة العلاقات بين المتغيرات فإن هدف هذه الدراسة يعتبر وصفي ، تفسيري.

¹ Malhotra, N.K. **Essentials of Marketing Research**. Pearson Education, 2015.

ثالثاً: اختيار العينة:

يتم اختيار أعضاء العينة باستخدام الإجراءات الاحتمالية أو الغير احتمالية والشكل (3.2) التالي يوضح تقنيات أخذ العينة¹:



المصدر: Malhotra and Birks² 2017

الشكل رقم 3.2 يوضح أنواع العينات

¹ Cooper, D. R and Schindler, P. S. **Business research methods**. McGraw-Hill Companies, Inc. Twelfth Edition 2014.

² Malhotra, Naresh, Dan Nunan, and David Birks. **Marketing research: An applied approach**. Pearson, 2017, p .419

وتنقسم العينة الغير احتمالية إلى:

1- **العينات الملائمة:** وتتخلص هذه الطريقة في إيجاد الأشخاص المتاحين بسهولة، حيث يستخدم الباحثون هذه الطريقة للحصول على عدد كبير من الاستبيانات بسرعة وبطريقة اقتصادية مثل إجراء دراسات استقصائية عبر الأنترنت مع الأشخاص الذين قاموا بزيارة موقع المنظمة إما عن قصد أو عن طريق الصدفة.

2- **العينة الغرضية:** يختار الباحثون هذه الطريقة لتلبية أغراضهم الخاصة حتى وإن كانت العينة غير ممثلة تمثيلا كاملا للمجتمع، وكمثال على ذلك يتم اختيار المدن لاختبار السوق بناء على أن الوضع الديمغرافي فيها يشبه إلى حد بعيد الوضع الوطني.

كما يوجد نوعين آخرين من العينات الغير احتمالية وهما:

3- **العينات بطريقة الحصص:** فيها يتم تحديد خصائص الحصص مثل العوامل الديمغرافية ثم يتم استخدام هذه الخصائص لإعداد الحصص لكل فئة.

4- **العينة بطريقة كرة الثلج:** هو نوع خاص من العينات الغير احتمالية وتستعمل هذه الطريقة عندما يصعب فيها تحديد المشاركين المحبيين وفي هذه الطريقة يختار الباحث في البداية عينة صغيرة ثم يطلب منها ترشيح مجموعة من الأشخاص المستعدة لإجراء المقابلة والذين بدورهم يقومون بترشيح أشخاص آخرين وهكذا دواليك.

تم اختيار عينة الدراسة باستخدام سلوب العينة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة .

المبحث الثاني: تحليل البيانات:

المطلب الأول: تحليل البيانات بواسطة طريقة المربعات الجزئية الصغرى (PLS):

في هذه الدراسة، تم اختبار الفرضيات باستخدام نماذج المعادلات الهيكلية وتحديدًا طريقة المربعات الجزئية الصغرى. (PLS-SEM) كما تم استخدام برنامج (SMART-PLS) النسخة 3.2.3 لإجراء تحليل البيانات. حيث تم تعريف¹ (PLS-SEM) بأنه طريقة النماذج السببية و هي تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من التباين للمركبات التابعة «. وقد تم تطوير هذه التقنية من قبل (WOLD) وزملائه بهدف وصف العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة، في أنظمة من نوع مدخلات، مخرجات التي تشمل العديد من المتغيرات، وقد وضعت هذه الطريقة أساسًا للتطبيقات في مجال الكيمياء، أما اليوم فيتم تطبيقها في عدة مجالات مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصاد القياسي². نستطيع التمييز بين عائلتين من تقنيات المعادلة الهيكلية وهما التقنية المعتمدة على التباين المتزامن الممتلئة في (LISREL) والتقنيات المعتمدة على التباين التي تعتبر فيها طريقة المربعات الجزئية الصغرى (PLS) الطريقة الأبرز. هذا ولقد حققت طريقة (PLS) شعبية متزايدة في البحوث التطبيقية في مجال التسويق الدولي. ومن خصائص هذه الطريقة³ نذكر ما يلي:

1. تتجنب مشاكل صغر حجم العينة وبالتالي نستطيع تطبيق هذه الطريقة في حالات لا يمكن فيها تطبيق طرق أخرى.

2. تستطيع تقدير نماذج معقدة جدا مع العديد من المتغيرات الكامنة والجلية.

¹ Hair, J. F., Ringle, C. M., and Sarstedt, M. PLS-SEM : **Indeed a Silver bullet**. Journal of Marketing Theory and Practice, 19(2),2011, p.139

² Lacroux, A . **L'analyse des modèles de relations structurelles par la méthode PLS** : Une approche emergente dans la recherche quantitative en GRH, 20 congrès de l'AGRH : Méthodes émergentes et recherche en GRH, Toulouse,2009.

³ Henseler, J.,Ringle, C. M., Sinkovics, R. R. **The use of partial least squares path modeling in international marketing**. Advances in international marketing, 20(1),2009, p.277.

3. تستطيع التعامل مع كل من نماذج القياس الانعكاسية والتكوينية.

ولقد استخدمت طريقة المربعات الجزئية الصغرى في هذه الدراسة لأنه حسب ¹ Sosik and al ، فإن هذه الطريقة تعمل بشكل جيد في الممارسات التطبيقية لأن البيانات التي يتم استخدامها في عملية النمذجة ليست مثالية. طبقت طريقة المربعات الجزئية الصغرى في عدة دراسات متعلقة بالتسويق حول تأثير الرضا على عملية إعادة الشراء. بالإضافة إلى دراسة حول تأثير التعاون متعدد الوظائف بين المبيعات و التسويق و البحث و التطوير على فعالية عملية تطوير منتج جديد و هذا عبر مراحل متعددة من عملية تطوير منتج جديد. كما طبقت هذه الطريقة في عدة دراسات في مجال المحاسبة لها بموضع الدراسة نذكر منها على سبيل المثال دراسة².

المطلب الثاني: مراحل إجراء الدراسة في طريقة ال (PLS-SEM):

1- تقييم نموذج القياس:

الخطوة الأولى، لا بد من تقييم نموذج القياس فيما يخص موثوقيته (Reliability) صحته (Validity) فتقييم موثوقية البنات يعتمد على الموثوقية المركبة (Composite reliability) CR و التي تقوم بتقدير الاتساق الداخلي للبنات (Internal Consistency) فعلى عكس ألفا كرو نباخ فإن الموثوقية المركبة لا تفترض أن جميع المؤشرات تتمتع بموثوقية متساوية مما يجعلها أكثر ملاءمة لـ (PLS-SEM) كذلك لا بد أن تكون قيمة التحميلات الموحدة المطلقة لكل مؤشر (absolute standardized loading) من 0.5 كما يجب حذف المؤشرات التي تكون قيمة تحميلها أقل من هذه

¹ Sosik, J.J., Kahai, S.S., and Piovoso, M.J. (2009). **Silver bullet or voodoo statistics ? A primer for using the partial .least squares data analytic technique in group and organization research. Group and, Organization Management,2009, 34(1), p.17.**

² Salami, S., Bagherzadeh, M. R., Mehrara, A., & Matani, M. **An Appropriate Corporate Governance Model at Iran Insurance Company. Journal of System Management,2021, 7(1), 265-292.**

القيمة في حالة ما إذا كان هذا الحذف يؤدي إلى زيادة قيمة الموثوقية المركبة (CR) فوق القيمة الموصى بها وهي (0.7)¹.

الخطوة التالية هي تقييم صحة المؤشرات، ويتم تقييم صحة المؤشرات عن طريق صحة التقارب (convergent validity) وصحة التمايز (discriminant validity). يتم دعم صحة التقارب عندما يكون التحميل الخارجي (loadings outer) لكل عبارة (item) أكبر من 0.5 و عندما تكون قيمة متوسط التباين المفسر (AVE) لكل بنية يساوي 5,0² أو أعلى، أما فيما يخص صحة التمايز فمن بين الطرق لتقييمها هو معيار 1981, Fornell and Larcker والذي ينص على أن قيمة الـ AVE لكل بنية يجب أن تكون أعلى من أكبر قيمة للارتباط التربيعي (squared correlation) مع أي بنية أخرى. كما يمكن التأكد من صحة التمايز عن طريق التحميلات المتقاطعة (cross loadings) وذلك عندما يكون تحميل المؤشرات في البنية الخاصة أعلى من كل التحميلات المتقاطعة مع البنيات الأخرى.

2- تقييم النموذج الهيكلي:

أول مرحلة لتقييم النموذج الهيكلي هو الحصول على تقديرات لعلاقات النموذج الهيكلي (أي معاملات المسار) والتي تمثل العلاقات المفترضة بين البنيات. (constructs) لمعاملات المسار قيمة موحدة بين -1 و +1 وكلما اقتربت قيمة معاملات المسار من +1 نقول عن العلاقة أنها إيجابية قوية والعكس بالنسبة للقيم السالبة وفي غالب الأحيان تكون قيمة معاملات المسار ذات دلالة إحصائية تختلف عن الصفر وكلما اقتربت قيم معاملات المسار من الصفر نقول عن العلاقة أنها ضعيفة.

من أهم المعايير أيضا لتقييم النموذج الهيكلي هو معامل التحديد (R^2)، فحسب (Hair and al, 2011) فإن قيم (R^2) في بحوث العلوم الاجتماعية: 0,75، 0,50، 0,25 تعتبر كبيرة، متوسطة و ضعيفة على التوالي كما أن هناك أداة أخرى لتقييم النموذج الهيكلي و هي معامل (Stone-Geisse - Q^2) فإذا كانت هذه القيمة أكبر من الصفر فإن النموذج له أهمية تنبؤية و إذا كانت أصغر من الصفر فإن النموذج له نقص في الأهمية التنبؤية.

¹ Hair, J. F., Ringle, C. M., and Sarstedt, M. Op. cit., p.145.

² Hair Jr, J. F., and al. Op. cit., p.111-112.

بعد ذلك نمر إلى مرحلة الـ (Bootstrapping) لمعرفة ما إذا كان معامل المسار ذو أهمية (significant) ¹ وفي هذا الإجراء يكون حجم العينة الفرعية (subsample) كبير 5000 وهدف هذه الطريقة هو توليد قيمة (T-values) لاختبار الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار ². ولا بد أن يكون عدد الحالات مساويا لعدد الملاحظات الصالحة (valid) في العينة الأصلية فإذا كانت قيمة T مساوية لـ 65,1 فإن مستوى الدلالة يقدر بـ 10% وفي حالة ما إذا كانت قيمة T مساوية لـ 96,1 فإن مستوى الدلالة (significance level) هو، 5% أما إذا كانت قيمة T مساوية لـ 57,2 فإن مستوى الدلالة يقدر بـ 1%.

¹ Chin, W. W. **How to write up and report PLS analyses**. In Handbook of partial least squares. Springer-Verlag Berlin Heidelberg.2010, P. 680. 454

² Wong, K.K.K. **Partial least square structural equation modeling (PLS-SEM) techniques using SmartPLS**. Marketing Bulletin,2013, 24(1), pp.2-3

الفصل الثالث: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

المبحث الأول: أدوات جمع البيانات.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي واختبار الفرضيات.

مقدمة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة من أجل التعرف على العلاقة حول التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية وأهميتها في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات لتحسين الأداء المالي. بالإضافة إلى توضيح أهم الوسائل المستخدمة في ذلك.

وعليه تم تقسم الفصل الى

المبحث الأول: أدوات جمع البيانات:

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للبيانات واختبار الفرضيات:

المبحث الأول: أدوات جمع البيانات:

سوف نتناول في هذا المبحث، المطلب الأول نوع البيانات، والمطلب الثاني تصمم استمارة الاستبيان، والمطلب الثالث الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

المطلب الأول: نوع البيانات:

1: البيانات الثانوية:

تتجلى في بيانات الجانب النظري من البحث بحسب ما توفرت من وسائل وأدوات بعملية مسح للدراسات السابقة التي تطرقت إلى متغيرات الدراسة. وتم استخلاص من خلال الاطلاع على الجانب النظري إلى انه هناك علاقة تكاملية بين عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي تعتبر أحد العوامل المهمة لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات والتي من شأنها تحسين الأداء المالي. وان التنسيق بين عمل المراجعة الداخلي والخارجي من شأنه تقليل تكرار عملية المراجعة وتكلفتها.

2: البيانات الأولية:

تم الحصول على البيانات الأولية والتي تمثل الجانب الميداني من الدراسة، حيث تم تجميعها لاختبار فرضيات الدراسة من خلال عرض قوائم الاستبيان التي اشتملت على مجموعة من الأسئلة اللازمة لجميع البيانات المطلوبة والتي يعكسها نموذج الدراسة المقترح حول العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والخارجية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة نحو الأداء المالي. بالإضافة إلى ذلك تم إجراء بعض المقابلات الشخصية لعينة الدراسة لغرض التأكد من تطابق أو اختلاف بين نتائج التحليل الكمي للبيانات التي جمعت بواسطة الاستبانة والمعلومات المستخلصة من المقابلات الشخصية.

أولاً: أدوات جمع بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الاستطلاعية على أدوات لجمع البيانات وهي:

1- الاستبانة.

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات وأيضاً للاستفادة منها في الوقوف على صحة وموضوعية ما ورد في المقابلات الشخصية وما تم استنتاجه من خلال الاطلاع على القوانين واللوائح، وكذلك منح فرصة للمستجيبين للإجابة على التساؤلات التي ربما يتخرجون من الإجابة عنها بالمقابلة الشخصية، حيث تم توزيع الاستبانة بشكل مباشر.

2- المقابلات الشخصية.

تم التخطيط لإجراء عدد من المقابلات الشخصية مع بعض المستهدفين، إذ بلغ عدد الذين أجريت معهم المقابلات الشخصية (10) أشخاص لهم علاقة بمشكلة الدراسة من جميع جوانبها المالية والإدارية والتشغيلية والتنظيمية والقانونية بالمصارف محل الدراسة حيث تم إجراء بعض المقابلات الشخصية ببعض المصارف في ليبيا مع كل من أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المصارف ورؤساء الأقسام ، حيث تم طرح بعض أسئلة الاستبانة ذاتها مع إجراء بعض التحويلات عليها على لأشخاص المذكورين أعلاه وذلك لغرض تأكيد الإجابات الواردة في الاستبانة، وذلك خلال عام 2021م.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام وأعضاء مجلس الإدارة في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، نظراً لكبير حجم مجتمع الدراسة تم اختيار عينة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 1.3 يوضح معدل الردود

عدد الاستبيانات	البيان
250	عدد الاستبيانات الموزعة
24	عدد الاستبيانات غير المسترجعة
226	عدد الاستبيانات المسترجعة
13	عدد الاستبيانات غير صالحة للتحليل
213	عدد الاستبيانات صالحة للتحليل
%85.2	النسبة

من خلال الجدول رقم (1.3) يتضح أن نسبة الاستجابة كان 85% حيث تم توزيع عدد 250 استبانة لم يتم استرجاع عدد 24 استبانة والاستبيانات المسترجعة 226 من ضمنها 13 استبانة غير صالحة للتحليل بسبب عدم اكتمال الإجابة عليها بنسبة كبيرة أو عدم المصادقية في الإجابات.

المطلب الثاني: تصميم استمارة الاستبيان:

تكونت قائمة الاستبيان من أربعة أجزاء. الجزء الأول يحتوي على أسئلة حول البيانات الشخصية لعينة الدراسة (البيانات الديموغرافية)، بينما احتوى الجزء الثاني والثالث والرابع على أسئلة تقيس متغيرات الدراسة وتشمل (48) سؤالاً، حيث تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس (Likert Scale) ليكتر الخماسي الذي يعطي خمسة خيارات للمستجوب ليتسنى تحديد آراء أفراد العينة حول متغيرات البحث حيث تم ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول رقم (2.3).

جدول رقم 2.3 مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

أولاً: اختبار صدق الاستبيان:

لغرض التأكد من سلامة بناء نموذج الاستبيان من مختلف جوانبه، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة من جامعة مصراتة وأكاديمية الدراسات العليا فرع مصراتة. تم اخذ ملاحظاتهم في الاعتبار من حيث دقة الأسئلة ومدى شمولية الاستبيان، حيث تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم وبذلك خرج الاستبيان في شكله النهائي انظر الملحق رقم الأول.

ثانياً: اختبار ثبات الاستبيان:

هناك عدة تعريفات للثبات الاستبيان والتي تقضي بان يعطي الاستبيان نفس النتائج في حالة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وهذا يعني أن تكون النتائج التي يعطيها الاستبيان مقارنة إذا تم تكرار توزيعه على عينة الدراسة. أي الاستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية متعددة. في هذا البحث تم استخدام معامل كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان (Cronbach's Alpha) كما هو موضح في الجدول رقم (3.3).

جدول رقم 3.3 يوضح معامل الفا لمتغيرات الدراسة

Cronbach's Alpha	معامل الفا	عدد البنود	اسم المتغير
0.808		9	التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية
0.752		5	مبدأ الانضباط
0.823		6	مبدأ الشفافية
0.792		6	مبدأ الاستقلالية
0.721		4	مبدأ المسائلة
0.830		4	مبدأ المسؤولية
0.834		5	مبدأ المساواة
0.840		8	الأداء المالي

من خلال الجدول رقم (3.3) نلاحظ أن معامل الف لمتغيرات الدراسة اكبر من 0.7 ، وبالتالي فإنه يمكن القول أن مقاييس متغيرات الدراسة تتمتع بثبات واتساق داخلي مقبول إحصائياً¹.

¹ Hair, J. F., Ringle, C. M., and Sarstedt, M. PLS-SEM : **Indeed a Silver bullet**. Journal of Marketing Theory and Practice, 2011, 19(2), p.152

المطلب الثالث: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

بعد عملية تجميع البيانات عن طريق أداة الدراسة الاستبيان، وتم تحصيل العدد النهائي تم إدخالها إلى برنامج الحزمة الإحصائية المعروفة باسم (SPSS). حيث تم إجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد من صحة وثبات الاستبانة كما تم الإشارة إليه أعلاه. بعد ذلك تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج (SPSS) ومن تلك الأساليب تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي مثل التكرارات والنسب المئوية لغرض معرفة الصفات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المتغيرات الرئيسية التي تحتويها أداة الدراسة. بالإضافة إلى الإحصاء الوصفي تم إجراء مجموعة من الاختبارات بوساطة برنامج (SPSS) وكذلك البرنامج الإحصائية المتخصص في المعادلات البنائية (Smart-PLS-SEM) لغرض اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. فيما يلي التحليلات الإحصائية التي تم إجرائها.

1- نوع المبحوث

جدول 4.3 توزيع عينة الدراسة حسب نوع المبحوث

النسبة	التكرار	نوع المبحوث
87.3	186	ذكر
12.7	27	أنثى
100.0	213	الإجمالي

من خلال الجدول رقم (4.3) يتضح أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة بلغت ما نسبته (87.3%)، ونسبة الإناث من أفراد عينة الدراسة بلغت ما نسبته (12.7%).

2- العمر

جدول 5.3 يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

النسبة	التكرار	العمر
4.2	9	من 18 إلى 25 سنة
23.5	50	من 26 إلى 35 سنة
32.9	70	من 36 إلى 45 سنة
39.4	84	من 46 سنة فأكثر
100.0	213	الإجمالي

كما هو مبين في الجدول (5.3) أن معظم المستجوبين من أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية الذين أعمارهم أكثر من 46 سنة بنسبة 39.4% يليهم الفئة من 36 إلى 15 سنة بنسبة 32.9%.

3- المستوى الدراسي

جدول رقم 6.3 يوضح المستوى الدراسي للمشاركين

النسبة	التكرار	المستوى الدراسي
16.4	35	دبلوم عالي
51.6	110	بكالوريوس
7.0	15	ليسانس
19.7	42	ماجستير
1.4	3	دكتوراه

3.8	8	أخرى
100.0	213	المجموع

نلاحظ من الجدول رقم (6.3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس إذا بلغت نسبتهم (51%)، تم يلي ذلك نسبة أفراد العينة من حملة ماجستير بنسبة (19.7) يلي ذلك المشاركين الذين يحملون دبلوم عالي.

4- الخبرة

جدول رقم 7.3 الخبرة العملية للمشاركين

النسبة	التكرار	
12.2	26	5 سنوات فأقل 1.00
16.9	36	من 6 إلى 10 سنوات 2.00
14.1	30	من 11 إلى 15 سنة 3.00
56.8	121	من 16 سنة فأكثر 4.00
100.0	213	المجموع

الجدول رقم (7.3) يختص بعدد سنوات الخبرة حيث أن اغلب أفراد العينة لديهم خبرة أكثر من 16 سنة بنسبة 56.8 %، ثم يليه من خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات، بينما أقل نسبة تخص الذين خبرتهم أقل من 12.2%.

5- الوظيفة

جدول رقم 8.3 يوضح المسمى الوظيفي للمشاركين

النسبة	التكرار	
4.2	9	1.00 عضو مجلس إدارة
.9	2	2.00 مدير عام
15.5	33	3.00 مساعد مدير
22.5	48	4.00 مدير فرع
56.8	121	5.00 رئيس قسم
100.0	213	Total

من خلال الجدول رقم (8.3) يتضح أن النسبة الأكبر لوظيفة رئيس قسم بنسبة (56.8%)، يليهم ما نسبته (22.5%) لوظيفة مدير فرع ، ونسبة (15.5%) لوظيفة مساعد مدير، وما نسبته (4.2%) لوظيفة عضو مجلس إدارة، ونسبة (0.9%) مدير عام.

6- نوع المصرف

جدول رقم 9.3 يوضح نوع المصرف

النسبة	التكرار	
85.0	181	1.00 مصرف عام
15.0	32	2.00 مصرف خاص
100.0	213	Total

فيما يتعلق بنوع المصرف فقد أشارت النتائج إلى أن (85%) من أفراد العينة يشتغلون في مصارف عامة بينما ما نسبته (15%) يشتغلون في مصارف خاصة.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي واختبار الفرضيات:

سوف نتناول في هذا المبحث، المطلب الأول التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، والمطلب الثاني اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: التحليل الوصفي:

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

لوصف متغيرات الدراسة تم احتساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد العينة على متغيرات الدراسة. حيث كانت متوسطات متغيرات الدراسة تتراوح بين (3.08) و (4.19)، وانحراف معياري يتراوح بين (0.453) و (0.935)، وكما هو موضح في الجدول رقم (10.3)، وهذا يدل على أن الإجابات كانت في منطقة القبول.

جدول (10.3). وصف المتغيرات

ت	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية
1	التكامل	4.19	0.453	1
2	تفعيل مبادئ الحوكمة	3.08	0.898	5
3	الأداء المالي	3.31	0.935	3

المصدر: من إعداد الباحث (اعتماد على مخرجات برنامج (SPSS. V24)

ثانياً: التحليل الوصفي لفقرات المتغيرات:

في هذه الدراسة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان. وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان. وسيتم تقسيم النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلايا (قيمة المتوسط الحسابي، مستوى درجة الاتجاه، ونوع الاتجاه)، على النحو المبين في الجدول رقم (11.3).

الجدول (11.3) يوضح طول الخلايا حسب مقياس ليكرت الخماسي

نوع الاتجاه	مستوى درجة الاتجاه	قيمة المتوسط الحسابي
(-) سلبى	منخفض جداً	1 إلى 1.80
(-) سلبى	منخفض	1.80 إلى 2.60
(.) غير متأكد	متوسط	2.60 إلى 3.40
(+) إيجابى	مرتفع	3.40 إلى 4.20
(+) إيجابى	مرتفع جداً	4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الباحث

1: تقييم التكامل بين المراجعة والداخلية و الخارجية:

من خلال تحليل الفقرات التي تقيس التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (12.3).

الجدول(12.3) آراء عينة الدراسة بشأن بعد التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
C1	يعتمد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي بناء على تعدد المراجعين الداخليين، ودرجة كفاءتهم وخبرتهم العملية ومدى استقلاليتهم	3.441	1.001	مرتفع
C2	دقة واتساع إجراءات المراجعة الداخلية تعتبر كأساس يعتمد عليها المراجع الخارجي عند تنفيذ مهامه	3.652	0.901	مرتفع
C3	يقدم المراجع الداخلي تسهيلات للمراجع الخارجي أثناء تأديته لمهامه	3.723	0.873	مرتفع
C4	يتوقف تقرير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة المرغوبة، على حكمه المهني وخبرته ودراسته للظروف المحيطة لطبيعة أعمال المنظمة محل المراجعة	3.596	0.793	مرتفع
C5	يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي كون الأخير يكون في الغالب أكثر تأهيلاً وخبرة	3.502	0.866	مرتفع

منخفض	0.927	2.558	يقوم المراجع الداخلي بتقييم أداء المراجع الخارجي	C6
متوسط	1.020	3.042	هناك اجتماعات دورية بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يتم فيها إطلاع كل منهما على برنامج وأوراق عمل الآخر	C7
مرتفع	0.918	3.455	يعتبر الملف المشترك بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي أهم وسيلة لتعزيز وزيادة درجة التكامل بينهما	C8
مرتفع	0.864	3.441	يوجد التزام بضرورة التكامل والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تنفيذ مهامهما	C9
متوسط	.57186	3.3792	المتوسط الحساب والانحراف المعياري العام	C

من خلال التحليل الوصفي لفقرات الاستبانة التي تقيس التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية اتضح أن المتوسطات الحسابية لها تراوحت بين (2.558 - 3.652) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.37)، بينما تراوح الانحراف المعياري من (0.793 - 1.020) وانحراف معياري عام (0.571) مما يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان منخفض أي انه يوجد اتفاق بين حول العبارات التي تقيس التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية. حيث جاءت الفقرة التي تنص على " يقوم المراجع الداخلي بتقييم أداء المراجع الخارجي " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.558) وانحراف معياري بلغ (0.927)، بينما حصلت فقرة " دقة واتساع إجراءات المراجعة الداخلية تعتبر كأساس يعتمد عليها المراجع الخارجي عند تنفيذ مهامه " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.652) وانحراف معياري (0.901). حسب آراء عينة الدراسة يمكن القول بشكل عام أن التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية يعتبر متوسط ولا يتم بالشكل الكافي، أي انه تم قبول جزئي الفرضية الأولى للدراسة . وفي نفس السياق؛ فإن نتائج المقابلة الشخصية أكدت على وجود

تكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، ولكن في بعض الأحيان لا يقوم المراجع الخارجي بالاعتماد على عمل المراجع الداخلي للقيام بإجراءات المراجعة بنفسه.

2: تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

الجدول (13.3) آراء عينة الدراسة بشأن بعد تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

درجة الإتجاه	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات	رقم الفقرة
متوسط	0.896	3.235	أصدر المصرف "رسالة المنظمة" التي تعطي أولوية واضحة لمبادئ الحوكمة الجيدة للشركات.	CGG1
متوسط	0.884	3.230	تتمسك الإدارة بمهام واضحة المعالم (أي توظيف للأموال في مجالات غير ذات علاقة يمكن اعتباره في غير محله).	CGG2
متوسط	1.117	3.254	خلال السنوات الخمس الماضية، يقوم المصرف بالإفصاح عن أي تقرير ضد المخالفين.	CGG3
متوسط	0.859	3.160	خلال السنوات الخمس الماضية يقوم المصرف بإنشاء تقارير إجراءات تأديبية تراكمية.	CGG4
متوسط	0.833	3.193	يتضمن التقرير السنوي للمصرف فقرة مخصصة لأداء المصرف في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.	CGG5
متوسط	0.902	3.132	أفصحت الإدارة عن تقرير أداء يخص ثلاث أو خمس سنوات الماضية.	CGT1
متوسط	1.065	2.958	الإعلان عن النتائج يتم في مدة لا تتجاوز يومين	CGT2

			عمل من اجتماع مجلس الإدارة.	
متوسط	0.951	3.310	كافة التقارير الصادرة عن المصرف واضحة وغنية بالمعلومات.	CGT3
متوسط	0.941	3.155	يفصح المصرف بانتظام عن المعلومات الرئيسية ومعلومات السوق الحساسة في موعدها المحدد.	CGT4
متوسط	1.031	3.047	معظم أصحاب المصلحة لهم فرصة جيدة للوصول إلى الإدارة العليا وهذا يعني إمكانية الوصول مباشرة بعد إعلان نتائج الاجتماعات في الوقت المناسب حيث يتم إعطاء الأطراف المعنية جميع المعلومات ذات الصلة مع عدم الوقوع في التضليل.	CGT5
متوسط	1.038	3.319	المصرف لديه موقع على شبكة الأنترنت حيث يتم تحديث النتائج والإعلانات على الفور	CGT6
مرتفع	0.812	3.751	رئيس مجلس الإدارة مستقل وهو ليس مدير تنفيذي.	CGI1
مرتفع	0.844	3.535	المصرف لديه لجنة إدارية تنفيذية منفصلة بشكل كبير عن أعضاء مجلس الإدارة ولا يعتقد أن يتم توجيهها عن طريق الإحالات.	CGI2
مرتفع	0.822	3.695	المصرف لديه لجنة مراجعة يرأسها مدير مستقل أمين ومدرك.	CGI3
متوسط	0.886	3.188	لدى المصرف لجنة مكافآت يرأسها مدير مستقل أمين ومدرك.	CGI4

متوسط	0.948	3.352	يتم النظر إلي المراجعين الخارجيين بأنهم لا علاقة لهم أبدا بالمصرف في كافة الأمور المتعلقة بعمل بالمصرف.	CGI5
مرتفع	0.850	3.479	لا يضم مجلس الإدارة أي ممثل مباشر من كبار دائني للمصرف. (وجود أي ممثل يعتبر أمر سلبي).	CGI6
متوسط	0.874	3.343	أعضاء مجلس الإدارة منفصلون إلى حد كبير عن أعضاء اللجنة الإدارية التنفيذية. (حيث لا يتم الجلوس للحوار مع أكثر من نصف اللجنة).	CGA1
متوسط	0.871	3.301	تعقد اجتماعات مجلس الإدارة الكاملة مرة كل ربع سنة على الأقل.	CGA2
متوسط	0.820	3.390	لجنة المراجعة تقوم بترشيح والإشراف الملائم على عمل المراجعين الخارجيين	CGA3
مرتفع	0.769	3.493	تشرف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية.	CGA4
متوسط	0.882	3.301	يعمل المصرف على نحو فعال ضد الأفراد المسؤولين علي اتخاذ القرارات التي قد يستفيد منها على حساب الإدارة، ويقوم بتصحيح هذا التصرف فورا.	CGR1
متوسط	0.959	3.394	تتم معاقبة المسؤولين طواعية وبطريقة مناسبة إذا كانت هناك إخفاقات عمل صريحة أو سوء تصرف.	CGR2

مرتفع	0.921	3.578	يقوم مجلس الإدارة أو الإدارة العليا باتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح الجميع وليس فقط مصالح الموظفين المهيمنين.	CGR3
متوسط	0.918	3.390	توجد آليات تقضي بمعاينة لجنة الإدارة التنفيذية في حال التقصير.	CGR4
متوسط	0.888	3.333	جميع المعلومات اللازمة لمعايير التقييم متاحة لكافة الأطراف المعنية قبل عملية التقييم.	CGF1
متوسط	0.995	3.038	جميع العاملين لديهم إمكانية الوصول إلى سجل تقديرهم.	CGF2
متوسط	0.935	3.047	أساليب النقد و الاقتراح متوفرة بسهولة.	CGF3
متوسط	0.985	2.962	خلال السنوات الخمس الماضية إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لم تزداد بشكل أسرع من مكافآت باقي الموظفين.	CGF4
متوسط	1.039	3.014	رئيس القسم يقوم بتقديم تقريراً إلى المدير التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المعنية يتعلق بتحقيق المساواة بين الموظفين.	CGF5
متوسط	0.545	3.286	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	G

من خلال التحليل الوصفي لفقرات الاستبانة التي تقيس بعد تفعيل مبادئ حوكمة الشركات اتضح أن المتوسطات الحسابية لها تراوحت بين (2.958 - 3.751) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.286)، بينما تراوح الانحراف المعياري من (0.769 -

1.117) وانحراف معياري عام (0.545) مما يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان منخفض أي انه يوجد اتفاق بين حول العبارات التي تقيس تفعيل حوكمة الشركات. حيث جاءت الفقرة التي تنص على " الإعلان عن النتائج يتم في مدة لا تتجاوز يومين عمل من اجتماع مجلس الإدارة." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.958) وانحراف معياري بلغ (1.065)، بينما حصلت فقرة " CGI1 رئيس مجلس الإدارة مستقل وهو ليس مدير تنفيذي" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.751) وانحراف معياري (0.812). كذلك حسب آراء عينة الدراسة يمكن القول بشكل عام أن تفعيل مبادئ حوكمة الشركات يعتبر متوسط ولا يتم بالشكل الكافي، أي انه تم رفض فرضية الدراسة الثانية. حسب ما جاءت بيه نتائج المقابلات الشخصية انه لا يتم الالتزام بتطبيق أو تفعيل مبادئ حوكمة الشركات نتيجة الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد وعدم مرونة الإجراءات والقوانين الصادرة من مصرف ليبيا المركزي.

3: الأداء المالي

الجدول 14.3. آراء عينة الدراسة بشأن بعد الأداء المالي

رقم الفقرة	القرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه درجة
FP1	المصرف في حالة جيدة من حيث الربحية	3.319	0.947	متوسط
FP2	المصرف بحالة جيدة من حيث قيمة التداول ومعدل دوران النقدية	3.216	0.932	متوسط
FP3	المصرف في حالة جيدة من حيث حصته في السوق	3.409	0.984	مرتفع
FP4	دوران الذمم المدينة مرتفع في المصرف	3.225	0.810	متوسط
FP5	لدي المصرف السيولة الكافية لسداد الالتزامات	3.277	0.973	متوسط

			قصيرة الأجل	
متوسط	0.838	3.357	باستطاعة المصرف تحقيق الربحية المطلوبة خلال هذه الفترة.	FP6
متوسط	1.025	3.277	يتناسب حجم أرباح المصرف مع حجم ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة واستثمارات المصرف	FP7
متوسط	1.050	3.169	توفر الاستثمارات الداخلية والخارجية أرباح تلبية أهداف السياسة الاستثمارية للمصرف	FP8
متوسط	0.652	3.281	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	FP

من خلال التحليل الوصفي لفقرات الاستبانة التي تقيس بعد الأداء المالي اتضح أن المتوسطات الحسابية لها تراوحت بين (3.169 - 3.409) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (3.281)، بينما تراوح الانحراف المعياري من (0.652 - 1.050) وانحراف معياري عام (0.652) مما يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان منخفض أي انه يوجد اتفاق بين حول العبارات التي تقيس الأداء المالي. حيث جاءت الفقرة التي تنص على " توفر الاستثمارات الداخلية والخارجية أرباح تلبية أهداف السياسة الاستثمارية للمصرف" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.169) وانحراف معياري بلغ (1.050)، بينما حصلت فقرة " لمصرف في حالة جيدة من حيث حصته في السوق" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.409) وانحراف معياري (0.984). كذلك حسب آراء عينة الدراسة يمكن القول بشكل عام أن الأداء المالي يعتبر متوسط، أي انه تم رفض الفرضية الثالثة . بينما أكدت نتائج المقابلات الشخصية بان الأداء المالي للمصارف التجارية يعتبر إلى حد ما جيد وانه بالإمكان أن يتم العديد من الإجراءات التي من خلالها يمكن تحسينه.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات.

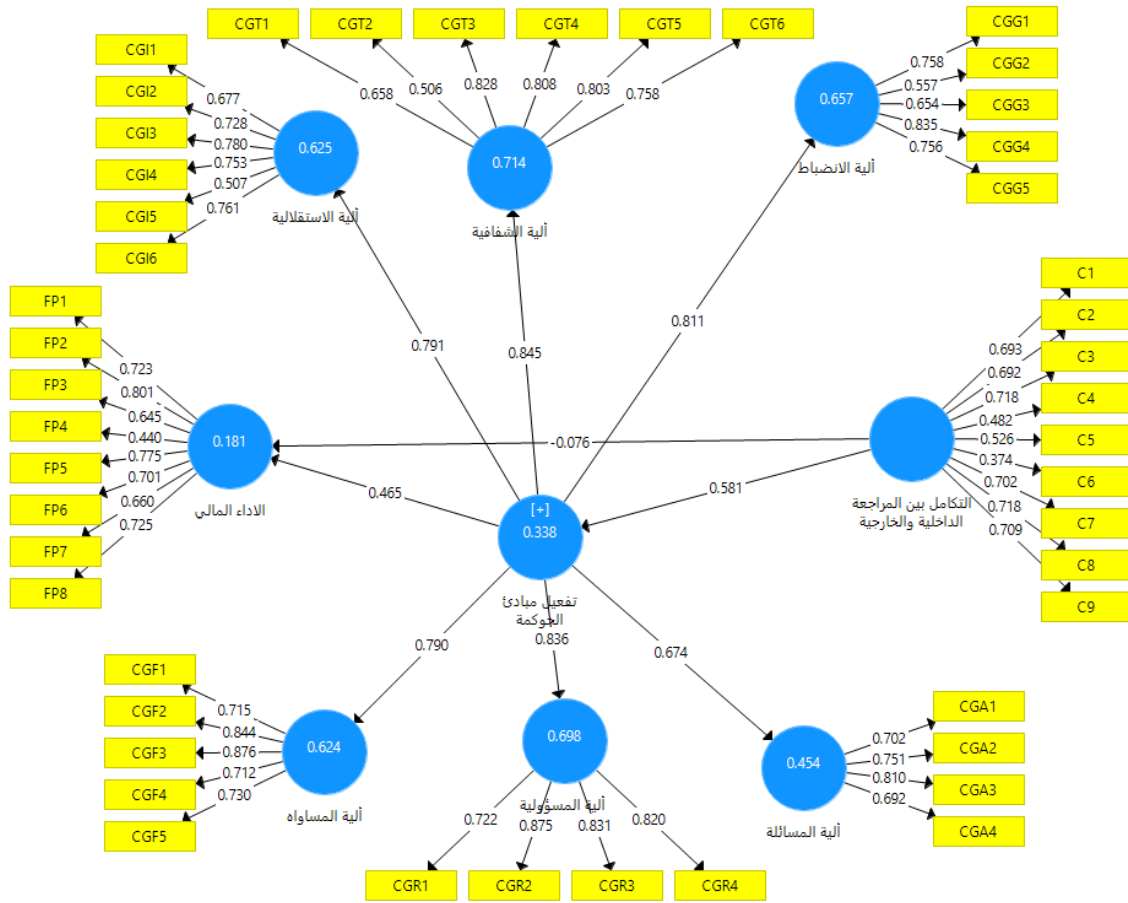
لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج (Smart PLS3)، وهو نموذج بدراسة العلاقات بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (Independent Variables)، المتغير الوسيط (Mediator Variable) والمتغير التابع (Dependent Variable)، ولقد تم استخدام نموذج (Smart PLS3)؛ لأنه يقلل من الأخطاء القياسية، ويتم استعماله في حالة العينات الصغيرة، وعند تحليل البيانات بهذا الأسلوب أو النموذج فإن التحليل يمر بمرحلتين:

1. نموذج قياسي (نموذج خارجي) Measurement Model

من خلاله يتم التأكد من مدى صدق وثبات فقرات الاستبانة في قياس متغيرات الدراسة، ويسمى (تقييم النموذج القياسي).

2. نموذج هيكل (نموذج داخلي) Construction Model

من خلاله يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات الكامنة فيما بينها كما هو موضح في الشكل رقم (1.3).



شكل (1.3) يوضح النموذجين القياسيين والهيكلي للدراسة

أولاً: تقييم النموذج القياسي:

لاختبار صحة موثوقية النموذج تم اتباع الخطوات التالية:

1: قياس الموثوقية وصحة التباين.

حيث من خلاله يتم دراسة الموثوقية ومصداقية النموذج، وذلك عن طريق حساب الموثوقية المركبة (CR)، والتي من المفترض أن تكون أكبر من 0.7، ولتقييم المصدقية يتم استخدام متوسط التباين (AVE)، والذي من المفترض أن يكون أكبر من 0.5¹. ومن خلال الشكل رقم (1.3) يتضح أن مصداقية المكونات لم تحقق الشروط المطلوبة لبعض العبارات في النموذج القياسي؛ مما ترتب عليه حذف بعض العبارات، وهي تحديداً (C4 = 0.482 and FP4 = 0.444، C6 = 0.374) بسبب أن

¹ Bagozzi, R. P., & Yi, Y. On the evaluation of structural equation models. Journal of the Academy of Marketing Science, 16(1), 1988, pp74- 94

التشبع الخارجي لها (Outer Loading) كان أقل من (0.5)، مما أدى إلى زيادة الموثوقية المركبة (Composite Reliability). حيث أصبحت تزيد عن (0.7)، بينما كان متوسط التباين المفسر (AVE)، أصبح يزيد عن (0.5) لكل المتغيرات ماعدا التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية فكان 0.48 مما توجب حذف (C5) ليصبح اعلى من (0.5) كما هو موضح في الجدول رقم (15.3) والشكل رقم (1.3).

جدول 15.3. الموثوقية وصحة التبيان

(AVE)	Cronbach's Alpha	الموثوقية المركبة (CR)	التشبعات (Loading)	البنود	العبارات والمركبات	النوع
0.530	0.824	0.871	0.725	C1	التكامل	درجة أولى
			0.715	C2		
			0.744	C3		
			حذفت	C4		
			حذفت	C5		
			حذفت	C6		
			0.718	C7		
			0.727	C8		
			0.740	C9		
			0.811	مبدأ الانضباط	مبادئ حوكمة الشركات	درجة ثانية
			0.846	مبدأ الشفافية		
			0.791	مبدأ الاستقلالية		
			0.674	مبدأ		

			المسائلة			
			0.836	مبدأ المسؤولية		
			0.789	مبدأ المساواة		
0.523	0.847	0.884	0.723	FP1	الأداء المالي	درجة أولى
			0.804	FP2		
			0.649	FP3		
			حذفت	FP4		
			0.777	FP5		
			0.711	FP6		
			0.671	FP7		
			0.715	FP8		
					0.338	R ²

المصدر: من إعداد الباحث (اعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS 3.2.3)

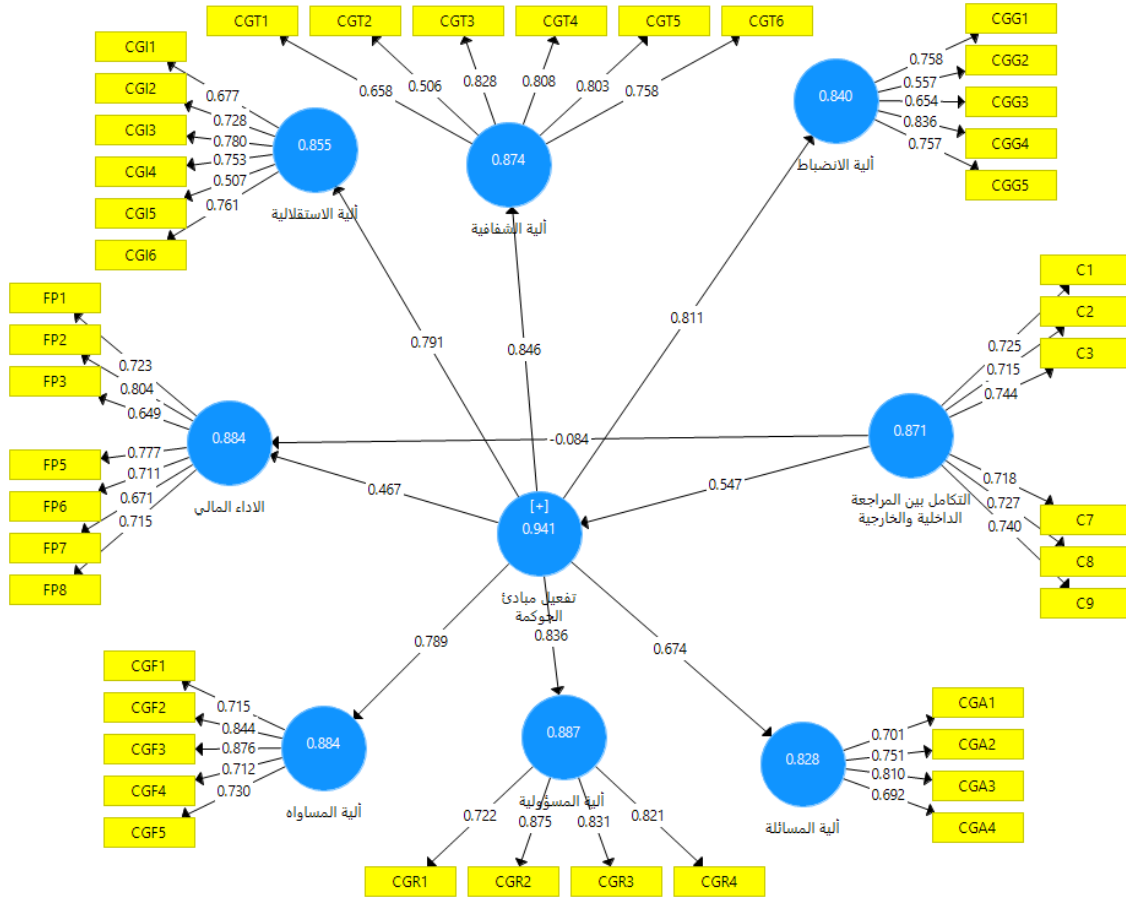
2: قياس معامل التحديد (R²):

من أهم المعايير لتقييم النموذج الهيكلي هو معامل التحديد (R²) وأن قيم R² -0.25-0.5 (0.75-0.5) ضعيف - متوسط - كبير على التوالي¹. وفي هذه الدراسة كانت قيمة معامل التحديد تساوي (0.181) وهي قيمة صغيرة، وهذا يدل بأن تأثير نظام تفعيل مبادئ الحوكمة كمتغير وسيط يفسر (18%) من التغير في الأداء المالي.

وأيضاً قيمة معامل التحديد (R²) تفعيل حوكمة الشركات تساوي (0.338) وهي قيمة متوسطة، وهذا يدل على التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية، يفسر (33.8%) من

¹ Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E., & Tatham, R. L. **Multivariate data analysis. Vectors** , Vol. 6. Upper Saddle River, NJ: Pearson Prentice Hall Upper Saddle River, NJ.2011.

التغير في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، وكما هو موضح في الجدول رقم (15.3) والشكل رقم (2.3).



شكل 2.3. يوضح النموذج القياسي بعد إجراء التحليل العاملي وحذف بعض البنود

ثالثاً: قياس الارتباط وصحة التمايز.

بالإضافة إلى ما سبق فقد أظهر معيار (Fornell & Larcker, 1981)¹ أن الجذر التربيعي لقيم متوسط التباين المفسر (AVE) بين أن ارتباط المتغير مع نفسه أكبر من ارتباطه بالمتغيرات الأخرى (Higher than other interconstruct correlations)، وهذا يؤكد

¹ Fornell, C., & Larcker, D. F. **Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error.** Journal of Marketing Research, 1981, 18(1), 39-50.

بأن شرط التمايز قد تحقق كما هو موضح بالجدول رقم (16.3).

جدول 16.3. الارتباط وصحة التمايز

التكامل	الأداء المالي	مبدأ المساواة	مبدأ المسانلة	مبدأ المسؤولية	مبدأ الشفافية	مبدأ الانضباط	مبدأ الاستقلالية	
							0.707	مبدأ الاستقلالية
						0.719	0.649	مبدأ الانضباط
					0.736	0.656	0.605	مبدأ الشفافية
				0.814	0.659	0.630	0.539	مبدأ المسؤولية
			0.740	0.469	0.477	0.474	0.645	مبدأ المسانلة
		0.779	0.411	0.643	0.607	0.544	0.555	مبدأ المساواة
	0.723	0.431	0.191	0.460	0.417	0.227	0.266	الأداء المالي
0.728	0.172	0.335	0.265	0.505	0.376	0.346	0.203	التكامل

ثانياً: تقييم النموذج الهيكلي:

لاختبار فرضيات الدراسة تم تقييم النموذج الهيكلي، وذلك باستخدام طريقة (Bootstrapping).

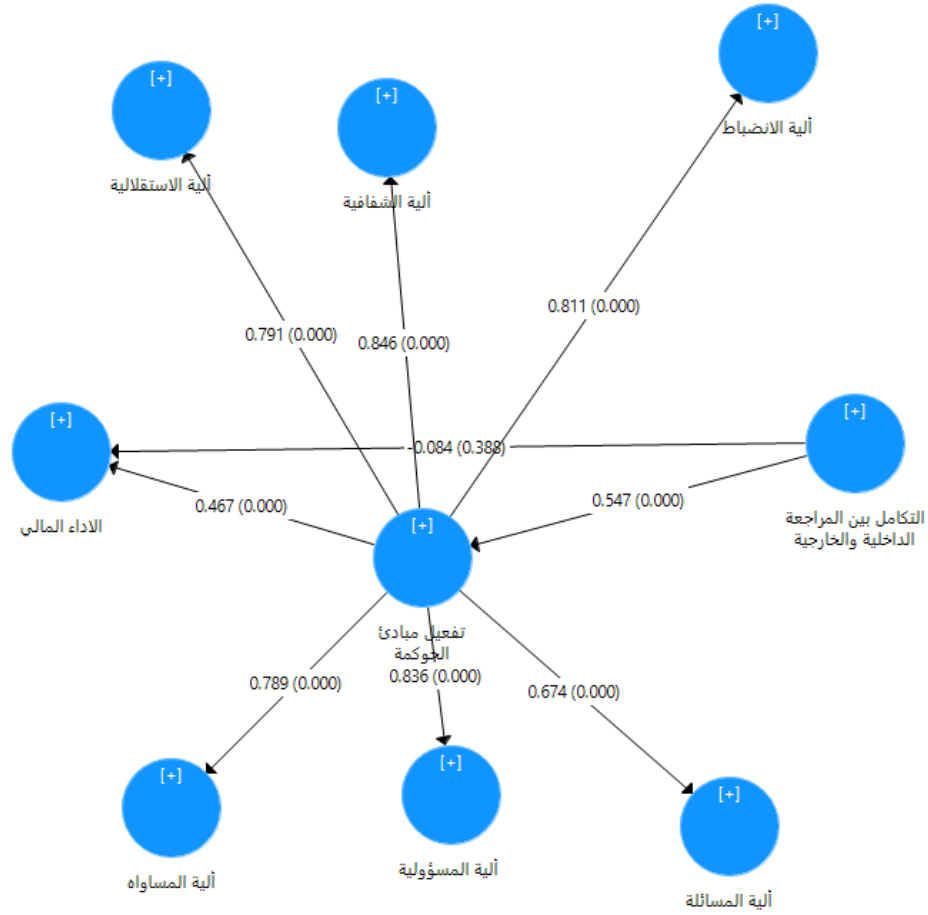
1: اختبار العلاقات المباشرة بين متغيرات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار العلاقات المباشرة بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (17.3) والشكل رقم (3.3).

جدول (17.3). طريقة (Bootstrapping) لاختبار العلاقات المباشرة بين متغيرات الدراسة

القرار	P-Value	T-Statistic	Standard Deviation	Original Sample Beat	العلاقة	الفرضية
رفض	0.388	0.864	0.097	-0.084	التكامل -> الأداء المالي	H4
قبول	0.000	9.402	0.058	0.547	التكامل -> تفعيل مبادئ الحوكمة	H5
قبول	0.000	6.348	0.074	0.467	تفعيل مبادئ الحوكمة -> الأداء المالي	H6

المصدر: من إعداد الباحث (اعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS 3.2.3)



شكل 3.3. يوضح النموذج الهيكلي

من خلال الجدول رقم (17.3) والشكل رقم (3.3) يتضح أن الفرضيتان (H4) كان مستوى المعنوية (P-Value) الخاص بهما أكبر من 0.05 وبالتالي فهي غير مقبولة، أما الفرضيات (H5،H6) كان مستوى المعنوية (P-Value) الخاص بهم أصغر من 0.05 وبالتالي تم قبولهما. فيما يخص نتائج المقابل الشخصية المتعلقة بالعلاقات بين متغيرات الدراسة كانت بالشكل التالي:

1- أن لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات دور مهم في تحسين الأداء المالي، من خلال الالتزام بمبادئ الحوكمة تحاول الإدارة جاهدة بإثبات حسن إدارتها وكسب ثقة أصحاب المصالح. وهذا يتفق مع ما جاءت بيه نتائج الدراسة الكمية.

2- كما أوضحت نتائج المقابلات الشخصية أن التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية يلعب دور مهم في تحسين الأداء المالي. وان المراجع الخارجي عندما يعتمد على

عمل المراجع الخارجي والعكس فان هذا يؤدي على عدم تكرار العديد من عمليات المراجعة الذي من شأنه أن يوفر الوقت والجهد. والجدير بالذكر أن هذه النتيجة لا تتفق مع ما جاءت به نتائج الدراسة الكمية.

3- حسب آراء المشاركين في القابلات الشخصية فان كلا من التكامل بين المراجعة الداخلية المراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات تعتبر من العوامل المهمة في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة بليبيا.

2: اختبار العلاقات الغير مباشرة بين متغيرات الدراسة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار العلاقة غير المباشرة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية مع الأداء المالي عن طريق تفعيل مبادئ حوكمة الشركات، كما هو موضح في الجدول رقم (18.3).

جدول 18.3. طريقة (Bootstrapping) لاختبار العلاقات الغير المباشرة بين متغيرات

الدراسة

القرار	P-Value	T-Statistic	Standard Deviation	Original Sample Beat	العلاقة	الفرضية
قبول	0.000	5.133	0.050	0.256	التكامل -> مبادئ الحوكمة -> الأداء المالي	H7
المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على مخرجات برنامج (Smart PLS 3.2.3)						

من خلال الجدول رقم (18.3) يتضح أن الفرضية (H7) كان مستوى المعنوية (P-Value) الخاص بها أصغر من 0.05 وبالتالي فإنه يتم قبولها.

3: اختبار قدرة النموذج على التنبؤ (Q^2).

كم أن هناك أداة أخرى لتقييم النموذج الهيكلي وهي معامل (Stone-Geisser)، فإذا كانت أكبر من الصفر فإن النموذج له أهمية تنبؤية¹، ولقد كانت قيمة (Q^2) في هذه الدراسة لكل من تفعيل مبادئ حوكمة الشركات كمتغير وسيط تساوي (0.249)، والأداء المالي كمتغير تابع تساوي (0.361)، وهذا يدل على أن العلاقات في النموذج لها أهمية تنبؤية.

جدول رقم (19.3) قيمة Q^2

$Q^2 (=1-SSE/SSO)$	SSE	SSO	
0.361	953.384	1,491.000	الأداء المالي
0.249	6,239.782	8,307.000	تفعيل مبادئ الحوكمة

¹ Henseler, J., & Christian, M. Ringle, and Rudolf R. Sinkovics, **The Use of Partial Least Squares Path Modeling in International Marketing**, Advances in International Marketing, 2009.

الخاتمة

نتائج البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة نحو الأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال دراسة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ الحوكمة والأداء المالي، وكذلك دراسة العلاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية مع الأداء المالي والعلاقة بين المراجعتين مع تفعيل مبادئ الحوكمة والعلاقة بين تفعيل الحوكمة مع الأداء المالي، و تفعيل مبادئ الحوكمة تتوسط العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي (العلاقة غير المباشرة) بالمصارف التجارية الليبية.

أما إشكاليات موضوع الدراسة تتمثل فيما يلي:

- 1- هل هناك علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بالمصارف التجارية الليبية؟
- 2- هل يتم تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية؟
- 3- هل مستوى الأداء المالي مرتفع بالمصارف التجارية الليبية؟
- 4- هل توجد علاقة وبين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية و الأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية؟
- 5- هل توجد علاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية و تفعيل مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية؟
- 6- هل توجد علاقة بين تفعيل مبادئ الحوكمة والأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية؟
- 7- هل تفعيل مبادئ الحوكمة تتوسط العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي (العلاقة غير المباشرة) بالمصارف التجارية الليبية؟

وبعد معالجة هذه الاشكاليات، والاطلاع على الموضوع في الجانب النظري، تم التوصل الى النتائج التالية:

1- النتائج النظرية:

- أن كلا من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تعتبر من أهم مكونات عناصر تفعيل الحوكمة في المصارف.
- أن متابعة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يساهم بشكل رئيسي في تفعيل مبادئ الحوكمة والذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

2- النتائج التطبيقية:

- فيما يخص آراء عينة الدراسة بشأن التكامل المراجعة الخارجية والداخلية يمكن القول أنه هناك تكامل بشكل معقول وليس بالشكل الكافي، أي تم قبول الفرضية الاولى للدراسة، وهذا ما أكدته نتائج المقابلة الشخصية، وهو ما يدل على أن المراجع الخارجي يقوم بفحص والتأكد من سلامة إجراءات المراجعة الداخلية والاعتماد عليها. من خلال الاطلاع أكثر على الفقرات التي تمّ بها قياس التكامل بين المراجعة الداخلية نجد أن الفقرات التي تتمحور حول اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي، كان أغلبها مرتفع أي أن المراجع الخارجي يقوم بالاعتماد على عمل المراجع الداخلي، في حين أن إحدى الفقرات التي تنص على أن المراجع الداخلي يقوم بتقييم أداء المراجع الخارجي كانت الإجابة عليها بعدم الموافقة مما يعني أن المراجعين الداخليين لا يقومون بالاعتماد على عمل المراجعين الخارجيين.

- ومن خلال الاطلاع على التحليلات الإحصائية لبنود الاستبانة حول تفعيل مبادئ الحوكمة بالتحديد تم دراسة ستة أبعاد منها وهي - مبدأ الانضباط و مبدأ الشفافية و مبدأ الاستقلالية و مبدأ المسائلة و مبدأ المسؤولية و مبدأ المساواة - تبين أن المتوسط الحسابي العام لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات يعتبر متوسط ولا يتم بالشكل الكافي. أي أنه تم رفض فرضية الدراسة الثانية، وهذا ما أكدته نتائج المقابلة الشخصية، حيث جاءت الفقرة التي تنص على "الإعلان عن النتائج يتم في مدة لا

تتجاوز يومين عمل من اجتماع مجلس الإدارة. " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.958) وانحراف معياري بلغ (1.065)، بينما حصلت فقرة " أن رئيس مجلس الإدارة مستقل وهو ليس مدير تنفيذي " على المرتبة الأخيرة.

- من خلال التحليل الوصفي لفقرات الاستبانة التي تقيس بعد الأداء المالي اتضح أن الأداء المالي حسب آراء العينة يعتبر متوسط ويحتاج إلى المزيد من التحسين، أي أنه تم رفض فرضية الدراسة الثالثة، وهو ما يتفق مع ما جاءت به العديد من الدراسات السابقة. كما أكدته نتائج المقابلة الشخصية، حيث جاءت الفقرة التي تنص على " توفر الاستثمارات الداخلية والخارجية أرباح تلبى أهداف السياسة الاستثمارية للمصرف " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.169) وانحراف معياري بلغ (1.050)، بينما حصلت فقرة " لمصرف في حالة جيدة من حيث حصته في السوق " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.409) وانحراف معياري (0.984).

- إن ومن خلال اختبار العلاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي تبين انه لا توجد علاقة ذات أهمية بينهما أي أنه تم رفض الفرضية الرابعة للدراسة، وهذا ما أكدته نتائج المقابلة الشخصية.

- ومن خلال اختبار العلاقة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات تبين حسب آراء عينة الدراسة أن هذه العلاقة قوية، أي أن التكامل له دور كبير في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات أي أنه تم قبول الفرضية الخامسة للدراسة وهذا ما أكدته نتائج المقابلة الشخصية.

- فيما يخص العلاقة بين تفعيل مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف عينة الدراسة تبين أنها علاقة ذات أهمية وقوية، أي يمكن القول أن تفعيل مبادئ الحوكمة الشركات من شأنه أن يعمل على تحسين الأداء المالي أي أنه تم قبول الفرضية السادسة للدراسة، وهذا ما أكدته نتائج المقابلة الشخصية.

- ومن ضمن أهداف هذه الدراسة أيضا هو اختبار العلاقة الغير مباشرة بين التكامل بي المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية مع الأداء المالي عن طريق تفعيل

حوكمة الشركات تبين أن تفعيل الحوكمة الشركات له دور في تعزيز هذه العلاقة. حيث أن العلاقة المباشرة بين التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والأداء المالي لم تكن ذات أهمية نسبية فإنه يمكن استنتاج أن تفعيل مبادئ حوكمة الشركات يعتبر عامل مهم وأساسي لتعزيز هذه العلاقة أي أنه تم قبول الفرضية السابعة للدراسة.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها يتم تقديم التوصيات الآتية:

- على إدارات المصارف تعزيز وتشجيع التكامل بين عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي عند القيام بعملية المراجعة في جميع مراحلها.
- الحرص على أن تقوم إدارات المصارف بالالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لما له من دور فعال في تحسين الأداء المالي وبالتالي ضمان استمرار المصرف في ظل بيئة تنافسية مهنية.
- أن تقوم المصارف في ختام الفترة المحاسبية بإعداد تقارير عن القوائم المالية توضح فيها مدى الالتزام بمبادئ وقواعد حوكمة الشركات.
- العمل على اتباع كل من إجراءات المراجعة الداخلية والمراجع الخارجية لضمان تحسين الأداء المالي.
- على إدارة المصارف التنسيق بين مهام المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وذلك بالاجتماعات الدورية بينهما، وتبادل الخبرات والمعارف والمساهمة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية بالمصرف.
- على الجهات المعنية مثل نقابة المحاسبين في ليبيا إلزام المراجعين الخارجيين ولو التزام أدبي بضرورة التكامل والتعاون مع المراجعين الداخليين وتحديد أوجه التكامل بما يعود بالفائدة على تنفيذ عملية المراجعة وعلى الشركات والمصارف التي يتم مراجعة قوائمها.

- المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية أحد أليات الحوكمة التي تهدف إلى زيادة الحوكمة وتساهم في تفعيل مبادئها والحد من الخلافات والمشاكل القائمة داخل المصارف، ودعم التكامل بينهما يؤدي لتنفيذ عملية المراجعة بشكل كفؤ ودقيق.

- على إدارة المصارف ومنتخذي القرارات أن تكون مدركة لأهمية التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والدور الفعال له في تحسين زيادة الأداء المالي وذلك عن طريق تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

أفاق البحث:

بناء على هذه الدراسة يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تحتاج إلى مزيد من البحث:

1. مدى التعاون بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ودور الإدارة في التنسيق والتكامل بينهما.
2. دراسة أثر التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية على جودة القوائم المالية مع الأخذ في الاعتبار البيئة التي يعمل بها المصرف.
3. دراسة دور لجان المراجعة في تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في زيادة كفاءة تنفيذ عملية المراجعة ومن ثم تحسين الأداء المالي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

I. الكتب:

1. إبراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية- مدخل النظم، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
2. أحمد حسين على أحمد، نظم المعلومات المحاسبية- الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
3. أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث للحاسبات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
4. احمد محمد طالب، بحوث في المراجعة ، دار الثقافة العربية، القاهرة ، مصر، 1992.
5. إدريس عبدالسلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989.
6. إلفين ارينز، جيمس لويك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
7. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
8. أمين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
9. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
10. أمين السيد لطفي، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية،

مصر، 2005.

11. برهان، محمد نور، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحوسبة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2003.

12. تامر مزيد رفاعه، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

13. جابر عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية الإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، المكتبة القانونية، الطبعة الثالثة، طرابلس، ليبيا، 2004.

14. جمعة خليفة الحاسي، وآخرون، المحاسبة المتوسطة، منشورات جامعة قاربيونس، الطبعة الثانية، بنغازي، ليبيا، 1991.

15. جمعة، احمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

16. حكمت أحمد الراوي، تطبيقات المحاسبة على الحاسوب، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1997.

17. حميد مقبل نصر خالد، القياس والتحليل المحاسبي للإنتاجية، كأداة لتقييم الأداء في قطاع النقل البري، بالتطبيق على المؤسسة العامة للنقل البري في الجمهورية اليمنية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995.

18. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001.

19. خالد أمين عبدالله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000.

20. دونالد كسو، وجيرى ويجانت، المحاسبة المتوسطة ، تعريب أحمد حامد دجاج، الجزء الثاني ، دار المريخ، الطبعة الثانية، السعودية، 1991.
21. رمضان الشراح، وسمير الشاهد، الحكم المؤسسي السليم في المصارف والمؤسسات المالية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2002.
22. شحاته السيد شحاتة، عبدالوهاب نصر علي، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة ، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007.
23. صالح حسين علي حسين، أساليب ممارسة وإدارة السلطة في الشركات قضايا عامة، ، إتحاد المصارف العربية، عمان، 2005.
24. عبد العزيز جميل مخيمر و اخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، القاهرة، 1999.
25. عبد الفتاح أحمد على، قياس البعد الاختياري للدور الحوكمي للمراجعة في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري ، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، 2004.
26. عبد الفتاح محمد الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة علي حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2004.
27. عبدالفتاح الصحن، فتحي السوافيري، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
28. عبيد محمد بن سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004.
29. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، اتحاد المصارف

- العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 2007.
30. علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية - نظرية وتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2010.
31. غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية ، دار المسيرة للنشرة والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
32. فريد ويستون، يوجين براجام، التمويل الإداري، ترجمة عدنان داغستاني، عبد الفتاح السيد النعماني، أحمد نبيل عبد الهادي، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2003.
33. كاترين كوشتا هليلنج، جون سوليفان، ترجمة سمير كريم، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثالثة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، القاهرة، 2003.
34. كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي ، مدخل تاريخي، منهج فلسفي ، مقدمة في نظرية المحاسبة مع الإشارة إلى دور الحضارة الإسلامية في تطور الفكر المحاسبي، مطابع الفطافطة للطباعة ، نشر مركز طارق للخدمات الجامعية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، 1999.
35. ليستراي هيتجر، وسيرج ماتولتس، المحاسبة الإدارية ، تعريب أحمد حامد حجاج، دارالمريخ، الرياض، السعودية، 1988.
36. ماريا هيلينا سانتانا، ترجمة سمير كريم ، استراتيجيات مبتكرة لإرساء قواعد حوكمة الشركات في البرازيل حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2003.

37. محسن أحمد الخضيرى، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2005.
38. محمد ابراهيم النوايسة، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1988.
39. محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، يونيو 2007.
40. محمد سمير الصبان، عبدالله هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
41. محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
42. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية، التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
43. محمد عطية مطر وآخرون، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، الإطار الفكري وتطبيقاته العملية**، دار حنين، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1996.
44. محمد فهمي طلبة، وآخرون، **الحاسب ونظم المعلومات الإدارية MIS**، موسوعة دلتا لتكنولوجيا وعلوم الحاسب، الإصدار التاسع، بدون سنة نشر.
45. محمود عبد الحليم الخليله، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، مؤسسة النبا للخدمات المطبعية وتجارة الورق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1995.
46. محمود محمد عبدالسلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003.

47. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.
48. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008.
49. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجالات الاستثمار، المكتبة العربية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 1999.
50. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
51. منير إبراهيم هندي، سلسلة الهندسة المالية، إدارة المخاطر الجزء الأول التوريق، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
52. يونس حسن الشريف، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الخامسة، بنغازي، ليبيا، 2002.

II. الأطروحات والرسائل:

1. ابوبكر عميروش، دور المدقق في تقييم المخاطر وتحسين نظم الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
2. حمد محمد كامل سالم، دراسة تحليلية لأثر العلاقات الوكالية على استقلال المراجع الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1990.
3. افطيم سالم الجهاني، ندى توافر مبدأ الإفصاح والشفافية وفقا لحوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة قاريونس، بنغازي، 2012.
4. أمينة فداق، تأثير اليات حوكمة المؤسسات الجزائرية الاقتصادية على جودة المراجعة الخارجية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير محاسبة ومراجعة، علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2009.
5. بدر حجر شعوف المطيري، المراجعة البيئية بين مسؤولية المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2007.
6. بشرى زويد وزاوي عبلة، دور التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون - القرارم قوقة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبدالحفيظ بالصوف ميلة، الجزائر، 2018.
7. جمال أحمناش، أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة،

دراسة حالة شركة توزيع الوسط للكهرباء والغاز، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة
أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2012.

8. جميلة بورحلة وبلحو قريمة، دور المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات في
الجزائر، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، محاسبه ومراجعة، علوم
التسيير، جامعة ألكلى محند اولحاج بوييرة، الجزائر، 2013.

9. جيهان عبد المعز علي، تحليل آثار الأهمية النسبية والمخاطر الحتمية وذاتية
التأكدات على نطاق اعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي عند أداء
عملية المراجعة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2001.

10. حامد ناجي ناجي، مدى توفر المتطلبات اللازمة لتحقيق مبادئ حوكمة الشركات
وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة، جامعة قاريونس، بنغازي، 2007 .

11. رعدة ابراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في
المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي،
دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،
2014.

12. زكريا عبده السيد احمد، إطار مقترح للقياس والتوصيل المحاسبي في المصارف
الإسلامية مع دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة،
جامعة الزقازيق، فرع بنها، مصر، 1999.

13. سعاد شكري معمر، التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، مالية مؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.
14. شحاتة السيد شحاتة، الاتجاهات الحديثة في مجال إعداد تقرير مراجع الحسابات ومدى تمشي الممارسة المهنية في مصر معها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
15. عادل السيد على أبوبكر، إطار محاسبي مقترح لقياس وتقييم أداء المشروعات في ظل سياسة الخصخصة، دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1997.
16. عبد الوهاب بن يحيى، أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة (دراسة حالة وحدة مطاحن الحضنة بالمسيلة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر، 2015.
17. عبدالرزاق عريف، أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008.
18. عبدالسلام عبدالله أوسرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.
19. عماد محمد رياض أحمد، مدى مسؤولية مراقب الحسابات في التقرير عن المراجعة البيئية وأثر ذلك على مستخدمي التقرير، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير

منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2002.

20. فتحي رزق سالم السوافيري، تطوير نماذج القياس المحاسبي للإنتاجية مع التطبيق

على قطاع الصناعات الدوائية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة،

جامعة الإسكندرية، مصر، 1995.

21. لخضر لعروس، دور اليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي

المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الطور الثالث في العلوم التجارية. جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الاقتصاد

والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر، 2017.

22. ليندة تيقرين، عائشة أوشتيح، التكامل الوظيفي بين المراجعة الداخلية والمراجعة

الخارجية، دراسة حالة بين مكتب محافظ الحسابات والمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة

الماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محمد أوالحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

23. محمد مسعود، دراسة العوامل المؤثرة على مدى اعتماد المراجع الخارجي على عمل

المراجع الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجبل الغربي، كلية غريان،

ليبيا، 2008.

24. محمود بكر خليل عبدالعال، مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد

السلوك المهني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.

25. نريمان عداد، دور المراجعة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات، دراسة ميدانية

لمؤسسة مطاحن سيدي أرغيس، فرع ام البواقي، وعينة من محافظي الحسابات، رسالة

ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام

البواقي، الجزائر، 2017.

26. يوسف صلاح عبدالله، تحليل دالة منفعة مراقب الحسابات عند قيامه بتأدية الخدمات الإدارية والاستشارية، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 1996.

27. عبد الباسط عبدالله علي القرشي، استخدام البيانات المحاسبية والاقتصادية في قياس وتحليل الإنتاجية، مع التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم الدراسات العليا، جامعة عين شمس، مصر، 1991.

28. محمود مصطفى منصور الشريف، إطار مقترح لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية - دراسة نظرية/تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2008.

III. المقالات:

1. إبراهيم شكري جريس، معايير المراجعة واستقلال المراجع الخارجي، دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، 1994.

2. أسامة عبد الخالق الأنصاري، سبل حماية المودعين عن حدوث الأزمات المصرفية، نظام مقترح للتأمين على الودائع، مجلة العلوم الإدارية، كلية التجارة بني سويف، السنة الثالثة، العدد الخامس، القاهرة 1993.

3. حازم الخطب، وظاهر القشي، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المرجحة في الاسواق المالية، مجلة اريد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الاول، الأردن، 2006.

4. حامد طلبة محمد، إطار مسؤولية المحاسب القانوني عن تقديم الخدمات المهنية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1989.
5. حسن علي محمد سويلم، مدى الحاجة لتفعيل إدراك الطرف الثالث لاستقلال مراجع الحسابات، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، مصر، 2003.
6. حمد شقير، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، مجلة المدقق، العدد 42، مايو 2000.
7. أسامة بن فهد الحيزان، تطوير أداء وظيفة التدقيق الداخلي لتفعيل متطلبات الحوكمة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، الجزء الأول، مصر، 2008.
8. خالد محمد عبد المنعم لبيب، نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مصر، 2003.
9. صالح عبد الرحمن السعد، المراجعة البيئية في المملكة العربية السعودية، الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، 2007.
10. صالح ميلود خلائط، استقراء وتقييم مجالات التطور المهني في مفهوم وأهداف ومجال عمل المراجعة الداخلية، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، العدد السادس عشر، طرابلس، ليبيا، 2005.

11. الصالحين محمد العيش ، حوكمة الشركات بين القانون واللائحة، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون ، جامعة بنغازي، العدد الرابع، ليبيا، 2016.
12. عاصم محمد أحمد سرور، دور المنظمات المهنية والجهات التشريعية في تنظيم أداء المراجع الخارجي لخدمات الثقة بهدف الحفاظ على استقلالها إطار مقترح ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ،كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، مصر، 2004.
13. عباس أحمد رضوان، دور المراجع في تقدير مدى قدرة المنشأة محل المراجعة على الاستمرار في العمل ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثالث عشر ، العدد الثالث، مصر، 1989.
14. عبد المهدي عباس محمد، خليل إبراهيم صالح، دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، دراسة ميدانية لعينة من مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في عدد من محافظات العراق الرئيسية، مجلة العلوم الاقتصادية كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة، العدد الخامس عشر، العراق، 2005.
15. عبدالله بن علي عسيري، الخصخصة في إطارها الفكري ودور المحاسبة في تحقيقها مع عرض التجربة السعودية، دراسة نظرية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والتجارة، السعودية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، السعودية، 2002.
16. على طه على باجسير، أشرف سالم عبد الكافي، أثر تطبيق نظام الحوكمة في رفع كفاءة نظام الإدارة الضريبية وتحصيل الإيرادات، مجلة جامعة سرت العلمية، جامعة سرت، المجلد الخامس، العدد الأول ، ليبيا، 2015.

17. علي إبراهيم طلبة، المشكلات المحاسبية والمالية في تقييم البنوك التجارية لأغراض التخصص، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة التاسعة، مصر، 2005.
18. عنايات محمد حامد عطية، تفعيل دور نظم المحاسبة والإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، الأردن، 2003.
19. عيد محمود حميدة، تقييم فاعلية الإفصاح عن الاداء المالي للشركات المساهمة السعودية، دراسة نظرية وتطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، مصر، 2001.
20. جورج دانيال غالي، دراسة انتقادية لمسئولية المراجع بخصوص التقرير عن عدم التأكد من قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، مصر، 1998.
21. ماجد شوقي، حوكمة الشركات سهلة المنال بالنسبة للأسواق المتقدمة صعبة المنال بالنسبة للأسواق الناشئة، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، العدد السابع، القاهرة، سبتمبر 2002.
22. محمد جلال صالح السيد، تحسن جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مدخل سلوكي كمي مقترح، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، ملحق العدد الأول، القاهرة، 1996.
23. محمد علي حماد، مدى ملائمة تقرير المراجعة بصيغته الحالية للمحاسبة على أساس فرض الاستمرارية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة

المنصورة، العدد الثاني، مصر، 1995.

24. محمد مطر، عبدالناصر نور، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ

الحاكمية المؤسسية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد

الثالث، العدد الأول، الأردن، 2007.

25. مصطفى العبادي، تطور المراجعة الداخلية والممارسة العملية في ضوء التحديات

الاقتصادية التي تواجه الوحدات الاقتصادية، المجلة العلمية الاقتصادية، كلية التجارة،

جامعة عين شمس، العدد الأول، مصر، 1991.

26. نرمين أبو العطاء، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة

المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة

GIPE، العدد الثامن، مصر، 2003.

27. وصفي عبد الفتاح حسن، دور المحاسبة في تحقيق أهداف الخصخصة، دراسة

مقارنة لتقييم التجربة المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة،

جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الثاني، مصر، 1996.

28. منى عبدالرحمن يعقوب، أشواق الأسمرى، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية

للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية، دراسة ميدانية على عدد

من مكاتب المراجعة والشركات المساهمة والاكاديميين في مدينة جدة، المجلة العالمية

والأعمال، جامعة الملك خالد، المجلد الثامن، العدد الثالث، السعودية، 2020.

29. أبوبكر عبد العزيز البنا، دور المراجعة البيئية نحو تحسين الأداء البيئي دراسة

تطبيقية على منطقة حوان الصناعية، المجلة العلمية لكلية التجارة بنين، كلية

التجارة، جامعة الأزهر، العدد السابع وعشرون، مصر، 2002.

30. سامي محمد أحمد الغنيمي ، مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال ، دراسة تحليلية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة، العدد الثاني، مصر، يوليو 2013.
31. ستيفن ديفيس، المجتمع المدني والاقتصاد المدني العقد التالي لحوكمة الشركات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، العدد الحادي عشر، القاهرة، 2004.
32. عبد المليك بن هودي، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة جامعة بسكرة للعلوم الإنسانية، الجزائر، 2007.
33. علي حافظ منصور، تقييم شركات قطاع الأعمال تفريط أم مغالاة، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1462، مصر، 2000.
34. محمد الفيومي محمد، دراسة موقف المراجعين بمصر من احتمالات عدم سريان فرض استمرار المشروع، دراسة استطلاعية مقارنة، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، مصر، 1994.
35. صالح خياط، استقرار وتقييم مجالات التطور المهني في مفهوم وأهداف ومجال عمل المراجعة الداخلية، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، العدد السادس عشر، ليبيا، 2005.

IV. المؤتمرات والملتقيات والمؤسسات:

1. البنك الدولي، التمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي في ليبيا ، فبراير 2020.
2. عصمت انور حامد، دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركات بالتطبيق على البنوك، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مصر، 2007.
3. دليل الحكم المؤسسي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي 2005.
4. دليل حوكمة المصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي 2010.
5. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
6. سميحة فوزي، تقييم حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (82)، القاهرة، أبريل 2003.
7. عز الدين مصطفى الكور، عبد الرازق حسين الطاهر، أثر تكاليف الوكالة على أداء المصارف التجارية دراسة تطبيقية مقارنة على المصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2008.
8. محمد سالم بن غربية، وآخرون، دراسة معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في الجماهيرية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي ، ليبيا، 1987.
9. محمد صديقي، مسعود وبارق، انعكاس تكامل المراجعة الخارجية والداخلية على الأداء الرقابي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2005.

10. محمد فرج عبدالحليم، **حوكمة المصارف**، المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ،مصر، 8-10 سبتمبر 2005.
11. محمد نبيل إبراهيم، **القصة الكاملة لأزمة بنك بارنجز ودروس التجربة** ، بيروت، اتحاد المصارف العربية، العدد 173 المجلد الخامس عشر، مايو 1995.
12. محمود بادي، **الرقابة بين النظرية والتطبيق**، ندوة المحاسبة في التنمية الاقتصادية والرقابة المالية ، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي ، 1990.
13. محمود عبد السلام محسن، **مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية**، دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في قطاع غزة ، بحث قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2011.
14. محمود علي الغنيمي، **الحوكمة والجهاز المصرفي**، المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 8-10 سبتمبر 2005.
15. مركز المديرين، **دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، 2005.
16. مركز المشروعات الدولية الخاصة، **تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة**، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة cipe ، 2005 .
17. مسعود البديري، **المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية**، مؤتمر الرقابة الداخلية، الواقع والآفاق، طرابلس، 2005.

18. مسعود صديقي، محمد براق، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09-08 مارس، 2005.

19. مصرف ليبيا المركزي.

20. مصرف ليبيا المركزي، ورقة حول، تطور اهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا، خلال الفترة (2008- الربيع الثاني 2014)، إدارة البحوث والإحصاء.

21. مصطفى راشد مصطفى العبادي، الدور المرتقب لمراقب الحسابات إداء مراجعة الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية، رؤية مستقبلية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لكلية التجارة بنها ما بعد الإصلاح المالي في مصر ، رؤية مستقبلية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين ، 10-11 نوفمبر ، 1998.

22. معراج عبد القادر هواري ، و أحمد عبد الحفيظ امجدل، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية، الجزائر، جامعة الاغواط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007.

23. المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، تطبيق الحوكمة في الإدارة الليبية، ليبيا، مارس، 2016.

24. النشرة المصرفية العربية، الفصل الرابع ، ديسمبر ، 2007.

I. THE BOOKS:

1. Weber, R., **EDP Auditing Conceptual Foundations and Practic**, Mc Graw – Hill Book Company, 1982.
2. Wilson, A. **Marketing Research: An Integrated Approach**, Pearson Education Limited. Second Edition.2006.
3. Saunders,M., Lewis,P., and Thornhill,A. **Research Methods for Business Students**. Pearson Education Limited. Seventh Edition. 2016.
4. Burns, A.C., and Bush, R.F, **Marketing Research**. Pearson Education. Seventh Edition.20014.
5. Chin, W. W. **How to write up and report PLS analyses**. In Handbook of partial least squares. Springer-Verlag Berlin Heidelberg.2010.
6. Cooper, D. R and Schindler, P. S. **Business research methods**. McGraw-Hill Companies, Inc. Twelfth Edition,2014.
7. Cozby, P.C., and Bates, S.C. **Methods in Behaviora Research**. McGraw-Hill Education. Twelfth Edition. PP.2015.
8. Craig, C.S., and Douglas, S.P. **International Marketing Research**. John Wiley and Sons Ltd. Third Edition.2005.
9. David J . **Sumanth Productivity Engineering and Management**, New York :McGraw-Hill Book co.,1985.
- 10.Kenneth S .Most "**Accounting Theory**"2 n d . Ed, Grid Publishing. Inc.1982.
- 11.Malhotra, N.K. **Essentials of Marketing Research**. Pearson Education,2015.
- 12.Romney, M.B., Steinbart, p.J., **Accounting Information System** , 10th edition, Pearson Education. Inc, 2006.

II/ THE ARTICLES:

1. Abdel Shahid, S. **Corporate Governance is Becoming a Global Pursuit: What Could Be Done in Egypt, Cairo & Alexandria Stock Exchanges**, Research & Markets Development Department, Working Paper Series, September 2001.
2. Alrafadi, K. M., & Md-Yusuf, M. **Evaluating the performance of Libyan banks using return on investment**. American Journal of Economics and Business Administration,5(2),2013.
3. Anca, p **“corporate governance: principles and regulations”** Journal of electrical & electronics engineering,,5(1)2012.

4. Anonymous, **Uniting the global profession**, journal of accountancy, vol. 207, issue 7, 2009.
5. Asare, Stephen K., "The Auditors Going- Concern Decision : **A Review and Implications For Future, Research**", Journal of Accounting Literature, Vol.9.1990.
6. Azim, M., "**Corporate governance mechanisms and their impact on company performance: A structural equation model analysis**" Australian Journal of management, vol.73 no. 3,2012.
7. Bagozzi, R. P., & Yi, Y. **On the evaluation of structural equation models**. Journal of the Academy of Marketing Science,16(1)1988.
8. Cushing, B.E., Romney, M.B .,"**Accounting Information Systems**, Addison- Wesley Publishing Company, 1994.
9. Flynn, Barbara B., et al. "**Empirical research methods in operations management**." Journal of operations management 9.2 ,1990.
- 10.Fornell, C., & Larcker, D. F. **Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error**. Journal of Marketing Research, 18(1), 1981.
- 11.Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E., & Tatham, R. L. **Multivariate data analysis. Vectors** , Vol. 6. Upper Saddle River, NJ: Pearson Prentice Hall Upper Saddle River, NJ.2011.
- 12.Hair, J. F., Ringle, C. M., and Sarstedt, M. **PLS-SEM : Indeed a Silver bullet**. Journal of Marketing Theory and Practice, 19(2), 2011.
- 13.Hair, Jr.F., Wolfinbarger, M., Bush, R., and Ortinau,D. **Ettentials of Marketing Research**. McGraw-Hill/Irwin. Second Edition,2010.
- 14.Henseler, J., & Christian, M. Ringle, and Rudolf R. Sinkovics, **The Use of Partial Least Squares Path Modeling in International Marketing**, Advances in International Marketing,2009.
- 15.Henseler, J.,Ringle, C. M., Sinkovics, R. R. **The use of partial least squares path modeling in international marketing**. Advances in international marketing , 20(1), 2009.
- 16.Lacroux, A . **L'analyse des modèles de relations structurelles par la méthode PLS** : Une approche emergente dans la recherche quantitative en GRH, 20 congrès de l'AGRH : Méthodes émergentes et recherche en GRH, Toulouse,2009.
- 17.Malhotra, Naresh, Dan Nunan, and David Birks. **Marketing research: An applied approach**. Pearson, 2017.
- 18.Mishkin, Frederic S. & Eakins , Stanley G , **Financial Market and institutions** , Addison Wesley Longman Inc .3 rd . ed .2009.

19. Peter, Rosenblum , **Credit Markets and the Propagation of Korea' Financial Crisis**, Southern Economic Journal , Vol. 74,2007.
20. Saeed, K.A., & Bampton, R. **The Impact of Information and Communication Technology on the Performance of Libyan Banks**. Journal of WEI Business and Economics, December, 2(3), 2013.
21. Saidi, N., **Transparency & Disclosure Challenges in the Banking Sector**, Conference held under the Auspices of the Central Bank of Syria , Damascus, Syria, 21-22 December, 2008
22. Salami, S., Bagherzadeh, M. R., Mehrara, A., & Matani, M. **An Appropriate Corporate Governance Model at Iran Insurance Company**. Journal of System Management, 7(1), 2021.
23. Shukla, P. **Essential of Marketing Research**. Paurav Shukla and Ventus Publishing ApS, 2008.
24. Sosik, J.J., Kahai, S.S., and Piovoso, M.J. **Silver bullet or voodoo statistics ? A primer for using the partial .least squares data analytic technique in group and organization research**. **Group and, Organization Management**, 34(1), 2009.
25. Stanciu, Victoria. **Internal Audit Approach in Banks**, Faculty of Accounting and Management Information Systems, Bucharest-Romania.
26. Todea , Nicolae, **Auditor liability in period of financial crisis**, Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica , Vol. 11 . No.1, 2009.
27. Wagner, S.A. **Understanding Green Consumer Behavior: A qualitative cognitive approach**. Routledge. 1997.
28. Wong, K.K.K. **Partial least square structural equation modeling (PLS-SEM) techniques using SmartPLS**. Marketing Bulletin, 24(1), 2013.

III/ THESES and DISSERTATIONS:

1. A. Zagoub, Ali, **Corporate Governance in Libyan Commercial Banks** , Ph.D. Thesis, University of Dundee, UK, 2011.

IV/ The GUIDES:

1. Basel Committee on Banking Supervision, **Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations** , Bank for International Settlements 1999.
2. Basel committee publications, "**Enhancing corporate governance for banking organization**", 2006. <http://www.bis.org/publ/bcbs117.pdf> .
3. Business Round Table (BRT), "**Principles of Corporate Governance**", A

white paper from the Business Round Table, 2005. <http://www.businessroundtable.org>.

4. International Institute of Finance (IIF), "**Equity Advisory Group**", **Polices for Corporate Governance and Transparency in Emerging Markets**", 2002. <http://www.IIF.com>.
5. Organization for Economic cooperation and Development (OECD), **Principle of Corporate Governance**, Jan, 2004.
6. IIA. IASB, **Standard For The Professional Practice of internal Auditing** [Exposure Draft] , The institute of internal Auditors , Jan . 2003.

الملاحق

الملحق الأول



جامعة أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية
والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم
المالية والمحاسبة

الاستبانة

السيد الكريم / السيدة الكريمة / /

تحية طيبة وبعد ،،،

تهدف هذه الاستبانة إلى دراسة : " العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة نحو الأداء المالي دراسة استطلاعية على المصارف التجارية الليبية ".
التجارية الليبية "

حيث تعد هذه الاستبانة لغرض نيل درجة الدكتوراه في المحاسبة, وهي مقياس يعتمد لأغراض البحث العلمي، وإن تفضلكم بالإجابة المناسبة يسهم في الحصول على نتائج دقيقة مما سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة.

ونشكر لكم سلفاً تعاونكم الصادق. علماً بأن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.
مع فائق الشكر والتقدير.

الباحث

الاسم / إبراهيم منصور الطويل

وسيلة اتصال/ 0915505262

القسم الأول: معلومات عامة

يرجى وضع إشارة (✓) في الخانة التي تنطبق عليك:

- الجنس

ذكر أنثى

- العمر

25 سنة فأقل 26-35 سنة 36-45 سنة 46 سنة فأكثر

- المستوى التعليمي

دبلوم بكالوريوس ليسانس ماجستير
 دكتوراه أخرى تذكر (.....)

- سنوات الخبرة

5 سنوات فأقل 6-10 سنة 11-15 سنة 16 سنة فأكثر

- الوظيفة

عضو مجلس ادارة مدير عام مساعد مدير مدير فرع
 رئيس قسم أخرى تذكر (.....)

- نوع المصرف

مصرف حكومي مصرف خاص

القسم الثاني: محاور الاستبانة

الرجاء من سيادتكم ملاحظة أن الفقرات في هذا القسم تتطلب منك الإجابة حسب درايته وتجربته وليس كما تتمنى أن يكون عليه الحال. نأمل من سيادتكم تحديد درجة ما تراه مناسب، وذلك بوضع إشارة (✓) مقابل كل فقرة من الفقرات وفقاً للمقياس الذي يعبر عن وجهة نظرك التالية:

(1) لا أوافق بشدة (2) لا أوافق (3) محايد (4) أوافق (5) أوافق بشدة

المتغير الأول: التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية

مستوى الموافقة					الفقرات	ت
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية هو تعاون بين المراجع الداخلي والخارجي لزيادة جودة عملية المراجعة وتقليل تكاليفهما.	
					يعتمد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي بناء على تعدد المراجعين الداخليين، ودرجة كفاءتهم وخبرتهم العملية ومدى استقلاليتهم	01
					دقة وإتساع إجراءات المراجعة الداخلية تعتبر كأساس يعتمد عليها المراجع الخارجي عند تنفيذ مهامه	02
					يقدم المراجع الداخلي تسهيلات للمراجع الخارجي أثناء تأديته لمهامه	03

					04	يتوقف تقرير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة المرغوبة، على حكمه المهني وخبرته ودراسته للظروف المحيطة لطبيعة أعمال المؤسسة محل المراجعة
					05	يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي كون الأخير يكون في الغالب أكثر تأهيلاً وخبرة
					07	يقوم المراجع الداخلي بتقييم أداء المراجع الخارجي
					08	هناك اجتماعات دورية بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يتم فيها اطلاع كل منهما على برنامج وأوراق عمل الآخر
					09	يعتبر الملف المشترك بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي أهم وسيلة لتعزيز وزيادة درجة التكامل بينهما
					10	يوجد إلتزام بضرورة التكامل والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تنفيذ مهامهما

المتغير الثاني: مبادئ (آليات) حوكمة الشركات: وهي عبارة عن مجموعة الأسس والمعايير السلوكية، والأخلاقية التي تنظم عمل مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والموظفين بشكل عام في الشركات، وتهدف إلى تحقيق توازن بين مصالح الأطراف المختلفة.

مستوى الموافقة					1. مبدأ (آلية) الانضباط: وهو حرص المؤسسة على إتباع سلوك أخلاقي في كل العمليات والأنشطة والقرارات التي تتخذها.	
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات	ت
					أصدر المصرف "رسالة المنظمة" التي تعطي أولوية واضحة لمبادئ الحوكمة الجيدة للشركات.	1
					تتمسك الإدارة بمهام واضحة المعالم (أي توظيف للأموال في مجالات غير ذات علاقة يمكن اعتباره في غير محله).	2
					خلال السنوات الخمس الماضية، يقوم المصرف بالإفصاح عن أي تقرير ضد المخالفين.	3
					خلال السنوات الخمس الماضية يقوم المصرف بإنشاء تقارير إجراءات تأديبية تراكمية.	4
					يتضمن التقرير السنوي للمصرف فقرة مخصصة لأداء المصرف في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.	5

مستوى الموافقة					2. مبدأ (آلية) الشفافية: وهي المصادقية والوضوح والإفصاح والمشاركة وتقديم صور حقيقية لكل ما يحصل داخل المؤسسة	
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	الفقرات	ت
					أفصحت الإدارة عن تقرير أداء يخص ثلاث أو خمس سنوات الماضية.	01
					الإعلان عن النتائج يتم في مدة لا تتجاوز يومين عمل من اجتماع مجلس الإدارة.	02
					كافة التقارير الصادرة عن المصرف واضحة وغنية بالمعلومات.	03
					يفصح المصرف بانتظام عن المعلومات الرئيسية ومعلومات السوق الحساسة في موعدها المحدد.	04
					معظم أصحاب المصلحة لهم فرصة جيدة للوصول إلى الإدارة العليا وهذا يعني إمكانية الوصول مباشرة بعد إعلان نتائج الاجتماعات في الوقت المناسب حيث يتم إعطاء الأطراف المعنية جميع المعلومات ذات الصلة مع عدم الوقوع في التضليل.	05
					المصرف لديه موقع على شبكة الأنترنت حيث يتم تحديث النتائج والإعلانات على الفور.	06

مستوى الموافقة					3. مبدأ (آلية) الاستقلالية: وتعني الفصل بين الملكية والإدارة وأيضاً استقلالية الرقابة عن التنفيذ	
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات	ت
					رئيس مجلس الإدارة مستقل وهو ليس مدير تنفيذي.	01
					المصرف لديه لجنة إدارية تنفيذية منفصلة بشكل كبير عن أعضاء مجلس الإدارة ولا يعتقد أن يتم توجيهها عن طريق الإحالات.	02
					المصرف لديه لجنة مراجعة يرأسها مدير مستقل أمين ومدرك.	03
					لدى المصرف لجنة مكافآت يرأسها مدير مستقل أمين ومدرك.	04
					يتم النظر إلى المراجعين الخارجيين بأنهم لا علاقة لهم أبداً بالمصرف في كافة الأمور المتعلقة بعمل المصرف.	05
					لا يضم مجلس الإدارة أي ممثل مباشر من كبار دائني للمصرف. (وجود أي ممثل يعتبر أمر سلبي).	06

مستوى الموافقة					4. مبدأ (آلية) المسائلة: تعني أن كل مسؤول في المؤسسة معرّض للمساءلة عن عمله أمام المساهمين.	
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات	ت
					أعضاء مجلس الإدارة منفصلون إلى حد كبير عن أعضاء اللجنة الإدارية التنفيذية. (حيث لا يتم الجلوس للحوار مع أكثر من نصف اللجنة).	1
					تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة الكاملة مرة كل ربع سنة على الأقل.	2
					لجنة المراجعة تقوم بترشيح والإشراف الملائم على عمل المراجعين الخارجيين	3
					تشرف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية.	4

مستوى الموافقة					5. مبدأ (آلية) المسؤولية: تتبع هذه المسؤولية عن إدراك المؤسسة لحقوق جميع الأطراف المهتمة بالمؤسسة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين التنظيمية	
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات	ت
					يعمل المصرف على نحو فعال ضد الأفراد المسؤولين علي اتخاذ القرارات التي قد يستفيد منها على حساب الإدارة، ويقوم بتصحيح هذا التصرف فورا.	1
					تتم معاقبة المسؤولين طواعية وبطريقة مناسبة إذا كانت هناك إخفاقات عمل صريحة أو سوء تصرف.	2
					يقوم مجلس الإدارة أو الإدارة العليا باتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح الجميع وليس فقط مصالح الموظفين المهيمنين.	3
					توجد آليات تقضي بمعاقبة لجنة الإدارة التنفيذية في حال التقصير.	4

مستوى الموافقة					6. مبدأ (آلية) المساواة: وهي أن يعمل مختلف الأطراف بالتساوي وخاصة مساهمي الأقلية.	
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الفقرات	ت
					جميع المعلومات اللازمة لمعايير التقييم متاحة لكافة الأطراف المعنية قبل عملية التقييم.	1
					جميع العاملين لديهم إمكانية الوصول إلى سجل تقديرهم.	2
					أساليب النقد والاقتراح متوفرة بسهولة.	3
					خلال السنوات الخمس الماضية إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لم تزداد بشكل أسرع من مكافآت باقي الموظفين.	4
					رئيس القسم يقوم بتقديم تقريراً إلى المدير التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المعنية يتعلق بتحقيق المساواة بين الموظفين.	5

المتغير الثالث: الأداء المالي:

الرجاء الإجابة على الفقرات التي تقيس الأداء المالي لمصرفك وذلك بوضع علامة (√) أمام الخيار الذي يمثل درجة موافقتك على كل فقرة من الفقرات التالية:

(1) لا أوافق بشدة (2) لا أوافق (3) محايد (4) أوافق (5) أوافق بشدة

مستوى الموافقة					الفقرات	ت
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
					المصرف في حالة جيدة من حيث الربحية	01
					المصرف بحالة جيدة من حيث قيمة التداول ومعدل دوران النقدية	02
					المصرف في حالة جيدة من حيث حصته في السوق	03
					دوران الذمم المدينة مرتفع في المصرف	04
					لدى المصرف السيولة الكافية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل	05
					باستطاعة المصرف تحقيق الربحية المطلوبة خلال هذه الفترة	06
					يتناسب حجم أرباح المصرف مع حجم ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة واستثمارات المصرف	07
					توفر الاستثمارات الداخلية والخارجية أرباح تلبى أهداف السياسة الاستثمارية للمصرف	08

انتهى الاستبيان وشكراً لتعاونكم وحسن استجابتكم

ملحق الثاني

أسئلة المقابلة الشخصية

دراسة بعنوان

" العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة نحو الأداء المالي، دراسة استطلاعية على المصارف التجارية الليبية".

1. ما مدى التكامل بين اعمال المراجع الخارجي والمراجع الداخلي بالمصارف؟

.....

.....

.....

.....

.....

2. ما مدى قيام المراجع الخارجي بفحص والتأكد من سلامة إجراءات المراجعة الداخلية بالمصارف؟

.....

.....

.....

3. ما مدى اعتماد المراجع الخارجي في اداء اعماله على اعمال المراجع الداخلي بالمصارف؟
وضح اوجه الاعتماد؟

.....

.....

.....

.....
.....

8. هل لتفعيل مبادئ الحوكمة دور في تحسين الأداء المالي للمصرف؟ في حالة الإجابة بنعم
وضح كيف؟

.....
.....
.....
.....

9. هل للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية اي دور في تحسين الأداء المالي؟ في
حالة الإجابة بنعم وضح كيف؟.

.....
.....
.....
.....

10. ما طبيعة دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في تفعيل مبادئ حوكمة
بالمصرف؟

.....
.....
.....
.....

11. ما طبيعة دور تفعيل مبادئ حوكمة في تحسين والأداء المالي للمصارف؟

.....
.....

.....

.....

12. كيف يكون دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية مع تفعيل مبادئ
حوكمة في تحسين الأداء المالي للمصارف؟

.....

.....

.....

.....

البيانات الديمغرافية

1- نوع المبحوث

نوع المبحوث					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 ذكر	186	87.3	87.3	87.3
	2.00 أنثى	27	12.7	12.7	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

2- العمر

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 من 18 إلى 25 سنة	9	4.2	4.2	4.2
	2.00 من 26 إلى 35 سنة	50	23.5	23.5	27.7
	3.00 من 36 إلى 45 سنة	70	32.9	32.9	60.6
	4.00 من 46 سنة فأكثر	84	39.4	39.4	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

3- المستوى الدراسي

الدرسي المستوى التعليمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 دبلوم	35	16.4	16.4	16.4
	2.00 بكالوريوس	110	51.6	51.6	68.1
	3.00 ليسانس	15	7.0	7.0	75.1
	4.00 ماجستير	42	19.7	19.7	94.8
	5.00 دكتوراه	3	1.4	1.4	96.2
	6.00 أخرى	8	3.8	3.8	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

4- سنوات الخبرة

سنوات الخبرة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 5 سنوات فأقل	26	12.2	12.2	12.2
	2.00 من 6 إلى 10 سنوات	36	16.9	16.9	29.1
	3.00 من 11 إلى 15 سنة	30	14.1	14.1	43.2
	4.00 من 16 سنة فأكثر	121	56.8	56.8	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

5- سنوات الخبرة

الوظيفة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 عضو مجلس إدارة	9	4.2	4.2	4.2
	2.00 مدير عام	2	.9	.9	5.2
	3.00 مساعد مدير	33	15.5	15.5	20.7
	4.00 مدير فرع	48	22.5	22.5	43.2
	5.00 رئيس قسم	121	56.8	56.8	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

6- نوع المصرف

المصرف نوع المصرف					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 مصرف عام	181	85.0	85.0	85.0
	2.00 مصرف خاص	32	15.0	15.0	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

Frequencies

Statistics										
	C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	C8	C9	
	يعتمد المراجع على الخارجي المراجع عمل بناء الداخلي تعدد على المراجعين الداخليين، كفائتهم ودرجة العملية وخبرتهم ومدى إستقلاليتهم	دقة وإتساع إجراءات المراجعة الداخلية تعتبر كأساس يعتمد عليها المراجع الخارجي تنفيذ عند مهامه	يقدم المراجع الداخلي تسهيلات للمراجع الخارجي أثناء تأديته لمهامه	يتوقف تقرير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة المرغوبة، على حكمه المهني وخبرته ودراسته للظروف المحيطة لطبيعة أعمال المؤسسة محل المراجعة	يستفيد المراجع الداخلي خبرة من المراجع الخارجي كون الأخير في يكون الغالب أكثر تأهيلاً وخبرة	يقوم المراجع الداخلي أداء بتقييم المراجع الخارجي	هناك إجتماعات بين دورية المراجع الداخلي والمراجع الخارجي فيها يتم كل إطلاع على منهما برنامج وأوراق الأخر عمل	يعتبر الملف المشترك بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وسيلة أهم لتعزيز وزيادة درجة التكامل بينهما	يوجد إلتزام بضرورة التكامل والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والمراجع الخارجي تنفيذ في مهامهما	
N	Valid	213	213	213	213	213	213	213	213	213
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean	3.4413	3.6526	3.7230	3.5962	3.5023	2.5587	3.0423	3.4554	3.4413	
Std. Deviation	1.00122	.90671	.87593	.79288	.86670	.92786	1.02013	.91843	.86471	

Frequency Table

C1 يعتمد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي بناءً على تعدد المراجعين الداخليين، ودرجة كفاءتهم وخبرتهم العملية ومدى استقلاليتهم					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	9	4.2	4.2	4.2
	2.00 لا اوافق	37	17.4	17.4	21.6
	3.00 محايد	34	16.0	16.0	37.6
	4.00 اوافق	117	54.9	54.9	92.5
	5.00 اوافق بشدة	16	7.5	7.5	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

C2 دقة واتساع إجراءات المراجعة الداخلية تعتبر كأساس يعتمد عليها المراجع الخارجي عند تنفيذ مهامه					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	2	.9	.9	.9
	2.00 لا اوافق	32	15.0	15.0	16.0
	3.00 محايد	29	13.6	13.6	29.6
	4.00 اوافق	125	58.7	58.7	88.3
	5.00 اوافق بشدة	25	11.7	11.7	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

C3 يقدم المراجع الداخلي تسهيلات للمراجع الخارجي أثناء تأديته لمهامه					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	4	1.9	1.9	1.9
	2.00 لا اوافق	19	8.9	8.9	10.8
	3.00 محايد	38	17.8	17.8	28.6
	4.00 اوافق	123	57.7	57.7	86.4
	5.00 اوافق بشدة	29	13.6	13.6	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

C4 يتوقف تقرير المراجع الخارجي لمخاطر المراجعة المرغوبة، على حكمه المهني وخبرته ودراسته للظروف المحيطة لطبيعة أعمال المؤسسة محل المراجعة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	3	1.4	1.4	1.4
	2.00 لا اوافق	14	6.6	6.6	8.0
	3.00 محايد	67	31.5	31.5	39.4
	4.00 اوافق	111	52.1	52.1	91.5
	5.00 اوافق بشدة	18	8.5	8.5	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

C5 يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي كون الأخير يكون في الغالب أكثر تأهيلاً وخبرة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	5	2.3	2.3	2.3
	2.00 لا اوافق	20	9.4	9.4	11.7
	3.00 محايد	69	32.4	32.4	44.1
	4.00 اوافق	101	47.4	47.4	91.5
	5.00 اوافق بشدة	18	8.5	8.5	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

C6 يقوم المراجع الداخلي بتقييم أداء المراجع الخارجي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	26	12.2	12.2	12.2
	2.00 لا اوافق	78	36.6	36.6	48.8
	3.00 محايد	76	35.7	35.7	84.5
	4.00 اوافق	30	14.1	14.1	98.6
	5.00 اوافق بشدة	3	1.4	1.4	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

C7 هناك إجتماعات دورية بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يتم فيها إطلاع كل منهما على برنامج وأوراق عمل الآخر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	18	8.5	8.5	8.5
	2.00 لا اوافق	42	19.7	19.7	28.2
	3.00 محايد	76	35.7	35.7	63.8
	4.00 اوافق	67	31.5	31.5	95.3
	5.00 اوافق بشدة	10	4.7	4.7	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

C8 يعتبر الملف المشترك بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي أهم وسيلة لتعزيز وزيادة درجة التكامل بينهما					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	6	2.8	2.8	2.8
	2.00 لا اوافق	25	11.7	11.7	14.6
	3.00 محايد	68	31.9	31.9	46.5
	4.00 اوافق	94	44.1	44.1	90.6
	5.00 اوافق بشدة	20	9.4	9.4	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

C9 يوجد إلتزام بضرورة التكامل والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تنفيذ مهامهما					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 بشدة اوافق لا	8	3.8	3.8	3.8
	2.00 اوافق لا	19	8.9	8.9	12.7
	3.00 محايد	67	31.5	31.5	44.1
	4.00 اوافق	109	51.2	51.2	95.3
	5.00 بشدة اوافق	10	4.7	4.7	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

Frequencies

Statistics

C

N	Valid	213
	Missing	0
Mean		3.3792
Std. Deviation		.57186

		C			
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	2	.9	.9	.9
	1.56	1	.5	.5	1.4
	1.78	1	.5	.5	1.9
	2.11	1	.5	.5	2.3
	2.22	1	.5	.5	2.8
	2.33	1	.5	.5	3.3
	2.44	4	1.9	1.9	5.2
	2.56	8	3.8	3.8	8.9
	2.67	3	1.4	1.4	10.3
	2.78	9	4.2	4.2	14.6
	2.89	11	5.2	5.2	19.7
	3.00	8	3.8	3.8	23.5
	3.11	11	5.2	5.2	28.6
	3.22	18	8.5	8.5	37.1
	3.33	24	11.3	11.3	48.4
	3.44	19	8.9	8.9	57.3
	3.56	20	9.4	9.4	66.7
	3.67	15	7.0	7.0	73.7
	3.78	15	7.0	7.0	80.8
	3.89	18	8.5	8.5	89.2
	4.00	6	2.8	2.8	92.0
4.11	2	.9	.9	93.0	
4.22	8	3.8	3.8	96.7	
4.33	2	.9	.9	97.7	
4.56	3	1.4	1.4	99.1	
5.00	2	.9	.9	100.0	
	Total	213	100.0	100.0	

Frequency Table

CGG1 أصدر المصرف "رسالة المنظمة" التي تعطي أولوية واضحة لمبادئ الحوكمة الجيدة للشركات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	10	4.7	4.7	4.7
	2.00 لا اوافق	27	12.7	12.7	17.4
	3.00 محايد	88	41.3	41.3	58.7
	4.00 اوافق	79	37.1	37.1	95.8
	5.00 اوافق بشدة	9	4.2	4.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGG2 (تتمسك الإدارة بمهام واضحة المعالم) أي توظيف للأموال في مجالات غير ذات علاقة يمكن اعتباره في غير محله.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	3	1.4	1.4	1.4
	2.00 لا اوافق	45	21.1	21.1	22.5
	3.00 محايد	75	35.2	35.2	57.7
	4.00 اوافق	80	37.6	37.6	95.3
	5.00 اوافق بشدة	10	4.7	4.7	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGG3 خلال السنوات الخمس الماضية، يقوم المصرف بالإفصاح عن أي تقرير ضد المخالفين.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	10	4.7	4.7	4.7
	2.00 لا اوافق	34	16.0	16.0	20.7
	3.00 محايد	88	41.3	41.3	62.0
	4.00 اوافق	60	28.2	28.2	90.1
	5.00 اوافق بشدة	20	9.4	9.4	99.5
	11.00	1	.5	.5	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGG4 خلال السنوات الخمس الماضية يقوم المصرف بإنشاء تقارير إجراءات تأديبية تراكمية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	5	2.3	2.3	2.3
	2.00 لا اوافق	38	17.8	17.8	20.2
	3.00 محايد	99	46.5	46.5	66.7
	4.00 اوافق	60	28.2	28.2	94.8
	5.00 اوافق بشدة	11	5.2	5.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGG5 يتضمن التقرير السنوي للمصرف فقرة مخصصة لأداء المصرف في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	4	1.9	1.9	1.9
	2.00 لا اوافق	36	16.9	16.9	18.8
	3.00 محايد	97	45.5	45.5	64.3
	4.00 اوافق	67	31.5	31.5	95.8
	5.00 اوافق بشدة	9	4.2	4.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGT1 أفصحت الإدارة عن تقرير أداء يخص ثلاث أو خمس سنوات الماضية.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	12	5.6	5.6	5.6
	2.00 لا اوافق	28	13.1	13.1	18.8
	3.00 محايد	103	48.4	48.4	67.1
	4.00 اوافق	60	28.2	28.2	95.3
	5.00 اوافق بشدة	10	4.7	4.7	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGT2 الإعلان عن النتائج يتم في مدة لا تتجاوز يومين عمل من اجتماع مجلس الإدارة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	9	4.2	4.2	4.2
	2.00 لا اوافق	61	28.6	28.6	32.9
	3.00 محايد	89	41.8	41.8	74.6
	4.00 اوافق	44	20.7	20.7	95.3
	5.00 اوافق بشدة	10	4.7	4.7	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGT3 كافة التقارير الصادرة عن المصرف واضحة وغنية بالمعلومات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	10	4.7	4.7	4.7
	2.00 لا اوافق	30	14.1	14.1	18.8
	3.00 محايد	70	32.9	32.9	51.6
	4.00 اوافق	90	42.3	42.3	93.9
	5.00 اوافق بشدة	13	6.1	6.1	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGT4 يفصح المصرف بانتظام عن المعلومات الرئيسية ومعلومات السوق الحساسة في موعدها المحدد.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	11	5.2	5.2	5.2
	2.00 لا اوافق	36	16.9	16.9	22.1
	3.00 محايد	86	40.4	40.4	62.4
	4.00 اوافق	69	32.4	32.4	94.8
	5.00 اوافق بشدة	11	5.2	5.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGT5 معظم أصحاب المصلحة لهم فرصة جيدة للوصول إلى الإدارة العليا وهذا يعني إمكانية الوصول مباشرة بعد إعلان نتائج الاجتماعات في الوقت المناسب حيث يتم إعطاء الأطراف المعنية جميع المعلومات ذات الصلة مع عدم الوقوع في التضليل.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	17	8.0	8.0	8.0
	2.00 لا اوافق	44	20.7	20.7	28.6
	3.00 محايد	77	36.2	36.2	64.8
	4.00 اوافق	62	29.1	29.1	93.9
	5.00 اوافق بشدة	13	6.1	6.1	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGT6 المصرف لديه موقع على شبكة الأنترنت حيث يتم تحديث النتائج والإعلانات على الفور					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	8	3.8	3.8	3.8
	2.00 لا اوافق	41	19.2	19.2	23.0
	3.00 محايد	63	29.6	29.6	52.6
	4.00 اوافق	79	37.1	37.1	89.7
	5.00 اوافق بشدة	22	10.3	10.3	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGI1 رئيس مجلس الإدارة مستقل وهو ليس مدير تنفيذي.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	2	.9	.9	.9
	2.00 لا اوافق	14	6.6	6.6	7.5
	3.00 محايد	49	23.0	23.0	30.5
	4.00 اوافق	118	55.4	55.4	85.9
	5.00 اوافق بشدة	30	14.1	14.1	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGI2 المصرف لديه لجنة إدارية تنفيذية منفصلة بشكل كبير عن أعضاء مجلس الإدارة ولا يعتقد أن يتم توجيهها عن طريق الإحالات.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	3	1.4	1.4	1.4
	2.00 لا اوافق	25	11.7	11.7	13.1
	3.00 محايد	55	25.8	25.8	39.0
	4.00 اوافق	115	54.0	54.0	93.0
	5.00 اوافق بشدة	15	7.0	7.0	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGI3 المصرف لديه لجنة مراجعة يرأسها مدير مستقل أمين ومدرك.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	2	.9	.9	.9
	2.00 لا اوافق	17	8.0	8.0	8.9
	3.00 محايد	51	23.9	23.9	32.9
	4.00 اوافق	117	54.9	54.9	87.8
	5.00 اوافق بشدة	26	12.2	12.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGI4 لدى المصرف لجنة مكافآت يرأسها مدير مستقل أمين ومدرك.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	10	4.7	4.7	4.7
	2.00 لا اوافق	26	12.2	12.2	16.9
	3.00 محايد	102	47.9	47.9	64.8
	4.00 اوافق	64	30.0	30.0	94.8
	5.00 اوافق بشدة	11	5.2	5.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGI5 يتم النظر إلى المراجعين الخارجيين بأنهم لا علاقة لهم أبدا بالمصرف في كافة الأمور المتعلقة بعمل المصرف.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	4	1.9	1.9	1.9
	2.00 لا اوافق	36	16.9	16.9	18.8
	3.00 محايد	77	36.2	36.2	54.9
	4.00 اوافق	73	34.3	34.3	89.2
	5.00 اوافق بشدة	23	10.8	10.8	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGI6 (لا يضم مجلس الإدارة أي ممثل مباشر من كبار دائني للمصرف) وجود أي ممثل يعتبر أمر سلبي.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	4	1.9	1.9	1.9
	2.00 لا اوافق	19	8.9	8.9	10.8
	3.00 محايد	80	37.6	37.6	48.4
	4.00 اوافق	91	42.7	42.7	91.1
	5.00 اوافق بشدة	19	8.9	8.9	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGA1 (أعضاء مجلس الإدارة منفصلون إلى حد كبير عن أعضاء اللجنة الإدارية التنفيذية). حيث لا يتم الجلوس للحوار مع أكثر من نصف اللجنة.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	7	3.3	3.3	3.3
	2.00 لا اوافق	21	9.9	9.9	13.1
	3.00 محايد	92	43.2	43.2	56.3
	4.00 اوافق	78	36.6	36.6	93.0
	5.00 اوافق بشدة	15	7.0	7.0	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGA2 تعقد اجتماعات مجلس الإدارة الكاملة مرة كل ربع سنة على الأقل.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	5	2.3	2.3	2.3
	2.00 لا اوافق	25	11.7	11.7	14.1
	3.00 محايد	102	47.9	47.9	62.0
	4.00 اوافق	63	29.6	29.6	91.5
	5.00 اوافق بشدة	18	8.5	8.5	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGA3 لجنة المراجعة تقوم بترشيح والإشراف الملازم على عمل المراجعين الخارجيين					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	4	1.9	1.9	1.9
	2.00 لا اوافق	20	9.4	9.4	11.3
	3.00 محايد	92	43.2	43.2	54.5
	4.00 اوافق	83	39.0	39.0	93.4
	5.00 اوافق بشدة	14	6.6	6.6	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGA4 تشرف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	1	.5	.5	.5
	2.00 لا اوافق	20	9.4	9.4	9.9
	3.00 محايد	78	36.6	36.6	46.5
	4.00 اوافق	101	47.4	47.4	93.9
	5.00 اوافق بشدة	13	6.1	6.1	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGR1 يعمل المصرف على نحو فعال ضد الأفراد المسؤولين علي اتخاذ القرارات التي قد يستفيدوا منها على حساب الإدارة، ويقوم بتصحيح هذا التصرف فوراً.					
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	5	2.3	2.3	2.3
	2.00 لا اوافق	31	14.6	14.6	16.9
	3.00 محايد	86	40.4	40.4	57.3
	4.00 اوافق	77	36.2	36.2	93.4
	5.00 اوافق بشدة	14	6.6	6.6	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGR2 تتم معاقبة المسؤولين طواعية وبطريقة مناسبة إذا كانت هناك إخفاقات عمل صريحة أو سوء تصرف.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	8	3.8	3.8	3.8
	2.00 لا اوافق	27	12.7	12.7	16.4
	3.00 محايد	72	33.8	33.8	50.2
	4.00 اوافق	85	39.9	39.9	90.1
	5.00 اوافق بشدة	21	9.9	9.9	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGR3 يقوم مجلس الإدارة أو الإدارة العليا باتخاذ التدابير اللازمة لحماية مصالح الجميع وليس فقط مصالح الموظفين المهيمنين.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	3	1.4	1.4	1.4
	2.00 لا اوافق	27	12.7	12.7	14.1
	3.00 محايد	55	25.8	25.8	39.9
	4.00 اوافق	100	46.9	46.9	86.9
	5.00 اوافق بشدة	28	13.1	13.1	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGR4 توجد آليات تقضي بمعاقبة لجنة الإدارة التنفيذية في حال التقصير.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	8	3.8	3.8	3.8
	2.00 لا اوافق	25	11.7	11.7	15.5
	3.00 محايد	71	33.3	33.3	48.8
	4.00 اوافق	94	44.1	44.1	93.0
	5.00 اوافق بشدة	15	7.0	7.0	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGF1 جميع المعلومات اللازمة لمعايير التقييم متاحة لكافة الأطراف المعنية قبل عملية التقييم.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	7	3.3	3.3	3.3
	2.00 لا اوافق	28	13.1	13.1	16.4
	3.00 محايد	76	35.7	35.7	52.1
	4.00 اوافق	91	42.7	42.7	94.8
	5.00 اوافق بشدة	11	5.2	5.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGF2 جميع العاملين لديهم إمكانية الوصول إلى سجل تقديريهم.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	12	5.6	5.6	5.6
	2.00 لا اوافق	57	26.8	26.8	32.4
	3.00 محايد	63	29.6	29.6	62.0
	4.00 اوافق	73	34.3	34.3	96.2
	5.00 اوافق بشدة	8	3.8	3.8	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGF3 أساليب النقد و الاقتراح متوفرة بسهولة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	12	5.6	5.6	5.6
	2.00 لا اوافق	46	21.6	21.6	27.2
	3.00 محايد	81	38.0	38.0	65.3
	4.00 اوافق	68	31.9	31.9	97.2
	5.00 اوافق بشدة	6	2.8	2.8	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGF4 خلال السنوات الخمس الماضية إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لم تزداد بشكل أسرع من مكافآت باقي الموظفين.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	18	8.5	8.5	8.5
	2.00 لا اوافق	44	20.7	20.7	29.1
	3.00 محايد	88	41.3	41.3	70.4
	4.00 اوافق	54	25.4	25.4	95.8
	5.00 اوافق بشدة	9	4.2	4.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

CGF5 رئيس القسم يقوم بتقديم تقريراً إلى المدير التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المعنية يتعلق بتحقيق المساواة بين الموظفين.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	18	8.5	8.5	8.5
	2.00 لا اوافق	47	22.1	22.1	30.5
	3.00 محايد	74	34.7	34.7	65.3
	4.00 اوافق	62	29.1	29.1	94.4
	5.00 اوافق بشدة	12	5.6	5.6	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

G					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.53	1	.5	.5	.5
	1.70	1	.5	.5	.9
	2.07	2	.9	.9	1.9
	2.10	1	.5	.5	2.3
	2.13	2	.9	.9	3.3
	2.17	1	.5	.5	3.8
	2.23	1	.5	.5	4.2
	2.30	2	.9	.9	5.2
	2.37	1	.5	.5	5.6
	2.43	3	1.4	1.4	7.0
	2.47	2	.9	.9	8.0
	2.57	1	.5	.5	8.5
	2.60	4	1.9	1.9	10.3
	2.63	4	1.9	1.9	12.2
	2.73	2	.9	.9	13.1
	2.77	4	1.9	1.9	15.0
	2.80	2	.9	.9	16.0
	2.83	3	1.4	1.4	17.4
	2.87	2	.9	.9	18.3
	2.90	8	3.8	3.8	22.1
	2.93	10	4.7	4.7	26.8
	2.97	8	3.8	3.8	30.5
	3.00	7	3.3	3.3	33.8
	3.03	2	.9	.9	34.7
	3.10	2	.9	.9	35.7
	3.13	9	4.2	4.2	39.9
	3.17	7	3.3	3.3	43.2
	3.20	4	1.9	1.9	45.1
	3.23	4	1.9	1.9	46.9
	3.30	2	.9	.9	47.9
3.33	4	1.9	1.9	49.8	
3.37	5	2.3	2.3	52.1	
3.40	9	4.2	4.2	56.3	
3.43	9	4.2	4.2	60.6	
3.47	8	3.8	3.8	64.3	
3.50	4	1.9	1.9	66.2	

3.53	4	1.9	1.9	68.1
3.57	5	2.3	2.3	70.4
3.60	12	5.6	5.6	76.1
3.63	5	2.3	2.3	78.4
3.67	3	1.4	1.4	79.8
3.70	6	2.8	2.8	82.6
3.73	2	.9	.9	83.6
3.77	4	1.9	1.9	85.4
3.80	2	.9	.9	86.4
3.83	1	.5	.5	86.9
3.87	3	1.4	1.4	88.3
3.93	1	.5	.5	88.7
3.97	3	1.4	1.4	90.1
4.00	2	.9	.9	91.1
4.03	6	2.8	2.8	93.9
4.07	1	.5	.5	94.4
4.17	3	1.4	1.4	95.8
4.27	1	.5	.5	96.2
4.37	2	.9	.9	97.2
4.47	2	.9	.9	98.1
4.53	2	.9	.9	99.1
4.67	2	.9	.9	100.0
Total	213	100.0	100.0	

Frequencies

Statistics										
	FP1	FP2	FP3	FP4	FP5	FP6	FP7	FP8	FP	
	المصرف في حالة جيدة من حيث الربحية	المصرف بحالة جيدة من حيث قيمة التداول ومعدل دوران النقدية	المصرف في حالة جيدة من حيث حصته في السوق	دوران الذمم المدينة مرتفع في المصرف	المصرف السيولة الكافية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل	باستطاعة المصرف تحقيق الربحية المطلوبة خلال هذه الفترة.	يتناسب حجم أرباح المصرف مع حجم ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة واستثمارات المصرف	الاستثمارات الداخلية والخارجية أرباح تلبي أهداف السياسة الاستثمارية للمصرف		
N	Valid	213	213	213	213	213	213	213	213	213
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	Mean	3.3192	3.2160	3.4085	3.2254	3.2770	3.3568	3.2770	3.1690	3.2811
	Std. Deviation	.94742	.93179	.98447	.81026	.97288	.83802	1.02483	1.05042	.65155

Frequency Table

FP1 المصرف في حالة جيدة من حيث الربحية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	5	2.3	2.3	2.3
	2.00 لا اوافق	46	21.6	21.6	23.9
	3.00 محايد	49	23.0	23.0	46.9
	4.00 اوافق	102	47.9	47.9	94.8
	5.00 اوافق بشدة	11	5.2	5.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

FP2 المصرف بحالة جيدة من حيث قيمة التداول ومعدل دوران النقدية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	6	2.8	2.8	2.8
	2.00 لا اوافق	49	23.0	23.0	25.8
	3.00 محايد	58	27.2	27.2	53.1
	4.00 اوافق	93	43.7	43.7	96.7
	5.00 اوافق بشدة	7	3.3	3.3	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

FP3 المصرف في حالة جيدة من حيث حصته في السوق					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	9	4.2	4.2	4.2
	2.00 لا اوافق	33	15.5	15.5	19.7
	3.00 محايد	50	23.5	23.5	43.2
	4.00 اوافق	104	48.8	48.8	92.0
	5.00 اوافق بشدة	17	8.0	8.0	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

FP4 دوران الذمم المدينة مرتفع في المصرف					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	6	2.8	2.8	2.8
	2.00 لا اوافق	26	12.2	12.2	15.0
	3.00 محايد	102	47.9	47.9	62.9
	4.00 اوافق	72	33.8	33.8	96.7
	5.00 اوافق بشدة	7	3.3	3.3	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

FP5 لدي المصرف السيولة الكافية لسداد الالتزامات قصيرة الأجل					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	10	4.7	4.7	4.7
	2.00 لا اوافق	40	18.8	18.8	23.5
	3.00 محايد	53	24.9	24.9	48.4
	4.00 اوافق	101	47.4	47.4	95.8
	5.00 اوافق بشدة	9	4.2	4.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

FP6 باستطاعة المصرف تحقيق الربحية المطلوبة خلال هذه الفترة.					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	6	2.8	2.8	2.8
	2.00 لا اوافق	23	10.8	10.8	13.6
	3.00 محايد	82	38.5	38.5	52.1
	4.00 اوافق	93	43.7	43.7	95.8
	5.00 اوافق بشدة	9	4.2	4.2	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

FP7 يتناسب حجم أرباح المصرف مع حجم ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة واستثمارات المصرف					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	12	5.6	5.6	5.6
	2.00 لا اوافق	40	18.8	18.8	24.4
	3.00 محايد	52	24.4	24.4	48.8
	4.00 اوافق	95	44.6	44.6	93.4
	5.00 اوافق بشدة	14	6.6	6.6	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

FP8 توفر الاستثمارات الداخلية والخارجية أرباح تلبى أهداف السياسة الاستثمارية للمصرف					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00 لا اوافق بشدة	18	8.5	8.5	8.5
	2.00 لا اوافق	38	17.8	17.8	26.3
	3.00 محايد	57	26.8	26.8	53.1
	4.00 اوافق	90	42.3	42.3	95.3
	5.00 اوافق بشدة	10	4.7	4.7	100.0
	Total	213	100.0	100.0	

FP					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.38	2	.9	.9	.9
	1.63	3	1.4	1.4	2.3
	1.75	2	.9	.9	3.3
	2.00	1	.5	.5	3.8
	2.13	3	1.4	1.4	5.2
	2.25	6	2.8	2.8	8.0
	2.38	8	3.8	3.8	11.7
	2.50	11	5.2	5.2	16.9
	2.63	3	1.4	1.4	18.3
	2.75	6	2.8	2.8	21.1
	2.88	8	3.8	3.8	24.9
	3.00	17	8.0	8.0	32.9
	3.13	13	6.1	6.1	39.0
	3.25	24	11.3	11.3	50.2
	3.38	13	6.1	6.1	56.3
	3.50	13	6.1	6.1	62.4
	3.63	16	7.5	7.5	70.0
	3.75	14	6.6	6.6	76.5
	3.88	16	7.5	7.5	84.0
	4.00	26	12.2	12.2	96.2
4.25	2	.9	.9	97.2	
4.50	4	1.9	1.9	99.1	
5.00	2	.9	.9	100.0	
Total		213	100.0	100.0	

تقييم النموذج القياسي (النموذج الخارجي)

قياس الصلاحية والموثوقية

	Cronbach's Alpha	rho_A	Composite Reliability	Average Variance Extracted (AVE)
مبدأ الاستقلالية	0.796	0.814	0.855	0.500
مبدأ الانضباط	0.761	0.787	0.840	0.517
مبدأ الشفافية	0.825	0.848	0.874	0.541
مبدأ المسؤولية	0.828	0.834	0.887	0.663
مبدأ المسائلة	0.723	0.727	0.828	0.548
مبدأ المساواه	0.835	0.850	0.884	0.606
الاداء المالي	0.847	0.846	0.884	0.523
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية	0.824	0.829	0.871	0.530
تفعيل مبادئ الحوكمة	0.935	0.945	0.941	0.303

معامل التحديد

	R Square	R Square Adjusted
مبدأ الاستقلالية	0.626	0.624
مبدأ الانضباط	0.658	0.656
مبدأ الشفافية	0.715	0.714
مبدأ المسؤولية	0.700	0.698
مبدأ المسائلة	0.454	0.451
مبدأ المساواه	0.623	0.621
الاداء المالي	0.182	0.174
تفعيل مبادئ الحوكمة	0.300	0.296

التحميل الخارجي

	مبدأ الاستقلالية	مبدأ الانضباط	مبدأ الشفافية	مبدأ المسؤولية	مبدأ المساواة	الاداء المالي	التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية	تفعيل مبادئ الحوكمة
C1							0.725	
C1								0.454
C2							0.715	
C2								0.282
C3							0.744	
C3								0.417
C4								0.378
C5								0.296
C6								0.176
C7							0.718	
C7								0.442
C8							0.727	
C8								0.327
C9							0.740	
C9								0.417
CGA1					0.701			
CGA1								0.497
CGA2					0.751			
CGA2								0.533
CGA3					0.810			
CGA3								0.512
CGA4					0.692			
CGA4								0.446
CGF1						0.715		
CGF1								0.584
CGF2						0.844		
CGF2								0.617
CGF3						0.876		
CGF3								0.743
CGF4						0.712		
CGF4								0.511
CGF5						0.730		
CGF5								0.588
CGG1		0.758						
CGG1								0.652

CGG2		0.557							
CGG2									0.418
CGG3		0.654							
CGG3									0.500
CGG4		0.836							
CGG4									0.698
CGG5		0.757							
CGG5									0.598
CGI1	0.677								
CGI1									0.509
CGI2	0.728								
CGI2									0.541
CGI3	0.780								
CGI3									0.660
CGI4	0.753								
CGI4									0.642
CGI5	0.507								
CGI5									0.378
CGI6	0.761								
CGI6									0.574
CGR1				0.722					
CGR1									0.610
CGR2				0.875					
CGR2									0.695
CGR3				0.831					
CGR3									0.681
CGR4				0.821					
CGR4									0.730
CGT1			0.658						
CGT1									0.602
CGT2			0.506						
CGT2									0.357
CGT3			0.828						
CGT3									0.725
CGT4			0.808						
CGT4									0.689
CGT5			0.803						
CGT5									0.671
CGT6			0.758						
CGT6									0.611
FP1							0.723		

FP2							0.804		
FP3							0.649		
FP5							0.777		
FP6							0.711		
FP7							0.671		
FP8							0.715		

قياس الموثوقية وصحة التباين

Fornell-
Larcker
Criterion

	مبدأ الاستقلالية	مبدأ الانضباط	مبدأ الشفافية	مبدأ المسؤولية	مبدأ المسائلة	مبدأ المساواه	الاداء المالي	التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية	تفعيل مبادئ الحوكمة
مبدأ الاستقلالية	0.707								
مبدأ الانضباط	0.649	0.719							
مبدأ الشفافية	0.605	0.656	0.736						
مبدأ المسؤولية	0.539	0.630	0.659	0.814					
مبدأ المسائلة	0.645	0.474	0.477	0.469	0.740				
مبدأ المساواه	0.555	0.544	0.607	0.643	0.411	0.779			
الاداء المالي	0.266	0.227	0.417	0.460	0.191	0.431	0.723		
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية	0.203	0.346	0.376	0.505	0.265	0.335	0.172	0.728	
تفعيل مبادئ الحوكمة	0.791	0.811	0.846	0.836	0.674	0.789	0.421	0.547	0.550

طريقة (Bootstrapping) لاختبار العلاقات المباشرة بين متغيرات الدراسة

Mean, STDEV, T-Values, P-Values

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (IO/STDEV)	P Values
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية -> الاداء المالي	-0.084	-0.085	0.097	0.864	0.388
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية -> تفعيل مبادئ الحوكمة	0.547	0.554	0.058	9.402	0.000
تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ الاستقلالية	0.791	0.793	0.035	22.918	0.000
تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ الانضباط	0.811	0.816	0.032	25.525	0.000
تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ الشفافية	0.846	0.850	0.022	38.215	0.000
تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ المسؤولية	0.836	0.839	0.023	36.744	0.000
تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ المسانلة	0.674	0.678	0.049	13.668	0.000
تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ المساواه	0.789	0.788	0.028	28.580	0.000
تفعيل مبادئ الحوكمة -> الاداء المالي	0.467	0.474	0.074	6.348	0.000

طريقة (Bootstrapping) لاختبار العلاقات الغير المباشرة بين متغيرات الدراسة

Mean, STDEV, T-Values, P-Values

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (O/STDEV)	P Values
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية -> تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ الاستقلالية	0.433	0.439	0.049	8.756	0.000
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية -> تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ الانضباط	0.444	0.452	0.051	8.769	0.000
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية -> تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ الشفافية	0.463	0.471	0.054	8.641	0.000
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية -> تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ المسؤولية	0.458	0.465	0.052	8.801	0.000
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية -> تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ المسائلة	0.369	0.376	0.053	6.939	0.000
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية -> تفعيل مبادئ الحوكمة -> مبدأ المساواه	0.432	0.436	0.047	9.263	0.000
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية -> تفعيل مبادئ الحوكمة -> الاداء المالي	0.256	0.262	0.050	5.133	0.000

اختبار قدرة النموذج على التنبؤ (Q^2).

	SSO	SSE	$Q^2 (=1-SSE/SSO)$
مبدأ الاستقلالية	1,278.000	909.654	0.288
مبدأ الانضباط	1,065.000	737.466	0.308
مبدأ الشفافية	1,278.000	824.086	0.355
مبدأ المسؤولية	852.000	483.127	0.433
مبدأ المسائلة	852.000	659.468	0.226
مبدأ المساواه	1,065.000	690.540	0.352
الاداء المالي	1,491.000	1,368.252	0.082
التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية	1,278.000	1,278.000	
تفعيل مبادئ الحوكمة	8,307.000	7,635.403	0.081